

٦٥٠

حِلْتُ

لغاتها وتراثها النَّحْوِيَّةُ

تأليف

الدكتور/رياض بن حسن الخوام

الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

كلية اللغة العربية

١٤١٨هـ/١٩٩٨م

مكتبة لسان العرب

www.lisanarab.com

lisanerab.com

رابط بديل

ح المكتبة المكية ، ١٤١٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الخواص ، رياض حسن

حيث لغاتها وتراثها النحوية - مكة المكرمة .

١٢٢ ص : ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٩٩٦٠-٣٤-٦٤٤-٧

أ- العنوان

٢- اللغة العربية - النحو

١- اللغة العربية - الصرف

١٨/٣٦٨٥

دبيوي ٤١٥,١

رقم الإيداع: ١٨/٣٦٨٥

ردمك ٩٩٦٠-٣٤-٦٤٤-٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا
محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد :
فإن حيث من الظروف المكانية التي كثرت لغاتها وتنوعت تراكيبيها
النحوية ، وحاولنا في هذا البحث أن نستقصي ما قيل عنها لغةً ونحوً ،
رابطين بين علاقتها اللغوية التي تناشرت في المعجمات العربية ، وموثقين
بين وشائجها النحوية التي توزعت في كتب النحو ، دارسين ذلك كله ؛
لإبراز (حيث) وقد اجتمعت حولها هذه العلاقة ، والوسائل ، فتبعدوا
ـ حينئذـ واضحةً في لغاتها ، جليةً في تراكيبيها ، مستقرةً بين أخواتها
من الظروف المكانية التي تحدث عنها الدرس النحوي العربي ، هذا ما
أردناه ، ومن الله تعالى العون والتوفيق .

الفصل الأول

لغات حيث

كثُرت لغات حيث عند العرب نتيجة لكثره استعمالهم لها ، فقد ذكر صاحب العين أن للعرب في حيث لفتين : « اللغة العالية : حيث ، الثاء مضمة ، وهو أداة (١) للرفع يرفع الاسم بعده ، ولغة أخرى : حوث ، رواية عن العرب لبني تميم » (٢) . ونقل الأزهري هذا النص منسوباً إلى الليث وأكمله بالقول : « يظنون حيث في موضع نصب يقولون : الله حيث لقيته ونحو ذلك كذلك » (٣) . وواضح أن الأزهري في تعمته هذه يعلل لضبط ثائتها بالفتح عند بني تميم ، ولا يريد التعليل لمجيئها بالواو عندهم : لأن العلاقة واضحة بين ظنهم النصب بها ،

(١) أطلق القدماء لفظ الأنوات على الأسماء والأفعال والظروف التي شابهت الحروف في احتياجها إلى غيرها لبيان معناها كالظروف المبهمة وأسماء الشرط والاستفهام ، قال السيوطي : « وأعني بالأنوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف » الإتقان ١٩٠/١ . وانظر تحقيقاً لهذا المصطلح في هامش الصفحة ٤ من أنوات الغاية في النحو العربي ، للطالبة إيمان نجار ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى .

(٢) العين ٢٨٥/٣ (حوث) ولم تضبط فيه حوث .

(٣) تهذيب اللغة ٢١٠/٥ (حيث) ، وقد ضبطت (حوث) فيه بالفتح ، وهو الصحيح ، وهي في اللسان وتابع العروس الناقلين للنص مخصوصة بالضم ، ولا يستقيم ذلك مع ما ذكره الأزهري من تعليل على نحو ما ييلو من نفسه . انظر اللسان وتابع العروس (حيث) .

وفتح ثائتها ، ولا علاقة لذلك بكونها واوية أو يائية .

وعرض سيبويه للغاتها حين تحدث عن (ذيت) فقال : « ففيها إذا خفت - أي ذيت - ثلاثة لغات : منهم من يفتح كما يفتح بعضهم حيث وحوث ، ويضم بعضهم كما ضممتها العرب ويكسرؤن أيضاً كما كسروا أولاء : لأن التاء الآن إنما هي بمنزلة ما هو من نفس الحرف » ^(١) . وأشار في موضعين آخرين إلى لغتي الضم والفتح خاصة ، قال عن لغة الضم : « فاما ما كان غاية نحو قبل وبعد حيث ، فإنهم يحركونه بالضم » ^(٢) . ونبه إلى لغة الفتح أيضاً بقوله : « وقد قال بعضهم حيث فأشبهوه بائين » ^(٣) . وأكَد على هذه اللغة في موضع آخر بقوله : « جعلوا حيث في بعض اللغات كائين » ^(٤) .

ويستفاد من نص سيبويه ما يأتي :

- ١- أن لكل من حيث وحوث ثلاثة لغات ، الضم ، والفتح ، والكسر . والمجموع ست لغات .
- ٢- أن سيبويه لم يحدد لنا القبائل التي كانت تتكلم بكل منها ^(٥) ، في حين عرفنا

(١) الكتاب ٢٩٢/٣ .

(٢) الكتاب ٢٨٦/٣ .

(٣) الكتاب ٢٨٦/٣ . وفي مقاييس اللغة ١٢٢/٢ قال بعد أن ذكر حيث بالضم : « وحكى الكسانري فيها الفتح أيضاً .

(٤) الكتاب ٢٩٩/٣ . واقتصر المبرد في المتنصب ١٧٥-١٧٣/٣ على ذكر اللفتين الضم والفتح فقط . ولم يتحدث عن حوث البتة .

(٥) ومثل ذلك صنع الجوهرى إذ اكتفى بالقول إن حوث لغة في حيث . الصحاح (حيث) .

أن حوث لغة تميمية .

٣- ليس ثمة في النص ما يشعر أن سيبويه كان مهتماً بذكر أيهما أصل للأخر ، بل المستفاد من نصه هذا أن اللفظتين أختان سارتا في طريق الاستعمال اللغوي معاً .

وتتحدث ابن الشجري أيضاً عن لغاتها فقال : « وفيها لغات ، منهم من بناء على الفتح حملاً على أين وكيف ، ومنهم من بناء على الضم وهي لغة التنزيل ... ومن قال حيث فكسرها ... ونظيرها في ذلك جير » (١) . وأضاف ما يفيد أن حوث (بالواو) قد تحرك آخرها أيضاً بالحركات الثلاث مثل حيث السالفة ، قال : « وقد استعملوها في الأحوال الثلاثة بالواو فقالوا : حوث وحوث وحوث » (٢) . وظاهر أن قوله : « وقد استعملوها » يشعر أن حيث بالياء هي الأصل في الاستعمال .

ونسب ابن منظور لغات حيث وحوث إلى القبائل التي استعملت كل لغة من هذه اللغات قال : « قال الكسائي : سمعت فيبني تميم من بنى يربوع وطهيبة من ينصب الثناء على كل حال ، في الخفض والنصب والرفع ، فيقول : حيث التقينا ، ومن حيث لا يعلمون ، ولا يصيّب الرفع في لغتهم ، قال وسمعت فيبني أسد بن الحارث بن ثعلبة وفيبني فقعد كلها يخوضونها في موضع النصب فيقول : من حيث لا

(١) الأمالي ٥٩٩/٢ بتصرف ، وانتظر : شرح المفصل ٤/٩١، وشرح التسهيل ٢٣٢/٢ .

(٢) الأمالي ٥٩٩/٢ .

يعلمون^(١) ، وكان ذلك حيث التقينا ، وحکى الـلـحـيـانـي عن الـكـسـائـي أنـمـنـمـنـ يـخـفـضـبـحـيـثـ، وـأـنـشـدـ^(٢) :

أـمـاـتـرـىـحـيـثـسـهـيـلـ طـالـعاـ

قال : وليس بالوجه^(٣) ، وذكر أيضاً في مادة (حوث) أنها لغة في (حيث) وتشكك في نسبتها ، قال : « حوث لغة في حيث ، إما لغة طيئٌ وإما لغة تميم » ، ثم قال : « وقال الـلـحـيـانـي : هي لغة طيئٌ فقط ، يقولون : حوث عبدالله زيد »^(٤) . ونسب الفيروزآبادي (حوث) بالضم إلى طيئٌ أيضاً فقال : « وحوث لغة في حيث طائية »^(٥) وبين الزبيدي أن ابن هشام قد أشار إلى ذلك في المغني^(٦) ، ثم

(١) لعل مراده من النقل فيقول هو : فيقرا : لأن ابن هشام في المغني ١٧٦ ذكر أن من العرب من يعرب حيث وأورد آية الأعراف ١٨٢ : « من حيث لا يعلمون » بالكسر ، ولم أتف على هذه القراءة فيما بين يدي من المصادر .

(٢) قائله مجہول ، وتعامه :

نـجـمـيـضـنـ كـاـشـهـاـبـ لـامـاـ

انظره في شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٣٧ ، وشرح التسهيل ٢/٢٣٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٩١ ، وشنور الذهب لابن هشام ١٣٠ ، والمساعد ١/٥٢٩ .

(٣) اللسان (حيث) ، وانظر تاج العروس (حيث) .

(٤) اللسان (حوث) ، وقد ذكر هذه اللغة عدد من اللغويين والنحوين معتبرين أنها لغة في حيث من غير أن ينسبوها إلى قبيلة بعينها ، انظر : الصحاح (حيث) ، والأهمالي الشجرية ٢/٥٩٨ ، والمفصل ١٦٩ ، وشرحه لابن يعيش ٤/٩١ . وذكرها ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٢٣٢ من غير ضبط لثانيها ، ولا شك أن ضبط ثانها مهم جداً : لأنها لو ضبطت بالفتح لحكمنا عليها بأنها لغة تميمية بناء على نصوصهم الدالة على ذلك .

(٥) القاموس المحيط (حيث) وأشار إلى لغاتها بایجاز فقال : « وتناثر ثاؤها » .

(٦) ١٧٦ ، وفيه : « وطيئٌ تقول : حوث » ونحوه في الهمع للسيوطى ١/٢١٢ .

أجاز الزيبيدي أن تكون تميمية أيضاً ، ونقل عن اللحياني أنها طائفة فقط^(١) .
ومن هذه النصوص يبيّن لنا ما يأتي :

١- أن راوي هذه اللغات هما الكسانى واللحياني .

٢- أن بنى يربوع وطهية من بنى تميم كانوا يستعملون حيث مفتوحة الثاء في كل الأحوال ، ولعلنا لا نبعد عن الصواب إن قلنا إن (حوث) المفتوحة الثاء تلك التي ذكرها صاحب العين وصاحب التهذيب منسوبة إلى التميميين هي أخت لحيث اليانية المفتوحة الثاء ؛ لأنَّ قولَ الأزهري بعد ذكره لها « يظلون حيث^(٢) في موضع نصب » يفيد أنهم استعملوا حوث المفتوحة الثاء ، لأنَّ (حيث) التي هي أم اللغات في موضع نصب دائمًا ، فاختاروا استعمال حوث الواوية مفتوحة دائمًا لأنَّ الفتح مناسب لظنهم هذا . وهذا كله يفيد أن حيث وحوث لفتان في بنى تميم ، وهما مبنيتان عندهم على نحو ما سنرى بعد .

٣- أن بنى أسد بن الحارث بن شعبة وبني فقعدس مالوا في استعمالهم لحيث إلى التفصيل قليلاً ، فكانوا يجرونها في موضع الجر ، وينصبون بها في موضع

(١) تاج العروس (حوث) و(حيث) .

(٢) مكذا ضُبِطت في المثال الذي ورد في التهذيب والسان والتاج ، ولعلها (حيث) بفتح الثاء ، وهي لغة أسد بن الحارث وطهية من تميم كما مر معنا . وبهذا يستقيم الكلام ويتجه : لأنَّ هؤلاء فيما نقل عنهم ينصبون الثاء على كل حال ، وهذا يعني أنه ربما قد استقر عندهم أن حوث الواوية لغة في حيث اليانية ، وكلتا هما مفتوحة الثاء . ولو صع هذا الاحتمال فالمعنى عليه أنهم يظلون حيث - المفتوحة الثاء - في موضع نصب على كل حال ، لذا قالوا في أختها : حوث ، وهي مفتوحة الثاء أيضًا كما ضبطها صاحب التهذيب ، وقد جربنا في الشرح على ما رأينا في المعاجم المذكورة .

النصب ، فهي معربة عندهم .

ولا شك أن اللبس قد يقع بين هاتين اللغتين الفقعسيّة والتميمية ما لم يُعرف أن هذا النص فقعيّ أو تميميّ ، فإذا قلنا مثلاً : رأيتك حيث زيد قائم ، تحتمل حيث البناء على أنها تميمية ، والإعراب على أنها فقعيّة ، وأنّى للقارئ العلم بذلك ما لم تمهّد المعجمات العربيّة وكتب اللغة ببيان ذلك .

٤- أن حيث المضمومة الثاء هي اللغة العالية كما ذكر صاحب العين وصاحب التهذيب ، وهي اللغة الفاشية كما قال المبرد ، وهي في أكثر الكلام كما قال ابن مالك ، وهي أفسح اللغتين والقرآن نزل بالياء كما قال صاحب اللسان وصاحب تاج العروس^(١) .

أما (حوث) المضمومة الثاء فهي لغة طائية أو تميمية على نحو ما رأينا ، والظاهر أنها تميمية ؛ لأننا قد رأينا أن حوث المفتوحة الثاء تميمية ، فلا يستبعد أن تكون حوث تميمية أيضاً ، كما لا يستبعد أن تكون تميمية وطائية ، فربما حصل تأثر لغوي ، فسرى استعمال إحدى القبيلتين إلى الأخرى ، فصارت حوث شائعة بينهما ، وهذا كله ينفي أن حوث وحوث لقتان تميميتان^(٢) .

أما حوث فلم ينسبها أحد من ذكرها إلى قبيلة بعينها ، ولا يستبعد أن تكون تميمية أيضاً ، يؤنسنا في ذلك أن التغيير عندهم قد كثُر في لغات حيث حتى وصل

(١) انظر العين ٢٨٥/٣ (حوث) ، والتهذيب ٥/٢١٠ (حيث) ، والمتخصب ٣/١٧٥ ، وشرح التسهيل ٢/٢٣٢ .
واللسان وتاج العروس (حوث) و(حيث) .

(٢) مع جهلنا باسم القبائل التي استعملت هذه اللغات ، فقبائل تميم كثيرة .

الأمر إلى أن أعرتها بعضهم كما رأينا ؛ لذا لا يستبعد أن يكونوا قد كسروا ثاعها أيضاً ، والتغيير كما قالوا يؤنس بالتغيير .

وإذا صح هذا الزعم فتكون حوثٌ مقابلة لحيثٍ ، وحوثٌ لحيثٍ وحوثٌ لحيثٍ ،
ولا شك أن فتح الثاء وكسرها محتملان للبناء والإعراب .

٥- أن قول الكسانري في آخر نصه : « ومنهم من يخفض بحيثٍ فيه غموض
- فيما أحسب - لأننا لا نعلم على من يعود الضمير في « منهم » ، فهل مراده بنو
فقعس أو بنو تميم قبلهم أو من العرب اعتماداً على أن السياق فيه تفصيل لهذه
اللغات ؟! والظاهر أن المراد هو من العرب ؛ إذ لو كان الضمير يرجع إلى بنو
فقعس لذكر النهاة ذلك كما ذكروا أنبني فقعد يعربونها ، في حين أنها وجدناهم
ينصون على أن حيθ تضاف إلى المفرد بنور أو بقلة ، وأن الكسانري يقيسه (١) ،
وهذا يعني أن النهاة كانوا واعين لغة هذه القبيلة خاصة ولو كانت هي التي تخفض
بحيث لما تردد النهاة عن نسبة هذا الأمر إليهم ، ولا بد من التتبّيه أيضًا إلى أن
الضمير في « قال » في العبارة التي ذكرها ابن منظور بعد البيت :

.....
أما ترى

ونصها : « قال : وليس بالوجه » أقول : إن هذا الضمير يعود - فيما أحسب
- إلى اللحياني ، ولا يعقل أن يكون راجعًا إلى الكسانري ؛ لأن الكسانري كما ذكرنا
يجعل إضافتها إلى المفرد قياسيًا ، فكيف يقول : وليس بالوجه . ولو لا أن

(١) انظر شرح التسهيل ٢٣٢/٢، وأوضح المسالك ١٢٥/٣ .

الكساني هو الذي حكى فتح ثاء حيث لكان محتملاً أن يكون القول هو قوله ، فربما كان يريد رواية حيث بضم الثاء لا بفتحها ، لذلك كله نزعم أن اللحياني هو القائل : « وليس بالوجه : لأنـه - فيما يبـدو - لا يجـيز إضافتها إلى المفرد .

وقد تناول اللغويون وهم بقصد الحديث عن هذه اللغات مسألة الأصل والفرع بينها ، فقد نقل صاحب التهذيب عن أبي الهيثم ^(١) قوله : « وقال بعضهم : إنما ضمـت - أـيـ حـيـثـ - لأنـ أـصـلـهـاـ حـوـثـ ، فـلـمـ قـلـبـواـ وـأـهـاـ يـاءـ ضـمـمـواـ آخـرـهـاـ » ^(٢) ، وإلى نحو ذلك أشار ابن منظور إذ قال : « وزعموا أنـ أـصـلـهـاـ الـوـاـوـ » ^(٣) ، ثم نقل عن ابن سيده علة هذا القلب بقوله : « قال ابن سيده : وإنـا قـلـبـواـ الـوـاـوـ يـاءـ قـلـبـ » ^(٤) .

ونقل ابن منظور أيضاً أنـ بعضـهـمـ قالـ : « أـجـمـعـتـ الـعـرـبـ عـلـىـ رـفـعـ حـيـثـ فـيـ كلـ وـجـهـ وـذـلـكـ أـصـلـهـاـ حـوـثـ فـقـلـبـتـ الـوـاـوـ يـاءـ لـكـثـرـةـ دـخـولـ الـيـاءـ عـلـىـ الـوـاـوـ فـقـيلـ : حـيـثـ ، ثـمـ بـنـيـتـ عـلـىـ الضـمـ لـاتـقـاءـ السـاـكـنـينـ ، وـاخـتـيرـ لـهـاـ الضـمـ لـيـشـعـرـ ذـلـكـ بـأـنـ أـصـلـهـاـ الـوـاـوـ ؛ وـذـلـكـ لـأـنـ الضـمـ مـجـانـسـةـ لـلـوـاـوـ ، فـكـانـهـمـ أـتـبـعـواـ الضـمـ الضـمـ » ^(٥) . وـتـابـعـ ابنـ منـظـورـ نـقـلـهـ بـمـاـ يـفـيدـ أـنـ لـغـةـ حـيـثـ بـفـتـحـ ثـاءـ تـالـيـةـ لـحـيـثـ ، قالـ ابنـ منـظـورـ : « قالـ الـكـسـانـيـ : وـقـدـ يـكـنـ فـيـهاـ أـيـ فـيـ حـيـثـ المـضـمـوـنـةـ ثـاءـ - النـصـبـ ، يـحـفـزـهاـ »

(١) هو أبو الهيثم الرانـيـ ، لـغـويـ مـتـقدمـ ، تـوفـيـ ٢٧٦ـهـ ، الـبـغـيـةـ ٣٢٩ـ/ـ٢ـ .

(٢) التـهـذـيبـ ٥ـ/ـ٢١٠ـ (ـحـيـثـ)ـ .

(٣) الـلـسانـ (ـحـيـثـ)ـ .

(٤) الـلـسانـ (ـحـيـثـ)ـ ، وـانـظـرـ الـمـحـكـمـ ٣ـ/ـ٣٣٢ـ .

(٥) الـلـسانـ (ـحـيـثـ)ـ ، وـانـظـرـ الـمـحـكـمـ ٣ـ/ـ٣٣٢ـ .

ما قبلها إلى الفتح «^(١) . ومكذا قرروا أن أصل حيث هو حوت وراحوا يوردون علة ضم الثناء وفتحها أيضاً .

ويبدو لي أن حيث هي أصل لحوت ، وذلك للأسباب الآتية :

١- أن أبا الهيثم فيما حكاه عنه صاحب التهذيب قد رد القول بأن ضمتها تدل على الواو الساقطة ، قال الأزهري بعد إيراده التعليل السابق ما نصه : « وهذا خطأ : لأنهم إنما يعقبون في الحرف ضمة دالة على واو ساقطة »^(٢) والواو هنا - في زعمهم - منقلبة وليس ساقطة .

٢- أن ابن سيده قد ضعف علة قلب الواو ياء طلبا للخفة ، وذلك بقوله : « وهذا غير قوي »^(٣) ، وكأن مراده أن هذا الموضع ليس من الموضع التي تبدل فيها الواو ياء^(٤) ، فاكمد على أن حيث هي الأصل ، قال الصبان : « قال ابن سيده : هي - أي حيث - الأصل كما في الدماميني »^(٥) .

٣- أن قولهم : قد اختير لحيث الضم ليشعر بذلك بأن أصلها الواو ، يُضعفه أن أكثر النحويين قد نصوا على أن هذه الضمة قد أتى بها تشبيها لحيث بظروف الغایات كقبل وبعد حين يقطعان عن الإضافة وينمو ثبوت المعنى . ولا علاقة لهذه الضمة ببيان أصل من بنية الكلمة ، فدلائلها دلالة نحوية صرفة ، في حين أن ما ذكروه يدل على أن دلالتها عندهم لبيان أصل هذه الياء ، والمهم أن تفسير

(١) اللسان (حيث) ، وانظر المحكم ٣٣٢/٣ .

(٢) تهذيب اللغة ٥/٢١٠ (حيث) .

(٣) المحكم ٣٣٢/٣ ، وانظر اللسان (حيث) .

(٤) انظر هذه الموضع في الأربعج ٤/٢٨٥ .

النحوين هو المشهور ؟ لذا أحسب أنه لا يعول على تفسير مفرد وعندها تفسير يكاد يصل إلى الإجماع .

٤- أن تفسير الكساني لفتحة حيّث بأنها للإتباع إذ فتح المتكلم ثاء ها مدفوعاً بما رأه من فتحة الحاء في أولها ، ثم ذهابه - فيما يبسو - إلى أن هذه الثاء المفتوحة بقيت بعد انقلاب واو حوث إلى ياء في حيّث . أقول : هذا التفسير يمكن تضليله بأن هذه الفتحة جيء بها طلباً للخفة ، وليس للإتباع ، وقد نص ابن هشام على ذلك بقوله بعد أن ذكرها : « والفتح للتخفيف » ^(١) . وطلب الخفة من الأصول التي خرج النها عليه كثيراً من القضايا .

٥- أن نصوص اللغويين والنحوين تشعر أن حيّث هي الأصل ، فقد ذكروها أولاً حين تحدثوا عن اللغتين ^(٢) . بل إن ابن الشجري قد وضع بنصه أن الأصل هو حيّث فقد قال حين أراد أن يعدد لغات حيّث ما نصه : « وقد استعملوها في الأحوال الثلاث بالواو » ^(٣) . ولا شك أن قوله « استعملوها » يدل على أن الأصل عنده هو حيّث ، ثم طرأ عليها الاستعمال الآخر ، وهي لغاتها المتعددة

٦- أن اللغويين والنحوين قرروا حيّث بحين وبيان وبكيف ، أي بما هو يائي العين من ظروف المكان ، فقد مر معنا أن سيبويه شبه لغة حيّث المفتوحة الثاء

(١) حاشية الصبان ٢٥٣/٢ .

(٢) المغني ١٧١ ، وانظر : شرح المفصل ٤/٤ ، المساعد ٩١/٥٢٩ ، والهمع ١/٢١٢ .

(٣) العين ٣/٢٨٥ (حوث) ، والكتاب ٣/٢٨٢ ، والصحاح (حوث) ، وشرح المفصل ٤/٩١ ، وشرح التسهيل ٢٢٢/٢ والقاموس المحيط ، وتأج العروس (حيث) .

بأين^(١) ، وشبه المبرد حيث بحين ، قال : « فحيث في المكان كحين في الزمان ، فلما
ضارعتها أضيفت إلى الجملة »^(٢) . ونقل الأزهري عن أبي حاتم قوله : « واعلم أن
حيث وحين ظرفان ، فحين ظرف من الزمان ، وحيث ظرف من المكان ولكل واحد
منهما حد لا يجاوزه »^(٣) . وأشار إلى هذا الاقتران الجوهرى أيضاً حين قال :
« حيث كلمة تدل على المكان ، لأنه ظرف في المكانة بمنزلة حين في الأزمنة »^(٤) ،
وشبه ابن الشجري فتحة حيث بفتحة أين وكيف وليت أيضاً^(٥) . ونص الفيروزآبادى
علي حين بقوله : « حيث كلمة دالة على المكان كحين في الزمان »^(٦) .

وهذا الاتجاه نحو تشبيه حيث بحين وأين وكيف أي بما هو يائى العين قد
يؤنس بأن القوم كانوا يذهبون إلى أن حيث البائية العين هي الأصل ، وقد يُقال إنَّ
تنظيمهم لحيث بهذه الظروف هو لكون الجميع ظروفًا ، ولكن حيث لها شبه خاص
ببعض هذه الظروف ، فمثلاً استعاناً بأين للدلالة على أن فتحة حيث كفتحة أين
وكيف هروباً من التقاء الساكنين ، واستعاناً بحين للدلالة على الإبهام الموجود في
كل منها ، على نحو ما سنشرحه حين نتحدث عن بناء حيث ، فالجواب أن جواب
الاشتراك هذه هي المرادة - حقيقة - من هذا التنظير الذي عرضه الغويون

(١) الأمالى ٥٩٩/٢.

(٢) الكتاب ٢٩٩/٣.

(٣) المقتصب ٥٤/٢.

(٤) تهذيب اللغة ٢١٠/٥ (حيث).

(٥) الصحاح (حيث).

(٦) الأمالى ٥٩٩/٢.

والنحوين ، لكن ذلك لا يمنع من القول إن هذا يؤنس بأن غاية القوم من هذا التنظير هو الإشعار بأن اليائبة هي الأصل كما هو شأن النظائر ، وإلا كان من السهل أن يُنْظَرُوا لها بـ (يوم) الواي العين ، كحوث ، بدلاً من الحين ، إذ اليوم يعد ظرفًا مبهماً أيضًا .

ومهما يكن من أمر فاجتمع ما أوردناه من تضعيف أدلة القائلين إن أصلها حوث ، وتقوية ما يدل على أن أصلها حيث يبيّنونا أن القول بأن حيث هي أم اللغات هو أقوى أركانًا وبينيًاناً وهو الذي ارتضاه أكثر اللغويين والنحوين ، نزعم ذلك لأننا لم نقف على امتداد لرأي القائلين بأن أصلها حوث ، بل رد عليه وهو في مده . واستقر الأمر على أن حوث لغة طائبة أو تميمية ^(١) ، وهي لغة في حيث ، ويجوز في ثالثها الحركات الثلاث ^(٢) ، على نحو ما ذكر سيبويه وابن الشجري من قبل .

وقد أثار الزبيدي مسألة تجدر الإشارة إليها وذلك حين علق على قول الفيروزآبادي « ويئثر آخره » ^(٣) ، فقد قال ما نصه : « قال شيخنا ^(٤) : أي مع كل

(١) اللسان وتابع العروس (حيث) و(حوث) .

(٢) القاموس المحيط (حيث) .

(٣) القاموس المحيط (حيث) .

(٤) هو ابن الطيب الفاسي أبو عبدالله . قال الدكتور حسين نصار في المعجم العربي ٦٧٣/٢ : « كان الزبيدي له طيفاً مع الفيروزآبادي ، وكثيراً ما نقد شيخه ابن الطيب بسببه ، وحمل عليه ليخفف من حدة هجماته عليه » . وانظر أمثلة لذلك في الصفحة المذكورة .

من الياء والواو والألف عند بعضهم ، فهي تسع لغات ، ذكرها ابن عصفور (١) وغيره ، وبه تعلم قصور كلام المصنف (٢) . ورد الزبيدي على شيخه بالقول : « قلت : هذا الذي ذكره شيخنا إنما هو في قوله : تركته حاثِ باثِ وحوثَ بوثَ وحيثَ بيثَ - بالواو والياء والألف مع التثليث في آخره - وأما فيما نحن فيه فلم يرد منه إلا حوثُ وحيثُ ، ولم يرد حاثٌ ولم يقل أحدٌ إن الألف لغة فيه ، وسنذكر في ذلك كلام الآئمة حتى يظهر أن ما ذكره شيخنا إنما هو تحامل فقط » (٣) . ثم راح يسرد ما ذكرته المعاجم قبله كالتهذيب واللسان والتكميل ليؤكد أن ليس ثمة أحد قد ذكر حاثَ (بالألف) لغة في حيث .

ويبدو لي أن حاثَ - بالألف - كانت أختاً لحيثُ وحوثُ ، وأن الاستعمال اللغوي في سيره التاريخي قد فرق بينهما وبينان ذلك أن حيث ظرف مكاني ، أي أن وظيفته تختص بمكان الحدث ، وقد نصت المعجمات على ما يفيد أن حاث وبايث أيضاً لهما دلالة تتعلق بالمكان أيضاً ، ففي الصحاح : « والاستحاثة مثل الاستباثة وهي الاستخراج ، تقول : استحثتُ الشيءَ إذا ضاعَ في التراب فوجدته » (٤) ، وفي اللسان : « تركتُ الأرضَ حاثِ باثِ إذا دققْتها الخيلُ ، وقد أحاثْتها الخيلُ » (٥) ، وقال صاحب القاموس : « وأحاثَ الأرضَ واستحاثَتها آثارَها وطلبَ ما فيها والشيءَ

(١) لم أجده ذلك لا في المقرب ولا في شرح جمل النجاشي .

(٢) تاج العروس (حيث) .

(٣) تاج العروس (حوث) (حيث) .

(٤) الصحاح (حوث) .

(٥) اللسان (حوث) .

حرّكَهُ وفرّقَهُ » (١) . وعلاقة حاثِ بالمكان من النصين واضحة ، أما باثِ ففي اللسان : « باثَ المكانَ بونًا إذا حَفَرَ فيهِ ، وخلطَ فيهِ ترابًا ، وبأثَ الترابَ يَبُوْثِه بونًا إذا فرقَهُ ، وبأثَ متابَعَهَ يَبُوْثِه بونًا إذا بدَّ متابَعَهُ ومالَهُ » (٢) . وقال في مادة (بيث) : « باثَ الترابَ بيئًا واستبائَهُ استخرجَهُ والاستبائة استخراجُ التَّبَيِّنَةِ من البَئْرِ » (٣) .

وقد حملت هذه النصوص في طياتها دلالة اللفظة على المكان ، وعلى التفريق ، واجتماعهما دلًّا على معنى قولهم : تركتهم حاثِ باثِ أي متفرقين (٤) ، وفي هذا كله ما يفيد أن الجذر (حوث أو حيث) - على الخلاف في أيهما الأصل - كانت دلاته العامة مكانية ، ثم تفرقت هذه الدلالة وتتنوعت مع الزمن والاستعمال فصارت حاثِ دلالة على مكان مع دلالتها على التفريق أيضًا في حين أن حيث وحوث قد اختصا ولزما دائرة الظروف المكانية .

ولا يعني هذا أن ما ذكره الزيبيدي غلط ، بل مراده أن حاثِ باثِ هي الآن ليست أختًا لحيث وحوث ؛ لأن الاستعمال كما ذكرنا فرق بينهما ، وكلُّ منها التزم وضعًا لغويًا ونحوياً يختلف عن الآخر ، ويدفع هذا الإشكال نفرغ لحديث النحويين حول بنائهما وإعرابهما .

* * *

(١) القاموس المحيط (حوث) .

(٢) اللسان (بيث) .

(٣) اللسان (بيث) .

(٤) وفي مجمع الأمثال ٢٥١/١ : تركت دارهم حوثًا بونًا أي أثيرت بحوافر الدواب ، وخربت ، يقال : تركهم حوثًا بونًا ، وحوثَ بونَ ، وحيثَ بيتَ ، وحاثَ باثَ ، إذا فرقُهم وبدَّهم .

الفصل الثاني حيث بين البناء والإعراب

بعد أن عرض اللغويون لغات حيث ، التفتوا إلى بنائها وإعرابها فألفوا أن

للعرب فيها مذهبان :

أحدهما : مذهب القائلين ببنائها .

والآخر : مذهب المذاهين بإعرابها .

أما الرأي الأول فقد اعتمد سيبويه إذ جعل علة بنائنا هو جمودها وعدم تصرفها ، قال : « هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة ، وذلك لأنها لا تضاف ولا تصرف تصرف غيرها ولا تكون نكرة ، وذلك أين ومتى وكيف وحيث ... فهذه الحروف وأشباهها لما كانت مبهمة غير متمكنة شبهت بالآصوات وبما ليس باسم ولا ظرف » (١) .

ومع أن جمودها بلزومها استعمالاً واحداً وهو الظرفية هو السبب الرئيس لبنائنا عند سيبويه غير أن قوله : « لما كانت مبهمة غير متمكنة » يفيد أن السبب الآخر للبناء هو كونها مبهمة ، والإبهام يقدي إلى طلب ما يوضحه ، أي هو مفتقر

(١) الكتاب ٢٨٥/٣

إلى المضاف إليه ، وهذا يعني أن هناك شبهاً افتقارياً أيضاً أدى إلى بنائهما وهو ما أشار إليه المبرد بقوله : « وأما قولنا في حيث إنها لا تتمكن فإنها تحتاج إلى تفسير على حيالها ، فذلك لأنَّ حيث في الأمكانة بمنزلة حين في الأزمنة تجري مَجراها وتحتاج إلى ما يوضحها كما يكون ذلك في الحين ، إلا أن حين في بابها وهذه مُدخلةٌ عليها فلذلك بُنِيتْ ، وذلك قوله : قمت حيث زيد قائم ، وقمت حيث قام زيد ، ولا يجوز : قمت حيث زيد ، وإنما يوضحها ما يوضح الأزمنة ، ألا ترى أنك تقول : آتيك إذا قام زيد وجئتك إذ قام زيد ، وحين قام زيد ، وجئتك حين زيد أمير ، ويوم عبدالله منطلق ، فهذا تأويل بنائهما » (١) .

ومراده أن حيث قد بنيت لإبهامها كما أن حين كذلك ، وهذا الإبهام بحاجة إلى المضاف إليه فأشبّهت الحرف في الاحتياج إلى هذا المحنوف . وذكر في موضع آخر ما يؤكّد ذلك فقال : « ولو أفردت حيث لم يصح معناها فأضفتها إلى الفعل والفاعل وإلى الابتداء والخبر كما تفعل بظروف الزمان لمسارعتها ومشاركتها إياها بالإبهام فلذلك يقولون : قمت حيث قمت ، وقمت حيث زيد قائم كما تقول : في يوم قام زيد ، وحين زيد أمير » (٢) .

ويستفاد من النصين ما يأتي :

١- أن حيث لا تقطع عن الإضافة البتة : لأنها كما قال لا يصح معناها إذا أفردت .

(١) المقتصب ٤/٢٤٦، وانظر ٢٤٧ أيضًا .

(٢) المقتصب ٣/١٧٥-١٧٦ .

٢- أن قوله : « إن حين في بابها ، وهذه - أي حيث - مدخلة عليها فلذاك بُنيَتْ » يفيد أن ثمة سبباً آخر لبنائها غير ما ذكره أولاً ، شرحه ابن يعيش بقوله : « إنه ليس شيء من ظروف الأمكانة يضاف إلى جملة (١) إلا حيث ، فلما خالفت أخواتها بُنيَتْ لخروجها عن بابها » (٢) .

٣- أن السبب المشهور لبنائها هو مشابهتها لظروف الزمان في الإبهام فاحتاجت إلى ما يوضح إبهامها فحصل الشبه الافتقاري ، وهذا كله يفيد - مع نص سيبويه السالف - أن لدينا ثلاثة أسباب للبناء ، أولها : جمودها وعدم تمكناها ، وثانيها : خروجها عن بابها ، وثالثها : وهو المشهور الشبه الافتقاري ، وقد أدى ذلك كله إلى جعل حيث عند النحويين مبنية بناء قوياً راسخاً ، وقد تتبع النحاة موضعين سبب ببنائها ومؤكدين على شبها الافتقاري فذكر الجوهرى أن من العرب من يبنيها على الضم تشبيها بالغيات ؛ لأنها لم تجي إلا مضافة إلى جملة كقولك : أقوم حيث يقوم زيد ، ولم يقل حيث زيد (٣) . ومراده أن احتياجاها إلى جملة بعدها يفيد أن إبهامها بحاجة إلى ما يوضحه مما جعلها تفتقر إلى هذه الجملة ، فالإبهام المفدي إلى الافتقار كان سبباً لبنائها غير أنه لم ينظر لها بظرف آخر مثلاً صنع المبرد ، في حين نلحظ أن الصيمرى قد نظر لها بإذ ، قال : « وأما حيث فهو ظرف »

(١) وقيل إن معها لدن ، قال ابن جابر في شرح المنحة ٣٢٩/١ : « ولم يضف من ظروف المكان إلى الجمل إلا لدن وحيث » . وانظر الصفحة ٣٨ من هذا البحث .

(٢) شرح المفصل ٩١/٤ ، ولم أجد أحداً ذكر هذا السبب سوى ابن يعيش .

(٣) الصحاح (حيث) .

مكان ، ويضاف إلى الجمل لأنه أشبه إذ ، فإبهامه في المكان كأبهام إذ في الزمان ،
فتقول :رأيتك حيث زيد قائم ، وأكرمك حيث يقوم زيد « (١) .

ولا فرق بين تنظير المبرد لها بحين وتنظير الصimirي لها بإذ فيما أحسب ؛
لأن مراد المبرد أن (حين) حينئذ محمولة على (إذ) بدليل أن أمثلته التي ذكر فيها
حين قد أضافها إلى الجملتين الفعلية والاسمية ، وأحسب أن تمثيله أولًا بجمل فيها
(إذا) المراد منه بيان لزوم الإضافة إلى جملة بعدها ، ومجيئه بعد بجمل فيها حين
المراد منه معرفة نوع الجملة التي تضاف إليها حيث لأنها كحين في الإبهام .

والملهم أن ابن الشجري قد تبع الصimirي فأشار إلى أن الإبهام أدى إلى
الافتقار ، وحملها مثل الصimirي على (إذ) في الإبهام ، قال ابن الشجري : « ومنها
حيث وهو من الظروف التي لزمتها الإضافة إلى جملة فأشبه بذلك (إذ) تقول :
جلست حيث زيد جالس ، وحيث جلس زيد ، كما تقول : خرجت إذ زيد جالس ،
ودخلت إذ جلس زيد » (٢) .

والحق أن تنظير الصimirي وابن الشجري لحيث بإذ تتضح به المسألة تماماً ؛
لأن «إذ» من ظروف الزمان التي تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية والاسمية ، كما أن
حيث من ظروف المكان التي تضاف إلى الجملتين أيضاً ، وهذا يعني أن كلاً منها
مبهمٌ مُفتقراً إلى ما يوضحه ، وقد أشار ابن الشجري نفسه إلى إبهام إذ وإذا حين
تحدث عن بنائهما فقال : « إنهم افتقدوا إلى إضافة إلى جملة فأشبها بذلك حروف

(١) التبصرة ٢٩٤/١ .

(٢) الأمالي ٥٩٨/٢ .

المعاني لأن حرف المعنى لا يفيده حتى ينضم إلى جملة^(١).

وعرض ابن يعيش لبناء حيث ، فبين أولاً أن لها أربع لغاتٍ : حيث بالضم والفتح ، وحوث بالضم والفتح ، ثم وضع ما ذكره الصيمرى وابن الشجري ببيان أكمل إذ بين وجه إبهامها وسبب تنظيرها بظروف الزمان منتهياً إلى توضيح سبب بنائها فقال : « والذى أوجب بناعها أنها تقع على الجهات الست وهي خلف وقدم ويمين وشمال وفوق وتحت ، وعلى كل مكان ، فابتهمت حيث وقعت عليها جميعاً فضاعت بإبهامها في الأمكنة (إذ) المبهمة في الأزمنة الماضية كلها ، فكما كانت إذ مسافة إلى جملة توضحها أوضحت حيث بالجملة التي توضح بها إذ من ابتداءٍ وخبرٍ وفعلٍ وفاعلٍ ، وحين افتقرت إلى الجملة بعدها أشبّهتِ الذي ونحوها من الموصولات في إبهامها في نفسها وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها فبنيت كبناء الموصولات^(٢) ».

ثم ذكر سبباً آخر لبنائها لعله قد استلهمه من قول المبرد بأن حين في بابها وحيث مدخلة عليها ، وملخصه أن ليس من ظروف الأمكنة ما يضاف إلى الجملة إلا حيث ، فمخالفتها لأخواتها سبب لها البناء^(٣) .

وبذلك كله استقرَّ عند النحويين بناءُ حيث ، ولا شك أنَّ حديثهم عن (حيث) المضمومة فقط لكونها أمُّ اللغات ، وما ذكروه من أسباب لبنائها ينسحب على

(١) الأمالي ٥٩٨/٢ .

(٢) شرح المفصل ٤/١١-٩٢ ، وقد اعتمد هذا السبب أكثر النحويين ، انظر : شرح التسهيل ٢/٢٣٢ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/٨٨٠ ، وشرح الكافية ٢/٧٠-١٠٨ ، والمساعد ٥٢٩ ، والممعن ١/٢١٢ .

(٣) انظر الصفحة ٢٠ .

أخواتها جميعاً ، وقد أشار ابن يعيش إلى هذه المسألة بعد أن عدد أربع لغات لها بقوله : « وهي مبنية في جميع لغاتها »^(١) . سوى ما ذكروه من إعرابها في لغتي أسد بن الحارث وففعس على نحو ما سنذكره بعد .

ومما يؤكد على أنها مبنية في جميع لغاتها أن نص ابن الشجري قد وضع صراحة ذلك إذ صدر كل لغة بالقول : منهم من بناتها على الفتح ... ومنهم من بناتها على الضم ... ومن قال حيث فكسرها ونظيرها في ذلك جير^(٢) . وجير لا شك أنها مبنية ، ولا شك أيضاً أن حوث ، بالضم والفتح والكسر مبنية أيضاً ما دامت لغات فيها ، ونظيرها في ذلك لدن المبنية فقد ذكر النحاة أن لها ما يقرب من سبع عشرة لغة كلها مبنية ما عدا واحدة منها هي لغة قيس فإنها معربة^(٣) ، يضاف إلى ذلك أننا لم نقف على نص لأي نحو يذكر فيه أن بعض لغات حيث معرب ، سوى حيث عند أسد بن الحارث وففعس .

والخلاصة أن حيث بلغاتها عند النحويين مبنية ، والمعلوم أن الأصل في البناء هو السكون ، في حين ألفى النحاة ثلاثة حركات على ثانها ؛ لذا لا بد من بيان أسباب هذه الحركات .

* * *

(١) شرح المفصل ٩١/٤ .

(٢) الأمالي ٥٩٩/٢ .

(٣) انظر شرح المفصل ٤/١٠٠ ، والكافية لابن الحاجب ٤٠٨ ، وتسهيل الفوائد ٩٧ ، وتأج العروس (لدن) ، ولدن ولدى الدكتور رياض الخواص ٩ .

الفصل الثالث

تعليق النهاة لحركة ثائتها

١- تعليل النهاة لضمة حيث :

ذكرنا من قبل أن بعض اللغويين قد ذهبوا إلى أن ضمة حيث تدل على أن أصل حيث هو حوث ، وعرضنا تضييف أبي الهيثم لهذا الرأي ، وأتبعناه بما يؤنس أن حيث هي الأصل ، وقد ارتضى النهاة التفسير القائل إن حيث قد ضمتْ تشبيهاً لها بظروف الغايات نحو قبل وبعد ، وهو المذهب الذي ذهب إليه سيبويه قال : «فاما ما كان غاية نحو : قبل وبعد وحيث فإنهم يحركونه بالضم »^(١) ، وتبعه المبرد فقال بایجاز : « فمن جعل حيث مضمومة - وهو أجود القولين - فإنما ألحقها بالغايات نحو : من قبل ومن بعد »^(٢) . وأشار المجريطي إلى الغاية التي تدل عليها حيث بقوله : « وحيث في قوله : قعدت حيث فلان قاعد ، غاية قعودك ، كما أذك تقول : جلست تحت ، فتضمم وتجعله غاية »^(٣) . والظاهر أن المجريطي قد جعل الغاية هنا معنوية ، وذلك حين ذهب إلى أن غاية القعود هو المكان الذي قعد فيه زيد ، في حين

(١) الكتاب . ٢٨٦/٣

(٢) المقتضب . ١٧٨/٣

(٣) شرح عيين كتاب سيبويه . ٢٠٩

أن ابن يعيش قد جعل الغاية لفظية على نحو ما هو معروف مشهور ، قال ابن يعيش موضحاً ذلك : « ووجه الشبه بينهما أن حق حيث - من جهة أنها ظرف - أن تضاف إلى المفرد كغيرها من ظروف الامكنته نحو : أمامك وقد ألمك ونحوهما ، فلما أضيفت إلى الجملة صارت إضافتها كلا إضافة فأأشبها قبل وبعد في قطعهما عن الإضافة (١) ، إلا أن الحركة في حيث لالتقاء الساكنين ، وفي قبل وبعد للبناء » (٢) .

ومجمل ذلك أن حيث قد ضمت ثاؤها تشبيهاً لها بضممة قبل وبعد من ظروف الغايات .

أما سبب اختيارهم الضمة ، فيلزمنا لمعرفته أن نعرض حديث النهاة عن ضمة قبل وبعد ، فهما الظرفان اللذان حُملتْ حيث عليهما ، فما قيل عنهما ينسحب

(١) مراده حالة قطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى ، فهي تبني على الفسح حيثند وهي حالة من حالات أربع ، أما الثلاث المتبقية فهي :

- ١- أن يذكر المضاف إليه فتعرب نصباً على الظرفية أو الخفف بنـ ، كقولنا : جنت قبل زيد ، ومن قبل زيد .
- ٢- أن يحلف المضاف إليه وينهى ثبوـت لفظه ، فيعربان أيضاً ولا ينونان لنـية الإضافة ، كقول الشاعر :

ومن قبل نادى كل مولى قراـبةٍ فـما عـطفت مـؤـلـى عـلـيـه العـواطفُ
خفـض قـبـلـ بـعـنـ .

- ٣- أن يقطعا عن الإضافة لفظاً ومعنى فيعربان وينونان أيضاً ، كقولنا : جنت قبلـ ومن قبلـ .
- الحالة الرابعة هي التي تحدثنا عنها من قبلـ . انظر لذلك كله : المقتضب ١٧٥-١٧٤/٣ ، وشرح المفصل ٩٨/٤ ، وأوضح المسالك ١٥٤/٢ ، وقطر الندى لابن هشام ٢٥-٢٧ .
- (٢) شرح المفصل ٩١/٤ ، وبهذه الملة عـلـ النـهاـة لـضـمـة حيثـ . انـظـرـ : شـرـحـ الكـافـيـةـ لـالـرضـيـ ١٠٨/٢ ، والمـفـنـيـ ١٧٦ ، والمسـاعـدـ ١٢٩/٥ ، والـهـمـعـ ٢١٢/١ . وـذـكـرـ عـدـدـ مـنـ الـلـغـوـيـنـ اـيـضاـ هـذـهـ الـمـلـةـ ، انـظـرـ التـهـذـيبـ ٥/٢١٠ـ (حيـثـ) ، والـصـاحـاجـ وـتـاجـ الـعـرـوـسـ (حيـثـ) .

عليها تماماً ، فقد اختلف النحاة حول سبب بنائهما في حالة قطعهما عن الإضافة لفظاً لا معنى ، وقدموا لنا عدداً من الأسباب ، فذهب ابن يعيش إلى أن سبب ذلك هو كونها من الأسماء الإضافية ، وهي التي لا يتحقق معناها إلا بالإضافة ، فلما حذف ما أضيفت إليه مع إرادته صارت بمنزلة بعض الاسم ؛ - لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد - وبعض الاسم مبني لا يستحق الإعراب «^(١)». وارتئى الرضي^٢ أنها حين قطعت عن الإضافة أشبّهت الحرف لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف «^(٢)». وذكر ابن مالك أن لهما مناسبة للحرف معنوية ولغوية ، أما المعنوية فمِنْ قَبْلِ أنْهُمَا لَا يفهُم تمام المراد بهما إِلَّا بما يصْحُبُهُمَا ، وأما اللغوْية فمِنْ قَبْلِ جُمودِهِمَا وَكُوْنُهُمَا لَا يشْتَيَانُ وَلَا يجْمِعُانُ وَلَا ينْعَتَانُ وَلَا يخْبِرُ عَنْهُمَا وَلَا ينْسَبُ إِلَيْهِمَا وَلَا يضَافُ ، وَمَقْتَضِي هاتين الْمَنَاسِبَتَيْنِ أَنْ يَبْنِيَانَ عَلَى الإِطْلَاقِ «^(٣)». ثم بين سبب إعرابهما في بقية الحالات فقال : «لكنَّهُمَا أَشَبَّهُمَا الْأَسْمَاءُ الْمُتَمَكِّنَةُ بِقُبُولِ التَّصْفِيرِ وَالْتَّعْرِيفِ وَالْتَّنْكِيرِ فَاستَحْقَا إِعْرَابًا فِي حَالٍ وَبِنَاءً فِي حَالٍ «^(٤)». واستقر لهما بذلك البناء ، والأصل في البناء هو السكون ، فلما التقى ساكنان سكون لامهما للبناء ، وسكون عينهما في الأصل ، لا بد حينئذ من المهرب ، قال سيبويه بعد ذكره هذه الظروف موضحاً حركة لاماتها مطلقاً ما نصه : «إِنَّا نَقُولُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا حِرْفَانَ ساکَنَانَ حِرْكَانَ حِرْفَ الْآخِرِ مِنْهُمَا ، وَإِنْ كَانَ الْحِرْفُ الَّذِي قَبْلُ

(١) شرح المفصل ٨٦/٤.

(٢) شرح الكافية ١٠١/٢.

(٣) شرح التسهيل ٢٤٣/٢.

(٤) شرح التسهيل ٢٤٣/٣.

الآخر متحركاً أسكنوه كما قالوا : هَلْ وَيَلْ وَأَجَلْ وَنَعْمُ ، وقالوا : جِيرٌ فَحَرَكُوهُ لِتَلَا
يَسْكُنَ حِرْفَانَ «^(١) .

وهذا الأصل الذي أرساه سيبويه للهروب من التقاء الساكدين قد تلقفه
النحوين وفرعوا عليه ما يتفق وحاله كل ظرف أو تركيب فذكروا عدداً من الأسباب
التي دعت المتكلم إلى اختيار الضم في قبل وبعد ، لخصها ابن يعيش بقوله : « فلما
بنيت ووجب لها الحركة ضمها :

١- لِنَلَامَيْتُوْهُمْ أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ إِذْ الضَّمْةُ غَرِيبَةٌ مِّنْهَا .

٢- وَقَيْلٌ : حَرَكْتُ بِأَقْوَى الْحَرْكَاتِ وَهِيَ الضَّمْةُ لِتَكُونَ كَالْعَوْضِ مِنْ حَذْفِ مَا
أَضَيَفَ إِلَيْهِ .

٣- وَقَيْلٌ : بَنَيْتُ عَلَى الْضَّمِّ لِشَبَهِهَا بِالْمَنَادِيِّ الْمُفَرِّدِ مِنْ نَحْوِي : يَازِيدٌ ، وَوَجَهٌ
الشَّبَهُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمَنَادِيِّ الْمُفَرِّدِ مَتَى نَكَرَ أَوْ أَضَيَفَ أَعْرَبَ ، وَإِذَا أَفْرَدَ مَعْرِفَةً بِنَبْيٍّ
وَقَدْ كَانَ لَهُ حَالَةٌ تَمْكِنُ ، وَكَذَلِكَ قَبْلُ وَبَعْدٌ إِذَا نَكَرَ أَوْ أَضَيَفَ أَعْرَبَ وَإِذَا أَفْرَدَ مَعْرِفَةً
بِنَبْيٍّ » ^(٢) .

ولهذه الأسباب أو لسبب واحد منها ضمُّ قبل وبعد ، وحملت حيث في ضم
ثانية عليها ، لأنها كلها دالة على الغاية ، غير أن من المفيد أن نذكر أن ضمة حيث
هي ضمة التقاء الساكدين كما قال ابن يعيش ، وضمة قبل وبعد هي ضمة بناء ^(٣) .

(١) الكتاب ٢٨٦/٣ .

(٢) شرح المفصل ٤/٤، ٨٦-٨٧، وانظر شرح التسهيل ٣/٢٤٣، وشرح الكافية ٢/١٠٢ .

(٣) شرح المفصل ٤/٩١ .

وكانه يريد الإشارة إلى أن سبب بناء حيث يختلف عن سبب بناء قبل وبعد .
وأخيراً لا يخفى أن ما ذكرناه من تعليل لضمة حيث ينسحب على ضمة حوث
الواوية المنسوبة إلى طيّن وتقيم ؛ إذ لم نجد نصاً يبين لنا خلاف ما ذكرناه حول
انسحاب حوث إلى حيث في أسباب البناء يؤنسنا في ذلك أن سيبويه حين تحدث
عن لغات حيث وهو بقصد حديثه عن ذات أشعرنا أن ثمة تلازمًا بين حيث اليائبة
والواوية وذلك حين سردهما معاً ، فقد قال : « منهم من يفتح - أي ذات - كما فتح
بعضهم حيث وحوث ، ويضم بعضهم كما ضمتها العرب ، ويكسرون أيضًا كما
كسروا أولاء »^(١) ، قوله : « كما ضمتها العرب » لا يعني فيما أحسب حيث
المضمومة الثاء وحدها بل المراد أيضًا حوث معها لذكره الاشترين قبل ^(٢) .
ومهما يكن من أمر ، فإن سرد سيبويه لهما في بداية النص يدل على ذلك
التلازم بينهما ، وكل ذلك يفيد أن تعليلهم لبناء حيث وكون حركتها ضمة يجوز
انسحابه على حوث أيضًا .

٢- تعليلهم لفتحة ثانها :

أما تعليلهم لفتحة ثاء (حيث) فقد مر معنا ما ذكره الكسانري من تفسير لها
حين ذكر أن فتحة حانها قد دفعت بالمتكلم إلى فتح ثانها ، وجرينا مع رأي الأكثرين
الذاهبين إلى أن فتحتها قد جيء بها طلباً للخفة ، وذلك لأن طلب الخفة أصل علّق

(١) الكتاب ٢٩٢/٣ .

(٢) ولعل النص هو : « كما ضمتها العرب » .

عليه النهاة كثيراً من مسائلهم في حين أن (الإتباع) كالذى ذهب إليه الكسائي في تفسيره أصل دائرته أصغر من دائرة الأصل الأول ، وأحسب أن التفسير به قليل لا يكاد يصل إلى مرتبة الأصل الأول وهو طلب الخفة . ثم لا شك أن الارتكان إلى رأى الأكثرين في تفسير ما أولى من الالتجاء إلى تفسير لم يعتمد أغلب النهاة الذين عرضوا للمسألة ، وقد أشار سيبويه إلى كون فتحتها للتخفيف بقوله : « وقد قال بعضهم حيث شبهوه بأينَ » (١) . ووضح البرد إيجاز سيبويه فقال : « ومن فتح فللاياء التي قبل آخره ، وأنه ظرف بمنزلة أين وكيف » (٢) . ثم شرح ابن يعيش المسألة ببيان أوضح فقال : « التقى في آخرها ساكنان هما الياء والثاء فمنهم من فتح طلباً للخفة لثقل الكسرة بعد الياء ، كأين وكيف ، ومنهم من شبهاها بالغايات فضمها كقبل وبعده » (٣) .

وهذا كله يفيد أن فتحة حيث هي للتخفيف .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ماذكر عن بنى يربوع وطهية من نصب الثاء على كل حال يفيد أن الحالة هي حالة بناء ، وهي نظير (حيث) التي ضمتها عامة العرب ، والظاهر أن فتح ثائتها دائماً عند هؤلاء كان للتخفيف أيضاً فقد ارتضوا بعد بنائتها أن تكون الفتحة لفتحتها ثابتة على ثائتها ، وينضم إليها أيضاً حوت ، تلك

(١) الكتاب ٢٨٦/٣ .

(٢) المقتضب ١٨٧/٣ .

(٣) شرح المفصل ٩١/٤ ، وانظر المساعد ٥٢٩/١ ، والممع ٢١٢/١ .

التي نسبت في العين إلىبني تميم^(١)

وعلى ضوء ذلك نستطيع القول : إن ثمة تشابهًا في التعليل لبناء حيثُ اليائة وحوثُ الواوية ، سواء كانت حركة ثانها ضمة أم فتحة ، وقد بين سيبويه في نصه السابق - صراحة - مدى التلازم بين حيثُ وحوثُ المفتوحتي الثاء ، الأمر الذي يؤنس أن ما ذكر من أسباب لبناء حيثُ وتعليل لحركة ثانها المفتوحة ينطبق أيضًا على حوثَ . ففتحة كل منها جاءت للتخفيف .

٢- تعليلهم لكسرة ثانها :

أما تعليلهم لكسرة ثاء (حيثِ) فقد أشار سيبويه إلى أن كسرتها للتقاء الساكدين تستدل على ذلك من نصه السابق ، إذ قال عن اللغة الثالثة ما نصه : « ويكسرون أيضًا كما كسروا في أولاء »^(٢) . ومراده أنهم كسروا ذيتِ وحيثِ لسكون لامهما مع سكون الياء قبلهما ، كما أنهم كسروا أولاء لسكون الألف قبلها ، فتخلصوا بذلك من التقاء الساكدين^(٣) . ووضح ابن الشجري ذلك صراحة بقوله : « ومن قال حيثِ فكسرها فلن الكسرة أصل حركة التقاء الساكدين ، ونظيرها في ذلك جيرِ »^(٤) . وتبعه ابن هشام أيضًا بالقول : « والكسر على أصل التقاء

(١) العين ٢٨٥/٣ .

(٢) الكتاب ٢٩٢/٣ .

(٣) انظر مجتبى الندا للفاكهي ٤٤/١ .

(٤) الأمالي ٥٩٩/٢ .

الساكنين»^(١).

وخلصة ذلك كله أن حيث قد ضمت تشبيهاً لها بالغايات ، وفتحت طلباً للخفة، وكسرت على أصل التقاء الساكنين وما قيل من علل حول حركة ثاء حيث البائية ينسحب على حوث الواوية ، وإن لم يتحدث النحاة عن الواوية حديثاً خاصاً واضحاً.



. (١) المغني ١٧٦، وانتظر المساعد ٥٢٩/٤، والهمج ٢١٢/١.

الفصل الرابع

إعراب حيث

بعد أن انتهينا من معرفة أسباب بناء حيث وأخواتها ، وتعليق حركات ثانتها يحسن بنا أن نخرج إلى الذين أعربوها لنرى مسلكاً آخر لها في العربية ، فقد سبق أن ذكرنا أن الكسائي قد سمع في بني أسد بن الحارث بن ثعلبة وفي بني فقوعس كلها أنهم كانوا « يخفضونها في موضع الخفض ، وينصبونها في موضع النصب ، فيقول : من حيث لا يعلمون ، وكان ذلك حيث التقينا » ^(١) . وهذا النص يفيد أن هاتين القبيلتين كانتا تعربان حيث ، وقد ألمح صاحب المفصل إلى هذه اللغة من غير أن يعين من يتكلم بها قال : « وحكى الكسائي حيث بالكسر » ^(٢) . وتبعه ابن يعيش ووضح مراده بقوله : « وحكى الكسائي عن بعض العرب ألكسر في حيث ، فيقول : من حيث لا يعلمون ، فكسرها مع إضافتها إلى الجملة » ^(٣) .

والفرق بين ما ذكره صاحب اللسان عن الكسائي ، وما ذكره الزمخشري وابن يعيش أن صاحب اللسان قد ذكر النصب أيضاً ، أما نصا الزمخشري وابن يعيش

(١) اللسان (حيث) وانتظر تاج العروس (حيث) وارتشف الضرب لأبي حيان ٢٦١/٢ .

(٢) المفصل ١٦٩ .

(٣) شرح المفصل ٩١/٤ .

فاقتصرنا فيما على الخفض فقط ، وقول ابن يعيش « فكسرها مع إضافتها إلى الجملة » يفيد أنه كان من الواجب بناؤها حينئذ ، ثم بين ابن يعيش وجہ إعرابها عند هؤلاء فقال « وجہ هذه اللغة أنهم أجروا حيث وإن كانت مكاناً مجری ظروف الزمان في إضافتها إلى الجمل ، وإذا أضيفت إلى الجملة كان فيها وجهان الإعراب والبناء نحو قوله (١) :

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصبا وقلتُ ألمَا أصْنُحُ الشيبُ وازعُ
 ويروى (على حين) بالكسر ، فمن فتح بناء ، ومن كسر أعرابه « (٢) . ثم عرض توجيهًا آخر بقوله : « ويجوز أن يكون من قال : حيثِ بناءً أيضًا إلا أنه كسر على أصل التقاء الساكدين ، ولم يبال الثقل كما قالوا : جيرٌ وويبٌ ، فكسرها ، وإن كان قبل الآخر ياءً » (٣) . وأشار الرضي إلى لغة إعرابها بایجاز فقال : « وإعرابها لغة فقوعية » (٤) . وذكرها ابن مالك في شرح التسهيل من غير أن بين وجہ إعرابها فقوعية » (٥) . ونص في شرح الكافية الشافية أيضًا على انفراد فقوعها بها قال : « وكا انفرد قيس بإعراب لدن انفردت فقوعس بإعراب حيث ، فإن الكسائي حکى أنهم يجرونها بالكسرة إذا دخل عليها حرف جر ، وينصبونها

(١) البيت معروف مشهور في بابه .

(٢) شرح المفصل ٤/٩١-٩٢ .

(٣) شرح المفصل ٤/٩٢ .

(٤) شرح الكافية ٢/١٠٨ .

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٣٣ .

بالفتحة إذا لم يدخل عليها حرفُ جرٌ^(١) . وذهب ابن هشام إلى أن هذه اللغة تحتمل الإعراب والبناء قال : « ومن العرب من يعرب حيث ، وقراءة من قرأ : « من حيث لا تعلمون »^(٢) ، بالكسر تحتملها وتحتمل لغة البناء على الكسر »^(٣) .

ومن النصوص التي قدمناها نخلص إلى ما يأتي :

١- أن أكثر الذين أشاروا إلى هذه اللغة لم يذكروا اسم القبيلة التي تكلمت بها، ومن ذكرها اقتصر على قبيلة فقوعس ، في حين أن الكسانني ذكر قبيلتين كانتا تعربان حيث على نحو ما رأينا .

٢- أن أكثر الذين تحدثوا عن هذه اللغة ذكروا حالة الخفض فقط ، كالزمخشري وابن يعيش ، في حين أن الكسانني وابن مالك ذكرا الحالتين النصب والجر .

٣- أن الرضي وابن مالك لم يذكرا وجه احتمال أن تكون حيث في هذه اللغة مبنية على نحو ما صنع ابن يعيش وابن هشام ، ويبدو لي أن ما ذهبا إليه هو الأولى؛ لأن وراءه طرد الباب على و蒂رة واحدة ، وهو أصل معتبر عند النحويين^(٤) ، مما جاء مفتوح الثناء يجوز أن نقول عنه إنه مبني على لغة من لغات حيث ، وما جاء مكسور الثناء يجوز أن تكون كسرته كسرة بناء أيضاً كما قال ابن هشام ، وإذا سبق

(١) شرح الكافية الشافية ٩٥٢/٢ .

(٢) من الآية ١٨٢ ، من سورة الأعراف ، ولم أقف على من قرأ بها ، وانظر الصفحة ٧ من هذا البحث .
(٣) المغني ١٧٦ .

(٤) الأشباه والنظائر ٤٩٧/١ .

بحرف جر يكون قد خرج من الظرفية إلى شبه الظرفية ، وخروجه لا يؤثر على بنائه حينئذ ، ولعل مما يؤنس ببنائه أن اتجاه أكثر العرب كان نحو بنائه ، فحيث المضمة مبنية كما مر معنا ، وحيث عندبني يربوع وطهية مبنية أيضاً ، فلعل هاتين القبيلتين (أسد بن الحارث وفقعس) أرادتا البناء أيضاً ، نزعم ذلك لأن نص الكسائي - فيما يبدو لي - لا يتغير منه القول بالإعراب فقط ومنع القول بالبناء أيضاً ، فكل مُحتمل جائز ، والأولى أن تطرد الأحكام لا أن تتفرق ، وطرد الأحكام يتطلب القول ببنائهما لا بإعرابها ، ثم إن مما يؤكد على قلة هذه اللغة بل ثذرتها (١) أن الأمثلة التي ذكروها قليلة جداً لا تدعو جملتين وقراءة شاذة ذكرها ابن هشام تحتمل البناء والإعراب ؛ لذا فما المانع من القول إن أصحاب هاتين القبيلتين كانوا يربون البناء أيضاً ، ففي قولهم : كان ذلك حيث التقينا ، لشيء يمنع من القول ببناء حيث حينئذ وهي أخت من أخوات حيث المضمة ، وفي حال الجر (من حيث لا يعلمون) لا مانع من القول إنها مبنية على الكسرة في محل جر كما ذكر ابن هشام ، وكم من ظرف خرج من الظرفية إلى شبه الظرفية بعد دخول حرف من حروف الجر عليه . والظاهر أن التغيير - وهو سمة إعرابية - في حركة ثانها وفق العوامل ، دفع بال نحوين إلى القول إنها معرفة عندهم ، غير أن إنكار وجود هذه اللغة البتة يضعف ما يأتي :

١- أن ثمة إجماعاً عند النحوين أنها في هذه اللغة معرفة ، والإجماع حجة .

(١) والظاهر أن سيبويه والمبرد لم يطلعا على هذه اللغة ، إذ لم أجد ذكرًا لها عندما ، ولو لا أنها قليلة ونادرة لما ندت عندهما .

-٢- أن الكسائي حاكي هذه اللغة هو الذي حكى لغة التميميين من بنى يربوع وطهية الذين كانوا يبنونها على الفتح دائمًا ، فلو لا أنه رأى يقينًا أنهم يربعون الإعراب ما أظنه يتتردد في النص على أنها مبنية عندهم ؛ لذا يبدوا لي أنه من المستحسن القول بأن حيث عند عامة العرب مبنية ما عدا بني فقعد وأسد بن الحارث فقد ذهبوا إلى إعرابها مع جواز تحرير هذه الشواهد على لغة عامة العرب أيضًا ، وهو ما سلكه ابن يعيش وابن هشام حين خرجا الشواهد الواردة على هذه اللغة لغة عامة العرب وهي البناء .

ومجمل ذلك أن إعرابَ حيث لغةً لبعض العرب ، وكونها معربةً مجرورةً بحرف جرٌّ جعل النحاة يتحدثون عن كونها عند هؤلاء ظرفًا أو خرجت عن الظرفية ، فنصَّ ابنُ عقيل بعد أن نقل هذه اللغة على أنها صارت عندهم كـ(عند) (١) ، أي أنها ظرفٌ معربٌ حينئذٍ ، في حين ذهب الدسوقي إلى جواز كونها ظرفًا أو اسمًا ، قال: «وقوله من يعربُ حيث أي : فينصبها على الظرفية ، ويجرها بمن ، وقد تُنصبُ على غير الظرفية» (٢) .

وبالانتهاء من معرفة أسباب بنائهما ، ننتقل إلى تراكيبيها النحوية لنرصد أحکامها وفقَ ما ذكره النحاة عنها

* * *

(١) المساعد ٥٢٩/١ ، وانظر اللسان (حيث) والهمج ٢١٢/١ .

(٢) حاشية الدسوقي ١٤٣/١ .

الفصل الخامس الأحكام النحوية لـ (حيث)

نظر النحاة في الأساليب النحوية التي وقعت فيها حيث فرصدوا عدداً من أحكامها ، يمكن تصنيفها على النحو الآتي :

الحكم الأول : وجوب إضافتها إلى الجملة :
ذكر سيبويه أن حيث ظرف مكانيّ ، قال: « وأما حيث فمكان بمنزلة قوله : هو في المكان الذي فيه زيد » (١) . ثم نصّ على اسميتها بقوله : « وهذه الأسماء - أي مع وقبل وكيف وحيث - تكون ظروفاً » (٢) .
ولكونها ظرفاً فإن معناها لا يظهر إلا بال مضاف إليها ، وقد أشار إلى ذلك المبرد بقوله : « وحيث اسمٌ من أسماء المكان مُبِّئْمَ يُفسِّرُه ما يُضافُ إليه ، فحيث في المكان كحين في الزمان ، فلما ضارعتها أضيفت إلى الجمل ، وهي الابتداء والخبر أو الفعل والفاعل » (٣) . وقد أوضحنا من قبل حين تحدثنا عن علة بنائها ما

(١) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٢) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٣) المقتضب ٤/٢، وانظر شرح المفصل ٤/٨٦.

ذكره ابن يعيش من علة لزوم إضافتها إلى الجملة بعدها و مشابهتها للظرف (إذ) في الإبهام^(١) ، وقد بيَّنَ ابنُ الحاجب علة ذلك أيضًا بقوله : « وإنما احتاج إلى جملة من جهة أن وضعه لمكان منسوبٍ إلى نسبة ، وتلك النسبة لا تحصل إلا بالجملة ، وزانه في احتياجه إلى جملة كاحتياج (الذي) من حيث إن وضعه لم يقم به بالنسبة ، فلما احتاج إلى جملة في تتمة أشبَّهَ الحرف »^(٢) . و مراده من ذلك أن حيث من الأسماء الإضافية النسبية التي لا يتحقق معناها إلا بالإضافة^(٣) ، وكان بإيصال معناها لإبهامها لا يتضح إلا بجملة بعدها ، والأصل في ظروف المكان أن تضاف إلى المفردات ما عدا حيث فإنها المشبه لإبهام (إذ) جعلها كإذ محتاجة إلى جملة لا إلى مفرد^(٤) ، ولذا قالوا : « لا يضاف شيءٌ من ظروف المكان إلى الجمل إلا حيث »^(٥) .

وأكَّدَ ابنُ أبي الرَّبِيعَ ذلك بقوله : « وأما ظروف المكان فلا تضاف إلا إلى المفردات ، ولا أعلم مضافاً إلى الجملة من ظروف المكان إلا حيث ، فإنها تضاف إلى الجملة الاسمية وإلى الجملة الفعلية »^(٦) ، ثم قرر أن إضافتها إلى الجملة الفعلية أحسن : لأن فيها رائحة من السبيبية^(٧) .

(١) انظر ح ٢٢ .

(٢) إيصال المفصل ١/٥٠٩ ، وانظر شرح المفصل ٤/٨٦ .

(٣) شرح المفصل ٤/٨٦ .

(٤) انظر شرح المفصل ٤/٩٥ . وقد ذكرنا ذلك عند حديثنا عن بنائها .

(٥) التبصرة ١/٢٩٥ ، وانظر المقرب لابن عصفور ١/٢١٥ .

(٦) البسيط ٢/٨٨٠ .

(٧) البسيط ٢/٨٨٠ .

وبعه ابن هشام في ذلك فقال : « وتحص بذلك - أي بالإضافة إلى الجملة - عن سائر أسماء المكان ، وإضافتها إلى الجملة لازمة ، ولا يشترط لذلك كونها ظرفاً^(١) . ثم أورد ابن هشام عن المهدوي^(٢) ذهابه إلى أن حيث حين تخرج عن الظرفية لا تلزم الإضافة إلى جملة بعدها ، قال ابن هشام : « وزعم المهدوي شارح الدريدية أن حيث في قوله :

ثُمَّ رَاحَ فِي الْمُلْبِينَ إِلَى حِيثُ تَحْجُّ الْمَأْزَمَانِ وَمِنْ

وصارت الجملة بعدها صفة لها ، وتكلف تقدير رابط لها وهو (فيه)^(٣) .

ورد ابن هشام ذلك بقوله : « وليس بشيء لما قدمنا في أسماء الزمان »^(٤) .
ومراده من ذلك أنه قد ذكر من قبل أن أسماء الزمان ظرفاً كانت أو أسماء تضاف
إلى الجملة^(٥) .

ووضح الدسوقي مراد ابن هشام من ذلك فقال : « إن ما بعد أسماء الزمان أو المكان في محل جر سواء كانت تلك الأسماء ظرفاً أو خارجةً عن الظرفية ، فيقتاس حيث على ما سبق بجامع اسمية الظروف في كل هذا مراده »^(٦) . وقد علق الدمامي فيما حكاه الشعري على قول ابن هشام : « لما قدمناه في أسماء الزمان »

(١) المغني ٥٤٨ .

(٢) أبو العباس أحمد بن عمار ، توفي ٤٤٠ م . وانظر ما مش الصفة الحال إليها في المغني ٥٤٨ .

(٣) المغني ٥٤٨ . والمأزمان : جبلان بين المزدلفة ومنى .

(٤) المغني ٥٤٨ .

(٥) المغني ٥٤٧ .

(٦) حاشية الدسوقي ٧٥/٢ .

بما يفيد أن حمل ظروف المكان على الزمان ليس مستقيماً ، قال : « وفيه نظرٌ ، إذ لا يلزم من ثبوت هذا الحكم في أسماء الزمان ثبوته في أسماء المكان ، إلا ترى أن أسماء الزمان تضاف كلها إلى الجملة وأسماء المكان لا يضاف منها إلا حيثٌ » (١) . وأضاف قائلاً : « نعم ، يتوجه سؤالٌ عن سبب البناء على رأي المهدوي ، فإنها غير مضافة عنده أصلًا ، وإنما هي بمعنى مكان ، أي : إلى مكانِ أقامَ فيه المازِمان وهي » ، ورد الشُّعْنَيْ ذلِك بالقول : « وأقول : لم يُرِدِ المصنف اللزوم ، وإنما أراد أن ذلك يفهم في أسماء المكان من ذكره في أسماء الزمان بناءً على استوانهما في مطلق الظرفية » (٢) .

ونخلص من ذلك إلى أن ما زعمه المهدوي ليس بمتوجه ، وأن حيث تضاف إلى الجملة سواء كانت ظرفاً أم غير ظرف .

وقد أكد ابنُ هشام في موضع آخر على لزومها الإضافة إلى الجملة بقوله : « وتلزمُ حيثُ الإضافة إلى جملة اسميةٍ كانت أو فعليةٍ » (٣) . وأضاف أن إضافتها إلى الفعلية أكثر ، واستدل على ذلك بكون النصب راجحاً في نحو : جلستُ حيثُ زيداً أراه ، ف(زيداً) مفعول به لفعل محنوف تقديره : أرى زيداً أراه ، وهذا يعني أنها أضيفت إلى جملة فعلية فعلها (أرى) المقدر ، وقد أشار الدسوقي إلى مراده فقال : « لأن الرفع ملزومٌ بعدم اشتتمالها على أكثر حالاتها ؛ بخلاف النصب » (٤) .

(١) حاشية الشعنى ٣٢٨/٢ .

(٢) حاشية الشعنى ٣٢٨/٢ .

(٣) المفنى ١٧٧ .

(٤) حاشية الدسوقي ١٤٤/١ .

وما ذكره ابن هشام من ترجيح النصب بعد حيث في باب الاشتغال أشار إليه سيبويه من قبل بقوله : « وما يقعُ بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا رفعت الفعل على شيءٍ من سببه نصباً في القياس إذا وحيث ، تقول : إذا عبد الله تلقاء ، وحيث زيداً تجده فاكرمه ؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازة ، ويقعُ إن ابتدأت الاسم بعدها إذا كان بعده الفعل ، لو قلت : اجلس حيث زيد جلس ... كان أصح من قولك : حيث يجلس وحيث جلس ، والرفع بعدها جائز ؛ لأنك قد تبتدئي الأسماء بعدهما فتقول : اجلس حيث عبد الله جالس » (١) .

ويتضح من النص ما يأتي :

أ) أن الوجهين الرفع والنصب جائزان ، غير أن النصب أرجح ؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازة ، ومراده بينه ابن أبي الربيع حين تحدث عن رجحان النصب بعد إذا أيضاً وذلك بقوله : « لأن الشرط طالب بالفعل فلا يحمل إلا على الفعل ، ولا يحمل على الابتداء ما وجد عنه مندوبة » (٢) .

ب) أن حيث تضاف إلى الجملة الفعلية والاسمية ، واشترطوا في هذه الجملة

ما يأتي :

١- أن تكون جملة خبرية اسمية أو فعلية ، مثبتة ، مصدرة بماضٍ (٣) أو مضارع مثبتتين أو منفيتين بلم أو لا (٤) . وأورد أبو حيان بعد ذكره ذلك بيّنا من

(١) الكتاب ١٠٧/١ .

(٢) البسيط ٨٧٦/٢ .

(٣) في الأصل : بما من ، والتصويب من الفزانة ٧/٧ .

(٤) الارتفاع ٢٦١/٢ ، والمساعد ٥٢٠/١ .

الشعر وقعت فيه (ما) فاصلة بين حيث والجملة الفعلية المصدرة بفعلٍ ماضٍ ، قال :
فاما (١) :

من حيث ما سلَكوا

فما زائدة » (٢) .

وهذا يعني أن حيث قد أضيفت إلى جملة فعلية فعلها ماضٍ .
وقد نقل البغدادي عن التبريني شارح الكافية (٣) البيت ، وتخرِيجًا آخرًا له ،
قال : « فمن جُوز إضافته إلى المفرد فما مصدرية ، أي من حيث السلوك ، ومن لا
يجوز يجعله في محل المبتدأ ، وخبره محنوف ، فيكون مضافًا إلى الجملة أو ما
زائدة » (٤) .

ولاشك أن جعل المصدر مبتدأ خبره محنوف يلتقي في النهاية مع القول بأن
ما زائدة ؛ لأن التخريجين يضيقان حيث إلى الجملة ، والفرق بينهما أن الجملة على
التوجيه الأول اسمية ، وعلى الثاني فعلية وهي جملة سلَكوا ، وهذا إنما الوجهان أولى
من القول بإضافتها إلى المصدر ، وهو مفرد ؛ لأن إضافتها إلى المفرد نادر

(١) قطعة من بيت نصه :

وأنتي حيث ما يُبني الهوى بصرى من حيث ما سلَكوا انفعاثظُرُ

والبيت لابن هرمة إبراهيم بن علي ، انظر تخرِيجه في هامش الارشاف ٢٦١/٢ ، وخزانة الأدب ٧/٧ .
(٢) ارشاف الضرب ٢٦١/٢ .

(٣) لعله عبدالله بن علي بن محمد المعروف بفلك العلاء التبريني ، سمي شرحه الهدادية إلى حل الكافية . كشف
الظنون ١٣٧٦/٢ ، وانظر شرح الواافية نظم الكافية لابن الحاجب ، تحقيق موسى العليلي ٤٩ .

(٤) خزانة الأدب ٧/٧ .

وشان(١) .

والمهم أن هذا الإيراد قد اندفع بهذه التوجيهات ، وذكر النها شرطاً آخر في
الجملة المضافة إلى حيث وهو :

٢- أنها حين تكون جملة اسمية اشترط في خبرها ألا يكون فعلًا ، وأضاف
الأزهري قائلاً : « نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ سِبْبُوِيَّهُ » (٢) ، وتنصيص سيبويه على ذلك يتضح
من قوله السابق : « لَوْ قُلْتَ : اجْلَسْ حَيْثُ زَيْدٌ جَلَسْ ... كَانَ أَصَحُّ مِنْ قَوْلِكَ : حَيْثُ
يَجْلِسُ وَحْيَثُ جَلَسَ » ، ونقل الصبان ما ذكره الأزهري قائلاً : « لَعَلَّ مَعْنَى قَوْلِهِ
وَشَرْطُ الاسميَّةِ بَعْدَ حَيْثُ شَرْطُ رِجْهَانِهَا ، فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ عَنِ الْمَغْنِيِّ أَنَّ النَّصْبَ
فِي نَحْوِ : جَلَسْتَ حَيْثُ زَيْدًا أَرَاهُ أَرْجَحُ فَقْطَ » (٣) . ومراده أن جواز رفع زيد في
نحو ذلك يفيد وقوع الخبر حينئذ جملة فعلية ، لذا رأينا الأستاذ عباس حسن يقول
بإيجاز عن ذلك : « وَقَيْلٌ : لَا يَجُبُّ ، وَإِنَّمَا يُسْتَحْسِنُ أَلَا يَكُونُ الْخَبَرُ فِيهَا جَمْلَةٌ
فَعْلِيَّةٌ » (٤) .

وَشَمَّةٌ شَرْطٌ يَتَحَصَّلُ بِلَزْوِ إِضَافَةِ حَيْثُ إِلَى الْجَمْلَةِ بَعْدَهَا يَتَعَلَّقُ بِحَيْثُ نَفْسَهَا إِذ
يَجُبُّ أَلَا تَوَصَّلُ بِهَا (ما) : لَأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَصِيرُ شَرْطِيَّةً ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ سِبْبُوِيَّهُ بِقَوْلِهِ
« فَإِذَا ضَمَّتَ إِلَيْهَا (ما) صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) وَمَا أَشْبَهُهَا ، وَلَمْ يَجْزِ فِيهَا مَا جَازَ

(١) انظر الصفحة ٥٢ من هذا البحث .

(٢) شرح التصريح ٣٩/٢ .

(٣) حاشية الصبان ٢٥٤/٢ .

(٤) النحو الوافي ٧٨/٢ .

فيها قبل أن تجيء بما «(١)».

ووضح المبرد ذلك بقوله : « فلما وصلتها بـ(ما) امتنعت من الإضافة فصارت كـ(إذ) إذا وصلتها بـ(ما) » (٢) .

وبين ابن يعيش علة امتناع الإضافة إذا اتصلت بها (ما) فقال : « لأن الإضافة موضحة مخصوصة ، والجزاء يقتضي الإبهام ، فيتناهى عن الإضافة والجزاء ، فلم يجمع بينهما ، فإذا أريد ذلك - أي الجزاء - أتي معها بـ(ما) تقطعها عن الإضافة ، ويصير الفعل بعدها مجزوماً بعد أن كان مجروراً الموضع » (٣) .

وبهذه الشروط جميعاً تضاف حيث إلى الجملة الفعلية والاسمية .

و قبل الانتقال إلى حكم آخر من أحكام حيث يجدر بنا أن نعرض الرأي الذي نقله أبو حيان عن الزجاج لصلته بما نحن فيه ، قال أبو حيان : « وذهب الزجاج إلى أن حيث موصولة وليس مضافة ، فهي في هذا بمنزلة (الذي) توصل بالجمل فيكمل بها اسمًا ، ولا موضع لها للجمل في الأصل (٤) ، ولا يجوز على هذا أن يعمل عامل في صلة (حيث) كما لا يعمل في صلة الذي » (٥) .

ونقل السيوطي هذا الرأي أيضاً فقال : « وزعم الزجاج أن حيث موصولة » (٦) .

(١) الكتاب ٥٨/٣-٥٩ .

(٢) المقتصب ٢/٤٥ .

(٣) شرح المفصل ٤/٢٩ .

(٤) كذا في الأصل ، ولعل المراد : ولا موضع لهذه الجمل في الأصل .

(٥) الارشاف ٢/٦٦٢ .

(٦) الهمع ١/٢١ .

ولا شك أن الذهاب إلى كونها موصولة يستتبعه عدد من الأحكام التي تتعلق على الأقل - بجملة الصلة ، والعائد ، فain العائد مثلاً في قولنا : اجلس حيث جلس زيد؟ هل يريد الزجاج أنه لا عائد في الجملة الواقعية بعد حيث الموصولة؟؟ ثم لم يذكر النحويون هذا الرأي في الأسماء الموصولة؟؟ ولعلي لا أبعد إن قلت : إن الإجماع على خلافه ، إذ لم أثر على رأي ل نحو آخر ذكر ذلك فضلاً عن تأييد أي واحد منهم لهذا الرأي . وقد يكون مراد الزجاج أن (حيث) بمنزلة (الذي) - وهو الوارد في النص - وليس اسمًا موصولاً كما ذكر السيوطي صراحةً ، وقد يكون مراده من كون الجملة بعدها صلة لها أي متممة لها ومكملة لمعناها ، وهذا يعني أن الذين نقلوا رأيه كان من الواجب عليهم أن يوضحا هذا الرأي الذي يكتنفه غموض شديد ، والذي يبيولي أن مراد الزجاج يتضح من فهمنا للأمرتين الآتتين :

الأول : أنه استقى هذا المعنى من التقدير البعيد الذي ذكره سيبوبيه حيث وضمه لفظ (الذي) ، قال : « وأما حيثُ فمكَانُ بمنزلة قولك : هو في المكان الذي فيه زيد » (١) . وذكر في موضع آخر المثال : حيثُ تكونُ أكونُ ، وقدرره فقال : « كأنك قلت : المكانُ الذي تكونُ فيه أكونُ » (٢) ، ويتبين من التقديرتين أن (الذي) مذكورة فيما لذا فكرة الموصولة ملزمة لحيث في كل تقدير .

الثاني : أن الإبهام الموجود في (حيث) يشبه الإبهام الموجود في (الذي) الأمر الذي أدى بالاشترين إلى الاحتياج لجملة بعدهما تزيل عنهما هذا الإبهام كما مرّ معنا

(١) الكتاب ٤/٢٣٢ .

(٢) الكتاب ٣/٥٨ .

من قبل^(١) ، وهذا يفيد أن هناك تلازمًا بين الذي وحيث ، أقول : لعل هذا التلازم في الإبهام ، والافتقار إلى جملة كان يدور في خلْد الزجاج ، فكما أنَّ جملة الصلة لا محل لها من الإعراب كذلك الجملة الواقعَة بعد حيث لا محل لها من الإعراب ، ولذا قال : « لا موضع لهذه الجملة في الأصل » ، والظاهر أنه نظر إلى وظيفة الجملتين ، وهي إزالة الإبهام العالق في الذي وحيث قبلهما ، فوجد أن الوظيفة واحدة ، ولما كانت حيث محمولة على الذي كما رأينا ، وكانت جملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب حملَ الزجاج الجملة الواقعَة بعد حيث عليها ، لذا فهي عنده - فيما يبدو - لا محل لها من الإعراب أيضًا .

يُؤكِّد هذا التفسير أنه قال بعد ذلك : « ولا يجوز أن يعمل عاملٌ في صلة حيث كما لا يعمل في صلة الذي » ، إذ نلحظ منه حملَ جملة صلة حيث على جملة صلة الذي ...

وهذا كله يفيد أن حيث ليست اسمًا موصولاً حقيقياً كما يبدو من نص أبي حيان والسيوطى ، بل المراد أنها تشبه الذي في الإبهام والاحتياج إلى جملة لتوضيح المراد منها تماماً ، فهي صلة لحيث متتمة لمعناها ، أما قوله إن حيث ليست مضافة ، فيحتمل أن يكون مراده أنها لاتضاف إلى مفرد أبداً : لأن إبهامها لا يزيله إضافتها إلى المفرد كما أن الذي كذلك ، فكل منها بحاجة إلى جملة بعده وليس إلى مفرد . وبهذا التفسير يُحلُّ الإشكال الذي حواه نص أبي حيان السابق ،

(١) انظر تعليق ابن يعيش لبيانها في الصفحة ٢٢ من هذا البحث لترى كيف جعل الذي في إبهامها نظيرًا لحيث ، فاحتاج كل منها إلى جملة بعده تزيل عنه إبهامه .

ومهما يكن من أمر فقد أجمع النحويون على ظرفية حيث المكانية ، وعلى وجوب إضافتها إلى جملة اسمية أو فعلية كما ذكرنا من قبل . ومما له تعلق بهذا الحكم الأحكام الآتية :

الحكم الثاني : ندرة إضافتها إلى المفرد بعدها أوجب النهاة كما رأينا إضافة حيث إلى جملة بعدها غير أن الكسانوي حکى عن بعض العرب إضافتها إلى المفرد ، قال ابن منظور : « وحکى اللحياني عن الكسانوي أن منهم - أي من العرب - من يخوض بحث ، وأنشد :

أما ترى حيث سهيل طالعا

قال : وليس بالوجه » (١) .

وأكذد الزمخشري على ذلك بقوله : « ولا يُضاف إلى غير الجملة ، إلا ما روی من قوله :

أما ترى حيث سهيل طالعا

(١) اللسان (حيث) ، وقد رجحنا من قبل في من هذا البحث أنضمير في (منهم) يعود إلى العرب ، كما قررنا أن القائل (ليس بالوجه) هو اللحياني ، وليس الكسانوي : لأن الكسانوي جعل ذلك قياساً ، وانظر النص في التاج (حيث) أيضاً . ونصل صاحب التهذيب ٥/٢١١ (حيث) على أن القراء قد أنشد هذا البيت وعقبه بالقول : « فلما أضافها فتحها كما يفعل بعندَ وخلفَ » ، مع أن (حيث) في البيت قد ضُبطت بالضم ، وصوابها الفتح : لأن التمثيل بعندَ وخلفَ يفيد ذلك . وذكر صاحب اللسان نص الأزهري وإن شاد القراء تقلاً عن ابن كيسان ، ومنه نقل صاحب تاج العروس أيضاً - فيما أحسب - وضُبطت حيث فيها بالفتح ، وهو الصواب ، وثمة رواية أخرى للضم سنأتي على بيانها في الأعلى .

أي مكان سهيل^(١) ، ثم أضاف شاهداً آخر على ذلك فقال : « وقد روى ابن الأعرابي بيتاً عجزه :

حيث لي العائم^(٢) .

وذكر ابن يعيش ذلك من غير أن يحكم على هذه الإضافة^(٣) ، في حين حكم ابن مالك على ندرة هذه اللغة^(٤) ، وتبعد ابن هشام مضيقاً أن الكسائي يقيسه^(٥) . والظاهر أن رجوعه إلى الأصل وهو الإعراب كان بسبب انتفاء سبب بنائه ، وقد أشار إلى ذلك الرضي بقوله : « ومع الإضافة إلى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء ، أي الإضافة إلى الجملة »^(٦) .

وقد وجه النحويون الذين أوجبوا إضافة حيث إلى الجملة هذين الشاهدين على

النحو الآتي :

(١) المفصل ١٦٩-١٧٠ . والبيت قائله مجہول ، ونصه :

وَنَطَّنْتُمْ حِيثُ الْكُلِّ بَعْدَ ضَرِبِهِمْ بِبِيِّنِ الْمَاضِي حِيثُ لِي الْعَامِنْ

انظر الشاهد في : شرح المفصل ٩٢/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/٢، وشرح الكافية للرضي ١٠٨/٢، والمغني ١٧٧، وشفاء العليل ٤٨٣/١، والمعجم ٢١٢/١، وشرح الشواهد للعيني ٢٥٤/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٥٥٣/٦ .

والرواية في بعض هذه المصادر (حيث الحباء) وهي جمع حبأة ، بكسر الحاء ، أراد به أوساطهم ، كما أراد من لي العائم رؤسهم .

(٢) المفصل ١٦٩ .

(٣) شرح المفصل ٩٢/٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢٢٢/٢ .

(٥) المغني ١٧٧ .

(٦) شرح الكافية ١٠٨/٢ .

١- ذكر الرضي أن «بعضهم يرفع (سهيل) على أنه مبتدأ محوذ الخبر»،
أي : حيث سُهيل موجود^(١) ، ثم قال : «وتحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير
قليل^(٢) . ونقل الصبان - فيما يبدو - ذلك وقال : «وقيل : سهيل مرفوع ، فحيث
 مضافة إلى جملة ، فلا شاهد فيه ، والتقدير : سهيل مستقر طالعا^(٣) » .

٢- ذكر الشيخ محمد محبي الدين عبدالحميد - رحمة الله - أن بعضهم قد
روى البيت :

حيث لَيُ العمائم

برفع لي^(٤) ، وهذا يعني أنه مرفوع بالابتداء ، والخبر محوذ تقديره
موجود .

ويمقتضى هذين التخريجين تكون (حيث) مضافة إلى الجملة على بابها ، وقد
ذكرنا من قبل أن حيث في البيت :

أما ترى حيث سهيل طالعا

قد رُويت بالفتح والضم ، وقد تعددت تخريجات النحوين لهذا البيت تبعا
للرواية التي وقفوا عليها ، وبعضهم أورد الرجز بفتح ثاء حيث ، وبعضهم أورد
الروایتين الضم والفتح ، وبعضهم بل أكثرهم اقتصر على إيراد رواية الضم فقط ،

(١) شرح الكافية ١٠٨/٢ .

(٢) شرح الكافية ١٠٨/٢ .

(٣) حاشية الصبان ٢٥٤/٢ .

(٤) أوضح المسالك (الحاشية) ١٢٦/٣ ولم أعثر على نص ذكر صاحبه أنه روِيَ برفع لي ، ولعل الشيخ قد اطلع
على مصدر لم نوفق إلى معرفته ، أو سحب ما قيل عن رفع سهيل في الشاهد الأول على هذا الشاهد .

وقد رصدنا ذلك على النحو الآتي :

١- ذكرنا من قبل أن صاحب التهذيب قد نقل أن الفراء قد أنسد البيت :

أَمَا ترَى حِيثَ سَهْلِ طَالِعًا

وعقبه بالقول : « فلما أضافها فتحها كما يفعل بعند وخلف » (١) .

وقوله : كما تفعل ذلك بعند وخلف ، مع ضبطه لحيث بفتح ثانها يفيد أنها ظرف معرّب ، والظاهر أن ابن جنّي قد ذهب إلى ذلك أيضاً ، فقد نقل عنه ابن هشام ما نصه : « قال أبو الفتح في كتاب التمام : ومن أضاف حيث إلى المفرد أعتبرها » (٢) ، وبين البغدادي مراد ابن جنّي بعد نقله لنص ابن هشام فقال : « يزيد ما ذكره أبو الفتح من أنها إذا أضيفت إلى مفرد أعتبر ، فتكون منصوبة لفظاً على الظرفية ، وعاملها مقدر منصوب على الحالية ، كما قالوا مثله في : رأيت الهلال بين السحاب ، هذا مراده » (٣) .

و واضح أن ابن جنّي يتتحدث عن رواية نصب حيث في البيت ، نزعم ذلك لقوله : ف تكون منصوبة لفظاً على الظرفية . واستحسن الرضي بقاءها مبنية ، قال : « ومع الإضافة إلى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء - أي الإضافة إلى الجملة -

(١) تهذيب اللغة ٥/٢١١، والسان (حيث)، ورواية الكسانني - كما مرّ معنا - لم يرد فيها تعقيب ، واختلف ضبط حيث في المعجمات التي ذكرتها ; لذا أثنا رواية الفراء مع أن الأولى أسبق : لما فيها من تعقيب يوقفنا على حقيقة ضبط حيث .

(٢) المغني ١٧٨.

(٣) الفزانة ٦/٥٥٤.

والأشهر بقاوه على بنائه لشذوذ الإضافة إلى المفرد «^(١) .
وصرّح بعد ذلك بأنها في البيت مفعول به أي أنها خرجت من الظرفية إلى
الاسمية^(٢) .

٢- وذكر ابن الخباز روايتي الضم والفتح قال : « فَيُروى حِيثُ بِالضمِّ وَالفتحِ ،
وَفِي كُلِّتَيِ الْغَفْتَيْنِ قَدْ أُضِيفَ إِلَى الْمَفْرَدِ ، وَ(طَالِعًا) مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ سَهْيلٍ ،
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ رَوْيٍ حِيثُ بِالفتحِ جَعَلَهُ مَنْصُوبًا ، وَأَضَافَهُ ، فَكَانَهُ قَالَ : أَلَا تَرَى
مَكَانَ سَهْيلٍ »^(٣) . وَيَتَضَعُّ مِنْ نَصِّ ابنِ الْخَبَازِ هَذَا أَنْ حِيثُ مَبْنِيٌّ فِي حَالِ ضَمِّهِ ،
وَمَعْرُوبٌ فِي حَالِ فَتْحِهِ ، وَتَبَعَهُ ابْنُ هَشَامَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ : « وَرَأَيْتَ بَخْطَ الصَّابِطِينَ :
أَمَا تَرَى حِيثُ سَهْيلٍ طَالِعًا

بفتح الثاء من حيث ، وخفض سهيل ، وحيث بالضم وسهيل بالرفع ، أي
موجود ، فحذف الخبر^(٤) . وعلق البغدادي على ذلك بعد نقله النص قائلاً :
وهذا تأييد لما نقله عن أبي الفتح من أن من أضاف حيث إلى المفرد أعرتها^(٥) ،
ووضع المراد من ذلك الدردير فيما نقله عنه الدسوقي ، قال : « فلما غاير الضبيطين
عُلِّمَ أَنَّهَا فِي حَالَةِ الإِضَافَةِ لِمَفْرَدٍ تَعَربُ »^(٦) .

(١) شرح الكافية ١٠٨/٢ .

(٢) شرح الكافية ١٠٨/٢ .

(٣) النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ، تحقيق د. عبدالله حاج إبراهيم ١٧٧ ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى .

(٤) المغني ١٧٨ .

(٥) شرح أبيات المغني ١٥١/٣ .

(٦) حاشية الدسوقي ١٤٤/١ .

والمراد من ذلك كله أن من فتح الثاء فهي عنده معربة مضافة إلى مفرد ، ومن ضمها مع رفع سهيل فهي مبنية مضافة إلى جملة ^(١) .

٣- واقتصر أكثر النحويين على الرواية التي تُبنى فيها حيث على الضم ، قال ابن مالك : « وندرت إضافتها إلى مفرد ، كقول الراجز :

أَمَا تَرَى حِيثُ سُهْيَلٌ طَالِعًا

وكقول الآخر :

وَنَطَعْنُهُمْ تَحْتَ الْجِبَا بَعْدَ ضَرِبِهِمْ بِبِيْضِ الْمَوَاضِي حِيثُ لِيْ العمَائِمُ » ^(٢).

(١) أما إعراب حيث حال ضمها فواضح ، إذ هي ظرف مبني على الضم في محل نصب ، متعلقة بالفعل ترى وطالعاً حال من سهيل المجرد بالإضافة ، وهي الحال من المضاف إليه ورد منه كثير في الشعر . وذهب كثير من النحويين إلى أنها خرجت من الظرفية إلى الأسمية ، فهي حينئذ مفعول به لترى البصرية مبنية على الضم في محل نصب .

واما إعرابها حال فتح ثانها وجر سهيل ، فمن ذهب إلى أن (ترى) بصرية أعراب حيث مفعولاً به - على أنها خارجة عن الظرفية - لترى ، وطالعاً حال ، قليل من سهيل أو من ضمير يعود على سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه ، أي تراه طالعاً به .

وقيل : حيث زائدة ، غير أن القول بزيادتها غير مرضي .

وذهب بعضهم إلى أن ترى علمية ، ومفعولها الأول هو حيث ومفعولها الثاني هو طالعاً أو أن طالعاً - كما قال الصبان نقاً عن زكريا الانصاري - ، مفعول أول وحيث ظرف مستقر مفعول ثان ، ويجوز جعل حيث باقياً على الظرفية ، وترى علمية ، وقد حذف مفعولها ، كأنه قال أما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعاً . انظر لذلك كله : حاشية الشمعوني ^{وهي} ٢٧٠/١، وحاشية الدسوقي ١٤٤/١، وخزانة الأدب ٧/٧، وحاشية الصبان ٢٥٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢٣٢/٢ ، وانظر : شرح الكافية الشافعية ٩٣٧/٢ ، والتذكرة لأبي حيان ٦٤٥ ، والمساعد ٥٢٩/١ ، وشرح الأشموني ٢٥٤/٢ ، وشرح الكافية ١٠٨/٢ ، وانظر النحو الافي ٨٠-٧٩/٣ .

وقد أجاز هؤلاء إضافة حيث المبنية على الضم إلى المفرد على سبيل التلود

والشنوذ^(١).

ونخلص من ذلك كله إلى أن حيث في الشاهد :

أما ترى حيث سهيل طالعاً

يجوز فيها الفتح ، فهي حينئذ إما معرية وإما مبنية وهي ظرف أو اسم ،

ويجوز في سهيل الجر والرفع .

ويجوز فيها الضم مع جر سهيل ، فهي ظرف أو اسم مبني على الضم ليس

غير ، ولا يجوز حينئذ إعرابها .

أما الشاهد الثاني :

ونطعنهم ... الخ

فقد بين ابن يعيش الوجه فيه فقال بعد ذكره له ما نصه : « فهذا بناء وأضافه

إلى المفرد كما قال : « من لَدُنْ حَكِيمٍ عَلَيْهِ »^(٢) ، فأضاف لدن مع كونه مبنياً ، ولم

يمنعه ذلك من الإضافة »^(٣) .

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٢/٩٣٧، والتذكرة لأبي حيان ٦٤٥، والمساعد ١/٥٢٩، وشرح الأشموني

٢/٢٥٤، وشرح الكافية ٢/٨٠، وانظر النحو الوافي ٣/٧٩-٨٠.

(٢) سورة التمل ، الآية ٦.

(٣) شرح المفصل ٤/٩٢، وقد ذكرنا من قبل أن الشيخ محمد محبي الدين عبد العميد - رحمة الله - قد ذكر أن

ثمة روایة بضم الثاء ودفع لي ، فتكون مثل حيث سهيل تخريجاً على نحو ما ذكرنا .

ويبدو بعد ذلك كله أن ما ذهب إليه ابن يعيش من تخریج للبیت يمكن أن
ينسحب على روايتي الرجز :

أما ترى حيث سهيل طالعا

بالفتح والضم إذ يمكن القول : إن فتحتها فتحة بناء ، وليس بفتحة إعراب ،
وقد أشار الرضي إلى ذلك حين قال بعد أن أورد الإعراب ما نصه : « والأشهر بقاوئه
على بنائه لشنوذ الإضافة إلى المفرد » (١) . وبهذا تكون حيث دائمًا مبنية ، مع أن
الإضافة تعارض البناء غير أن مما يسهل الأمر أنها على سبيل النور ، والنادر
كما قالوا لا حكم له (٢) .

وقد يقال إن الفراء في تعقيبه على الرجز قال : « فلما أضافها إلى المفرد
فتحها كما يفعل بعند وخلف ، وهذا يعني إعرابها كما ذكرنا . فالجواب أن من
المحتمل أن يكون مراده هو كونها ظرفية كعند وخلف حين إضافتها إلى المفرد ، ولم
يرد الإعراب . وقد يقال أيضًا : إن الكسائي حين قال : « ومنهم من يخوض ... الخ
» مراده الإعراب أيضًا ، فالجواب : أن اهتمام الكسائي قد يكون متوجهًا إلى أنها
تضاف إلى المفرد ، وهي ظرف ، وليس غرضه أنها معربة حينئذ ، وما قاله الرضي
من أن موجب بنائهما قد بطل حينئذ (٣) ، فالجواب أن هذا دليل صناعي وليس

(١) شرح الكافية ١٠٨/٢ .

(٢) الأشباء والنظائر ٦١٧/١ .

(٣) انظر شرح الكافية ١٠٨/٢ .

بواقع لغوي ، إذ إن الواقع اللغوي كشف عن أن ثاعها في رواية من الروايتين مفتوحة ، وفتح ثانها لغة من لغات حيث ، فلم لا يُقال ببنائها ما دامت أختاً لحيث المبنية ، ثم لنفترض أن أحد أسباب بنائها وهو إضافتها إلى الجملة قد أزيل بسبب إضافتها إلى المفرد ، والإضافة تتطلب الإعراب ، أقول : لنفترض أن ذلك حصل ، فالجواب : أن لدينا سبباً آخر للبناء ما زال موجوداً وهو جمودها . وهكذا نلحظ أن ليس ثمة شيء يمنع من القول ببنائها ، بل إن ما يدفعنا إلى ذلك هو أن طرد الباب على وتيرة واحدة أصل وفي المحافظة عليه خيراً كثير ، يضاف إلى ذلك كله أننا قد رأينا أن النحويين حين تحدثوا عن إعرابها في لغة أسد بن الحارث وفقيع مالوا في تخريجاتهم أيضاً إلى القول ببنائها ، ولا مانع من أن نحن حذوه في ذلك . ومهما يكن من أمر فإن ما سجله النحاة حول هذه اللغة نجد أنفسنا حريصين في الحفاظ عليه ، فهو جائز مع قلته كما قال الأستاذ عباس حسن الذي سنعرض لرأيه فيما بعد (١) ، غير أن الأولى هو القول ببنائه .

ومما له تعلق بهذا الحكم ما أورده ابن هشام بعد ذكره البيت (ونطعنهم ...) إذا قال : « أنسدَهُ ابْنُ مَالِكَ وَالْكَسَانِي يَقِيسُهُ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَتَخَرَّجَ عَلَيْهِ قَوْلُ الْفَقَاهَاءِ مِنْ حِيثِ أَنْ كَذَا » (٢) . أي يجوز فتح همزة إن بعدها غير أن الدماميني خرج ذلك تخريجاً يجعل حيث فيه مضافةً إلى جملة أيضاً قال : « وَالْأَوَّلُ عِنْدِي أَنْ يَخْرُجَ عَلَى أَنْ حِيثِ مَضَافٌ إِلَى الْجَمْلَةِ عَلَى الْجَادَةِ وَأَنْ

(١) النحو الباقي ٢٩٠/٢ ، وانظر من ٥٨ .

(٢) المغني ١٧٧ .

ومعمولاًها بتأويل مصدر هو مبتدأ تلك الجملة ، والخبر محنوف ، وحذف خبر المبتدأ بعد حيث غير عزيز » (١) . وعقب البغدادي على ذلك قائلاً : « لم يُسمع في كلام العرب إضافة حيث إلى الجملة المصدرة بأن » (٢) ، ثم ساق سؤال بعضهم لأبي اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي البغدادي حول هذه المسألة مع أستله أخرى حول علة وجوب إضافة حيث إلى جملة مع أنها ظرف (٣) . فأجاب عن السؤال الذي نحن بصدده قائلاً : « ... هذه المسألة لم يرد فيها نصٌّ عن علماء العربية من طريق الرواية ، ولا تضمنتها كتبهم المطولة ولا المختصرة ولا وردت في أسفار العرب البتة فيما علمت وسمعته » (٤) ، ثم ذكر أن أبي علي الفارسي في كتاب الشعر لم يعرض إضافتها إلى إن المكسورة ولا المفتوحة البتة (٥) ، وأضاف قائلاً : « ولو أن من ينكر جواز إيلانها (أن) يستدل بعدم ورودها في كلامهم وأشعارهم وأنها لو كانت جائزة لم يخل السمع منها لكان ذلك وجهاً واضحًا وليلًا كافياً (٦) ، ثم راح يتحدث عن وجوب إضافتها إلى الجملة موضحاً علة ذلك على نحو ما ذكرنا من قبل ، مُنتهياً من ذلك إلى القول : إن إضافة حيث إلى الجملة الفعلية أولى وهي الأصل ، والاسمية فرع عليها ، وإنما كانت الفعلية هي الأصل لأن حيث تطلب الفعل كما تطلبه (إذا)

(١) حاشية الشعْنَى . ٢٦٩/١ .

(٢) شرح أبيات المغني ١٤٥/٢ .

(٣) وهي العلة التي ذكرناها في ص ٣٧ من هذا البحث .

(٤) شرح أبيات المغني ١٤٥/٣ .

(٥) شرح أبيات المغني ١٤٥/٣ بتصريف .

(٦) المرجع السابق ١٤٥/٣ .

وتتضمن معنى الشرط والجزاء كما هو حال إذا أيضًا ، أما الاسمية فليس كذلك ،
لذا جعلت الفعلية أولى بها ، ثم تليها الجملة الاسمية مجردةً من الدوافع عليها لتكون
على مساواة الجملة الفعلية وزانها . وإذا كان الأمر فيها على ما بينا فوّقَوْعُ إِنْ
بعدها لا يجوز بما يحدثه دخولها فيه من المباهنة فقد المساواة بين الجملتين ، وذلك
أنها تحدث بدخولها تضمن معنى استثناف الكلام بعدها والانقطاع عما تقدمها^(١) .
ثم أورد جواباً لما يمكن أن يُسأَل عنـه وهو أن كل موضع يقع فيه المبتدأ والخبر
يصلح أن تدخل (أن) عليه ؟ فليكن الأمر هنا كذلك ما دُمنا قد أجزنا وقوع الجملة
الاسمية بعدها ، فأجاب قائلاً : « واعلم أنه لايمتنع أن يعمل ما بعد المبتدأ فيما قبله
كقولك : يوم الجمعة أنت ذاهب ، وذلك لقوة المبتدأ وتصرفه ... ولا يجوز ذلك مع
دخول إِن لضعف الحرف ، وبهذا الفرق يظهر أنه لا يجوز وقوع إِن بعدها^(٢) ،
وبهذا التقرير منع الكندي من وقوع إِن بعدها ، ثم عرج على وقوع (أن) المفتوحة
بعدها قائلاً : « وأما وقوع المفتوحة بعد حيث فلا أعلم ورد أيضًا عن العلماء ولا
عن العرب ولكنني عثرت عليه في عبارات الفقهاء والمتكلمين وبعض متاخرى النحاة
على سبيل التعليل يقولون : من حيث أنه كذا وكذا ، يريدون من أجل كذا وكذا ،
وليس ذلك من عباراتهم مما يجعل أصلًا يرجع إليه أو يُعتد به^(٣) . ثم ذكر ما
يُمكن أن يكون ردًا على الدماميني ، وذلك بقوله : « إلا أن المفتوحة وإن كانت مع ما

(١) شرح أبيات المغني ١٤٧/٣ بتصريف .

(٢) المرجع السابق ١٤٧/٣ .

(٣) شرح أبيات المغني ١٤٥/٣ .

بعدها في تأويل المفرد فإنها تقع موقع الجملة من المبتدأ والخبر وتفيد إفادتها فيُشَبِّهُ أن يكون لهذا المعنى استجاز من استجاز إيقاعها بعدها على أن الجملة من المبتدأ والخبر بعدها أصل فيها وهي من عواملها الأصلية ، والجملة الاسمية في حيث فرعية محمولة على الجملة الفعلية فيجب على هذا الوجه أن لا يجوز أيضًا «^(١) وهكذا منع الكندي من إضافة حيث إلى جملة اسمية مصدرة بإن المكسورة أو المفتوحة غير أن النحويين أجازوا كسر همزة إن بعدها ، قال السيوطي حين عدد مواضع كسر همزة إن : « ودخل في المبدوء بها الواقعة بعد حيث فتكسر ؛ لأنها لا تضاف إلا إلى جملة نحو : جلس حيث إن زيدًا جالس ، ومن أجاز إضافتها إلى مفرد أجاز الفتح » ^(٢) . وقال الأشموني : « والواقعة بعد حيث ، نحو : اجلس حيث إن زيدًا جالس » ^(٣) . وعلق الصبان قائلاً : « والصحيح جواز الفتح عقب حيث، أما على القول بجواز إضافتها إلى المفرد ظاهر ، وأما على المشهور من وجوب إضافتها إلى الجملة فلأنه يقدر تمام الجملة من خبر أو فعل ، وقيل : يكفي بإضافتها إلى صورة الجملة » ^(٤) .

وعرض الأستاذ عباس حسن لإضافة حيث إلى المفرد في موضعين :

الأول : نص فيه بـإيجاز أن هذا قليل « ومع قلته جائز ، ولكن لا داعي لترك

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ١٤٨/٣ بتصرف .

(٢) الهمع ١٣٧/١ .

(٣) شرح الأشموني ١/٢٧٤ .

(٤) حاشية الصبان ١/٢٧٤ .

الكثير إلى القليل «^(١)».

الثاني : أسلوب فيه فقال : « ويبيح فريق من النحو إضافتها للمفرد مع بقائهما مبنية على الضم نحو : أنا مقيم حيث الهدوء وحيث الاطمئنان ، وحجته أن الأمثلة المسموعة الدالة على إضافتها للمفرد أمثلة فصيحة ، وأنها على قلتها كافية للقياس عليها ؛ لأنها قلة نسبية ، وليس قلة ذاتية ^(٢) ، ولا داعي عنده لتأويل تلك الأمثلة أو الحكم عليها بالشذوذ » ^(٣).

ثم أورد ما يؤيد ذلك فقال : « ويؤيده أن بعض النحو بناء على هذا المسموع يجيز فتح همزة (أن) بعدها ، فتكون حيث في هذه الحالة مضافة داخلة على المفرد ، وهو المصدر المنسب من أن مع معموليها ، كما يجيز كسر همزة إن ف تكون داخلة على جملة هي المضاف إليه ، وانتهى إلى القول : « وهذا رأي سديد فيه تسامح وتسويير إذ يجري اليوم على مقتضاه كثرة المثقفين ، وإن كان الأولى والأفضل محاكاة الأسلوب الأفصح والأقوى » ^(٤).

(١) النحو الباقي . ٢٩٠/٢

(٢) مراده من القلة النسبية : وجود أساليب صحيحة قليلة تواجه أساليب كثيرة تخالفها في حكم ، وكل التوعين في ذاته كثير العدد يصح محاكاته والقياس عليه . أما القلة الذاتية ، فهي قلة عدبية لا تحتاج إلى موازنة بينها وبين غيرها لضائلتها العددية ، ولا تصلح للقياس عليها أو محاكاتها . النحو الباقي الماهمش ١ ،

. ٧٩/٣

(٣) النحو الباقي . ٨٠-٧٩/٣

(٤) النحو الباقي . ٨٠/٣

ومما عرضناه نلحظ أن هناك ميلاً عند النحويين - الذين تناولوا فتح همزة إن بعدها من لدن ابن هشام إلى الاستاذ عباس حسن - إلى قبول فتح الهمزة بعدها ، ما عدا الكندي الذي رفض وقوع المكسورة والمفتوحة بعدها ، ويرد عليه أن عدداً من النحويين أجاز وقوع المكسورة بعدها على نحو ما ذكرنا ، وما ذكره من فرق بين وقوع جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر بعد حيث ووقة جملة مصدرة بإن المكسورة بعدها ، أقول : ما ذكره من فرق لا ينافي إلى منع وقوع إن المكسورة بعد حيث ، إذ ما علاقة هذا الفرق بالمنع ؟ ثم أي تأثير يحصل على المعنى أو على قواعد الصنعة حين تقع إن المكسورة بعدها ، ولا يخفى بعد ذلك أن إن المكسورة إنما عملت لتشبيها الفعل (١) ، فهلاً رُوعي ذلك وسُوَّغ وقوعها بعد حيث نظرًا لهذه المشابهة ، والشيء إذا أشبه الشيء أعطى حكماً من أحكامه كما قالوا (٢) . يضاف إلى ذلك أن (إن) - المكسورة الهمزة - تقع بعد (إذ) ، وقد رأينا مدى المشابهة بين إذ وحيث ، فلعل كل ما ذكرناه يؤنس بأن وقوع إن المكسورة الهمزة بعد حيث جائز ، بل هو الوجه الذي يرتضيه عدد من النحاة ، كما رأينا .

(١) شرح المفصل ١٠٢/١ ، وقد ذكر عدداً من وجوه المشابهة بين إن والأفعال .

(٢) الأشباه والناظر ٤٧٠/١ .

وأخيراً فإن الاقتصار على وجوب كسر همزة إن بعد حيث هو الأولى ، والحفظ عليه هو الأحسن ؛ لأن الالتزام بالأساليب الفصيحة هدف يجب أن نسعى إليه ، ولا شك أن التساهل في قبول الأساليب التي لاترقى إلى الأساليب العالية يؤدي في نهاية الأمر إلى قبول أساليب أضعف ، مما يؤثر على الأساليب الفصيحة .

وما ورد من أساليب مستحدثة فتحت فيها الهمزة بعد حيث فالأخذ بتوجيه الدماميني هو الأولى ؛ لأن فيه طرد الباب على وتيرة واحدة ، ولأن إضافة حيث إلى المفرد هو في النهاية نادر عندهم على نحو ما ذكرنا سابقاً .
وننتقل إلى الحكم الثالث الذي تعلقه بالجملة بعد حيث ظاهر .

* * *

الحكم الثالث : ندرة حذف الجملة بعدها :

مر معنا فيما سبق أن حيث تضاف إلى الجملة وجوباً ، لذا فإن حذف هذه الجملة من النادر ، ولعل أول من أشار إليه هو أبو علي فقد قال بعد أن أورد قول أبي حية التميري يصف حماراً (١) :

إذا رَيْدَةً مِنْ حِيثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بِرِيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهُ

ما نصه : « فإذا هذه التي هي ظرف من الزمان لأن المعنى نفتح ربع تنسمها ، وإذا كان كذلك كانت ريدة مرتفعة بفعل مضمر يفسره المذكور (نفتح) ، مثل : « إذا السُّمَاءُ انشَقَتْ » (٢) ، ونحو ذلك ، ومن متعلقة بالمحنف الذي فسره (نفتح) ، وما أضيف إليه حيث محنف كما يحذف المضاف إليه (إذ) في : يومئذ للدلاله عليه ، وأنه قد عُلم أن المعنى إذا نفتحت من حيث ما نفتحت ، ومثله في حذف ما أضيف إليه حيثما حكاه أحمد بن يحيى : من حيث وليس » (٣) .

غير أن أبا علي أجاز بعد ذلك وجهاً آخر ، وهو أن تكون حيث فيه مضافة إلى جملة ، قال : « فإن شئت قلت : إن حيث مضافة إلى نفتح ، وريدة مرتفعة بفعل

(١) البيت لأبي حية التميري بن الهيثم بن الربيع ، تُسبَّبُ إِلَيْهِ فِي الْخَرَانَةِ ٥٥٩/٦ ، وحاشية الشعري ٣٦٩/١ .
وعدد من غير نسبة في شرح الكافية الشافية (٩٣٨/٢) ، وشرح التسهيل (٢٣٣/٢) ، والمغني (١٧٧) ، والمساعد (٥٣٠/١) ، والمعجم (٢١٢/١) . والربيع الريدة : اللينة الهبوب ، ونفتح الربيع : هبت ، والرائحة : الراحة .

(٢) الآية ١ من سورة الانشقاق .

(٣) إيضاح الشعر لأبي علي ٥٢٤-٥٢٥ . قال محقق الكتاب : هو في أمثال أبي عبيد (٢٣٢) ، ومعناه كما في الهاشم : اطلب ما أمرتك به من حيث يوجد ولا يوجد .

مضمر دلّ عليه (نفتح) ، وإن كان قد أضيف إليه حيث ، كما دلّ عليه الفعل الذي في صلة (أن) في قوله : لو أنك جئتنِي لا كرمتك ، وأغنى عنه ، فكذلك هذا الفعل المضاف إليه حيث أغنى عن ذلك الفعل لما دلّ عليه كما قلنا في لو «^(١) » ، ثم وضح ذلك قائلاً : « ألا ترى أن المضاف إليه مثل ما بعد الاسم الموصول في أن كل واحد منها لا يعمل فيما قبله ، ومع ذلك فقد أغنى الفعل الذي في صلة (أن) عن الفعل الذي تقتضيه (لو) وإن كان قبل الصلة ، فكذلك الفعل المضاف إليه حيث أغنى عن ذلك الفعل «^(٢) ». وأضاف البغدادي ناقل التوجيهين أن (ما) تكون زائدة في التوجيهين «^(٣) » .

ومع أن أبا علي قد خرج الشاهد على وجه جعل حيث مضافة كما بدا لنا إلى الجملة ، فإن ابن مالك قرر - بعد أن نقل ذلك - أن حذف الجملة نادر ، وأضاف إلى ما ذكره أبو علي أن (ما) عوض عن هذه الجملة المحذوفة ، قال ابن مالك : « وأندر من إضافته إلى مفرد إضافته إلى جملة مقدرة كقول الشاعر :

إذا رَيْدَةً من حيثُ ما نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بِرِيَاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهُ

أراد : إذا ريدة نفتحت من حيث ما هبّت له أتاه برياتها خليل ، فحذف هبت للعلم به ، وجعل (ما) عوضاً كما جعل التنوين في حيننـ عوضاً «^(٤) ». وإلى نسخ ذلك ذهب الرضي أيضاً فقال بإيجاز : « وترك إضافة حيث مطلقاً ، لا إلى جملة ولا

(١) إيضاح الشعر . ٥٢٥ .

(٢) إيضاح الشعر . ٥٢٥ .

(٣) الفزانة . ٥٦٠/٦ .

(٤) شرح التسهيل . ٢٢٢/٢ .

إلى مفرد أندر^(١) . وشرح ابن هشام ذلك فقال بعد ذكره البيت ما نصه : « وذلك لأن ريدة فاعل بمحذف يفسره المذكور (نفتح) ، فلو كان نفتح مضافاً إليه (حيث) لزم بطلان التفسير إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يفسر عاملأً »^(٢) .

وواضح أن الصنعة النحوية لها دور كبير في تخریج البيت على وجه جعل الجملة محذفه ، وقد نقل الشعْنَي رد أبي حیان على ذلك فقال : « وقال أبو حیان : لا حجة في البيت لاحتمال أن تكون مضافة إلى الجملة بعدها ، وهي نفتح له ، وترفع ريدة بفعل محنوف يفسره المعنى ، والتقدير : إذا نفتح ريدة ، قال : وهذا أولى ؛ لأنه ليس فيه إلا حذف رافع ريدة ، ودلل عليه المعنى ، وفي تأويله - أي في تأويل ابن مالك - حذف هذا الرافع ، والجملة التي أضيفت إليها حيث ، ودعوى أن (ما) عوض عن المضاف إليها لم يثبت لها في غير هذا الموضع فتحمل عليه »^(٣) .

وواضح أن الشق الأول من الرد هو ما ذكره أبو علي من توجيه ذكرناه من قبل ، أما الشق الثاني المتعلق بـ (ما) فقد افرد به أبو حیان ردًا على ابن مالك .

ورد الدمامي أيضًا ما ذكره ابن هشام من أن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يفسر عاملأً .. قال الدمامي : « هذا منظورٌ فيه لأن الظاهر من كلامهم امتناع تفسير ما لا يعمل مخصوصاً بباب الاشتغال ، وقد تقدم

(١) شرح الكافية ١٠٨/٢ . ومراده : أندر من إضافتها إلى المفرد .

(٢) المعني ١٧٨-١٧٧ .

(٣) حاشية الشعْنَي ٢٦٩/١ .

للمصنف في الفصل الذي عقده لخروج إذا عن الاستقبال أنه قال : وما لا يعمل لا يُفسر في هذا الباب عاملاً، فقيد الحكم بباب الاشتغال في حين أنهم جعلوا مثلاً - أحد) في مثل : « وإن أحد من المشركين استجارك » (١) فاعلاً بفعل محنوف يفسره الفعل المتأخر ، مع أنه لا يصح أن يعمل فيه الرفع على الفاعلية وهو متاخر » (٢) . وأضاف قائلاً مقدماً وجهاً آخر يمكن حمل الشاهد عليه : « ثم ولو سِلْمَ عموم هذا الحكم ، ولم يقييد بباب الاشتغال لأمكن جعل حيث مضافة إلى الجملة الواقعية بعدها وهي نفتح وريدة فاعلاً بمحذوف يفسره السياق لا نفتح بخصوصه » (٣) .

وإذا كان رد الدماميني (احتمالاً) لكونه مقيداً بباب الاشتغال فقط ، فإن رد أبي حيان القائم على توجيهه - أبي علي كما ذكرنا - سائع مقبول .
ومهما يكن من أمر فإن ما حكم به النحاة على حذف الجملة بعد حيث تكون ذلك نادراً هو وصف الواقع اللغوي الذي وقفوا عليه ، ولا شك أن هذه الندرة لا تبيح القياس على ما ورد ، ويبدو أن تقدير الجملة في المثل : من حيث وليس ، وهو : من حيث يوجد ولا يوجد ، لا بد منه ؛ لأن الأمثال بنية على المواقف الكلامية التي قبليت فيها ، ولا يمكن فهم هذه الأمثال من ظاهر لفظها كغيرها من الكلم العربي ؛ لذا فمعناها المذكور لها ذلك الذي نصّ عليه شرّاح الأمثال يعد جزءاً منها لا ينفصل

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) حاشية الشمني ١/٢٦٩ .

(٣) حاشية الشمني ١/٢٦٩ ، وانظر خزانة الأدب ٦/٥٥٨ .

عنها ، فهو قرينة معنوية أباحت حذف ما يحذف من المثل ، وهذا يعني أن قولهم في مثالنا إن معناه هو : من حيث يوجد ولا يوجد ، قد تضمنته الجملة التي أضيفت حيث إليها ، وسهل حذفها القرينة المعنوية التي ذكروها ، والحذف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به كما قال ابن جني (١) .

ومهما يكن من أمر ، فتقدير الجملة المحنوفة بعد حيث في المثل ، سهل جداً ؛ لأن معنى المثل قائم بها ، ومع سهولة هذا التقدير فقد حكم النحاة على هذا الواقع اللغوي بالندرة مما يدل على أن وصفهم لهذا الواقع كان دقيقاً جداً .

ويبدو أن البيت الشعري يمكن توجيهه وجهاً آخر على غير ما ذكره النحاة ، إذ يصح أن تكون ريدة فاعلاً لكان التامة ، والتقدير : إذا كانت ريدة ، أي إذا حصلت ريدة أو وجدت من حيث ما نفتحت ، وأحسب أن ليس شمة مانع صناعي أو معنوي يمنع من ذلك ، وقد ألفيناهم في كثير من الموضع يلجأون إلى تقدير كان للتخلص مما يؤثر على أصولهم المطردة الثابتة فيقدرونها ليلحقو ما ظاهره أنه قد خرج عن أصولهم بما هو مطرد منتظم ، فقد نصوا على أنها تقدر مع كان واسمها بعد إن ولو كثيراً ، ونصوا على أنها تقدر قبل الحال التي لا تصلح خبراً نحو : أكثر شُرُبِي السويف ملتوتاً ، إذ التقدير : إذا كان (٢) . وما ذلك إلا لتعذر تقدير خبر ، كما أنهم قدروها في نحو : لدن غدوة (٣) ، في حال رفع غدوة ، والتقدير : لدن كانت غدوة ،

(١) الخصائص ٢٨٤/١، والأشياء ٥٨٧/١.

(٢) الكتاب ٤٠٢/١، وشرح المفصل ٩٦/١، وأوضاع المسالك ٢٢٦/١، والمعجم ١٠٥/١.

(٣) وذلك في مذهب الكوفيين حال رفعها ، انظر شرح التسهيل ٢٢٨/٢، وحاشية الصبان ٢٦٤/٢ .

وفي منذ يومان ، والتقدير : منذ كان يومان (١) ، وبعد (٢) :

من لد شولاً فالي إتلتها

أي من لد كانت شولاً ، وبعد شبه لدن كما في قول الشاعر (٣) :

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالجَمَاعَةَ كَالذِي لَنْ زِمَّ الرُّحَالَةَ أَنْ تَعْمِلَ مَمْبِلاً

أراد : أَزْمَانَ كَانَ قَوْمِي وَالجَمَاعَةَ ، فَحَمَلُوهُ عَلَى كَانَ كَمَا قَالَ سَبِيبُوهُ .

وَقَدَرُوهَا فِيمَا هُوَ شَبِيهٌ بِمَا نَحْنُ بِصَدِّهِ وَذَلِكَ بَعْدَ إِذَا فِي قول الشاعر :

إِذَا باهليٌ تَحْتَ حَنْظَلَيةٍ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذْرَعُ

إِذَ التَّقْدِيرُ : إِذَا كَانَ باهليٌ (٤) .

وَاتَّسَعَ ذَلِكَ فَقَدَرُوا كَانَ مَعَ ضَمِيرِ الشَّائِنِ أَيْضًا وَذَلِكَ فِي قول الشاعر :

وَبَثَبَتْ لِيلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيْ فَهْلَأْ نَفْسٌ لِيلَى شَفَعِهَا

وَالْتَّقْدِيرُ : فَهْلَأْ كَانَ الشَّائِنَ نَفْسٌ لِيلَى شَفَعِهَا (٥) .

وَالْمُتَتَبِّعُ بِدَقَّةٍ لِلمَوَاضِعِ الَّتِي قُدِرَتْ فِيهَا كَانَ يَلْحَظُ أَنَّ ثَمَةَ خَرْمًا قد حَصَلَ لِلْقَاعِدَةِ النَّحُوِيَّةِ بِسَبِبِ هَذِهِ الشَّوَاهِدِ الْمَسْمُوعَةِ مَا أَدَى بِالنَّحَاةِ إِلَى تَقْدِيرِ كَانَ لِتَسْتَقِيمِ الْقَاعِدَةِ وَتَطْرُدِ ، وَلَا رَيْبٌ أَنَّ هَذَا كُلُّهُ يَؤْنِسُ بِأَنَّا إِذَا قَدَرْنَا كَانَ فِي الشَّاهِدِ

(١) شرح التسهيل ٢١٧/٢ .

(٢) عند ابن مالك ، انظر شرح التسهيل ١/٣٦٥ ، وانظر الرجز في الكتاب ١/٣٦٤ ، والمغني ٥٥١ .

(٣) الكتاب ١/٣٠٥ ، وشرح التسهيل ١/٣٦٥ .

(٤) شرح التسهيل ٢١٣/٢ ، وأوضح المسالك ٢/١٢٨-١٢٧ ، وشرح الأشعوني ٧/٢٥٨ .

(٥) شرح التسهيل ٤/١١٤ ، وأوضح المسالك ٣/١٢٨ ، وشرح الأشعوني ٧/٢٥٩ . وانظر تخریجاً لِفَنِي لِهَذِهِ الْأَشْعَارِ فِي هَوَامِشِ الْكُتُبِ المَذَكُورَةِ .

الذي نحن بتصديه فلنا ما يعصبنا بما ذكرناه من الشواهد تتفق جميعاً في كونها خرجت عما هو متألب ، غير أن مرونة الأصول النحوية أدت إلى الاتساع لتنتظم كل سماع قد يكون مخالفًا لأصله كالذى نحن فيه .

وخلاصة ذلك أن حذف الجملة بعد حيث نادر مع أن النحوين استطاعوا تحرير ما ورد على وجه يسمع لنا أن نقول : إن حذف الجملة بعدها لا يجوز مطلقاً غير أن قولهم بأن ذلك نادر فيه متسع - فيما أحسب - لنا ، فربما بعد نشر كتب التراث وقفنا على أمثلة كثيرة ، وربما صعب تحريرها إلا بالقول إنها نادرة .

الحكم الرابع : استعمالها للزمان :

ليس ثمة خلاف بين النحوين حول كون حيث ظرفًا مكانًا مبهماً يقع على الجهات الست وعلى كل مكان^(١) . وقد دلل ابن الشجري على ظرفيتها بالقول : « ويدلك على أنها للمكان قوله : زيد حيث عمرو جالس ، أخبرت بها عن شخص »^(٢) . غير أنها خرجت من الظرفية المكانية لتفيد الزمان ، قال أبو علي : « وقد زعم أبو الحسن أن حيث قد يكون اسمًا للزمان ، وأنشد^(٣) :

للفتى عقلٌ يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه

(١) انظر لذلك الكتاب ٤/٢٣٣، والمقتضب ٢/٥٤، وشرح المفصل ٤/٩١، وشرح التسهيل ٢/٢٣٢ .

(٢) الأمالي ٢/٥٩٩ .

(٣) لطرفة بن العبد ، انظر ديوانه ٨٦، ومامش كتاب إيضاح الشعر ٢٠٩، وشفاء العليل ١/٤٨٣، وانظر تحريره في هامش المراجعين السابقين .

فجعل حيث حيناً^(١) ، ثم ذهب إلى أن الجملة بعدها في محل جر مضاد
إليه^(٢) .

وتحدث ابن الشجري عن ذلك بقوله مبيناً قوله : « وقد استعملوها للزمان وهو
قليل ، كقوله (البيت^(٣))

وذكر ابن مالك هذا الرأي بقوله : « وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى حين ،
وتحمل على ذلك قول الشاعر (البيت) ، أي حين تهدي^(٤) ». ورد ابن مالك رأي
الأخفش بالقول : « ولجاجة فيه لإمكان إرادة المكان^(٥) ». ووضح ذلك ابن عقيل
 فقال : « ورد بأن ظاهره أنها فيه للمكان ، إذ المعنى حيث مشى وتوجه^(٦) » ، وزاد
في الدرر : « لا حين مشى^(٧) » .

وتوجيه النحاة لهذا البيت على أنها للمكان لا يعني عدم وقوعها في شامد

آخر ، فقد ذكر ابن هشام بعد ذكره البيت^(٨) :

حيئماً تستقم يُقدِّرْ لَكَ اللَّهُ نجاحاً في غابر الأزمانِ

(١) إيضاح الشعر ٢١٠ ، وانظر الخزانة ١٩٧٧ .

(٢) إيضاح الشعر ٢١٠ .

(٣) الأمالي ١/٥٩٩ ، وانظر شرح المفصل ٤/٩٢ ، والمغني ١٧٦ .

(٤) شرح التسهيل ٢/٢٣٢ ، وانظر شرح الكافية للرضي ١/١٠٨ ، والمساعد ١/٥٢٩ ، والهمع ١/٢١٢ .

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٣٣ .

(٦) المساعد ١/٥٣٠ .

(٧) الدرر ١/١٨١ .

(٨) قائله مجهول ، والبيت مشهور ، انظر تخريجه في شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/١٥٣ .

« وهذا دليل عندي على مجيئها للزمان » (١) . وبين الدسوقي ذلك بقوله : « لأن قوله : في غابر الأزمان دليل على أن المعنى أي وقت تستقيم يقدر لك الله السلامة في الأزمان المستقبلة ، والغابر يطلق على المستقبل كما هنا - وعلى الماضي » (٢) . ورد الدمامي ما ذكره ابن هشام بقوله : « وليس بقاطع ، فإن الظرف المذكور إما لغو متعلق بيقدر ، وإما مستقر صفة لنجاحاً ، وذلك لا يوجد أن يراد بحيث الزمان أيضاً لاحتمال أن يكون المراد أينما تستقيم يقدر لك النجاح في الزمان المستقبل » (٣) .

وعلى الشعنى على الدمامي بالقول : « وأقول : مراد المصنف - أي ابن هشام - أن حيث في البيت ظاهرة في الزمان ، ونفي الشارحقطع لا ينافي ذلك » (٤) .

وما ذهب إليه الدمامي من جعل حيث بمعنى أينما متوجه؛ لأن بعض اللغويين قد نصوا على تعارضهما للمعنى ، قال الأزهري : « فإذا كان موضع يحسن فيه أين وأي موضع فهو حيث؛ لأن أين معناه حيث ، وقولهم حيث كانوا وأين كانوا معناهما واحد ، ولكن أجازوا الجمع بينهما لاختلاف اللفظين » (٥) . وقد أشار ابن

(١) المغني . ١٧٨ .

(٢) حاشية الدسوقي ١٤٤/١ .

(٣) حاشية الشعنى (هامش) ٢٧٠/١ .

(٤) حاشية الشعنى ٢٧١/١ .

(٥) تهذيب اللغة ٥/٢١١ (حيث) .

قتيبة صراحة إلى أن حيثما بمعنى أينما قال : « حيث إذا انفردت فهي بمعنى مكان ، وترفع الفعل إذا وليها ، تقول : حيث يكون عبدالله أكون ، فإذا زيد فيها (ما) تغيرت وصارت بمعنى (أين) وجذمت الفعل ، تقول : حيثما تكون أكون » (١) . وفي هذا رد على البيت الذي استشهد به ابن هشام إذ يدل كلام ابن قتيبة أن حيثما - بدخول ما عليها - صارت بمعنى أين ، أي ظرفاً مكانيًا .

ومن الواضح أيضاً أن اللغويين القدماء قد أدركوا مدى التشابك المعنوي بين حيث وحين ، وقد بينا في حديثنا عن لغات حيث وبينانها ذلك التشابه بين الظرفين ، وهذا الاقتران المعنوي بينهما دفع باللغويين إلى رسم حدود لاستعمال كل واحد منهما ، فذكر الأزهري عن أبي حاتم قوله : « قال الأصمسي : وما تخطئ فيه العامة والخاصة باب (حيث وحين) غلط فيه العلماء مثل أبي عبيدة وسيبويه ، قال أبو حاتم: رأيت في كتاب سيبويه شيئاً كثيراً يجعل حين حيث ، وكذلك في كتاب أبي عبيدة بخطه » (٢) .

والى هنا يتحمل النصان أن الغلط قد يعود للتشابه اللفظي ، فعل التصحيح والتحريف كانا سبباً لذلك ، غير أن المراد هو الغلط المعنوي إذ راح أبو حاتم بين ذلك بعد أن بين أنهما ظرفان ، وأن حيث للمكان وحين للزمان ، قال : « ولكن واحد منها حَدَّ لا يجاوزه ، والأكثر من الناس جعلوهما معاً ، حيث الصواب أن تقول : رأيتك حيث كنت ، أي في الموضع الذي كنت فيه ، واذهب حيث شئت أي إلى أي

(١) أدب الكاتب ١٩٥ . وإلى نحو ذلك أشار الجوهري أيضاً في الصحاح (حيث) ، وانظر اللسان والتاج (حيث)

(٢) تهذيب اللغة ٢١٠/٥ (حيث) ، وانظر في ذلك أيضاً اللسان (حيث) .

موضع شئت «^(١) . وسرد أمثلة أخرى موضحاً حدود كل ظرف واستعماله ، قال : « ويقال :رأيتك حين خرج الحاجُ ، أي في ذلك الوقت ، فهذا ظرف من الزمان ، ولا يجوز حيث خرج الحاجُ ، وتقول : انتهى حين يقدم الحاجُ ، ولا يجوز حيث يقدم الحاجُ ، وانتهى إلى القول : « وقد صيرَ الناسُ هذا كله حيث ، فليتعهد الرجلُ كلامه »^(٢) .

ولعلني لا أبعد عن الصواب إن قلت : إن الارتباط القائم بين الطرفين حيث وحين في ذهن النحاة والتقارب المعنوي بينهما على النحو الذي صورته النصوص السابقة هي الأخفش للقول باستعمالها ظرفاً ، فما إن وجد معنى بيت طرفة يحتمل ذلك حتى جهر برأيه الذي ذكرناه ، ورده النحاة على نحو ما رأينا حتى قال عنه الأستاذ عباس حسن إنه لا يحسن القياس عليه^(٣) . ولا ريب أن بقائهما ظرفاً مكانياً أولى ...

الحكم الخامس : جواز تصرفها وعدمه :

أشار سيبويه إلى أن حيث ظرف مكاني لا يتصرف ، وذلك حين قال في باب ما نصب من الأماكن والوقت ما نصه : « فالمكان قوله : هو خلقك وهو قدامك

(١) تهذيب اللغة ٥/٢١٠ (حيث) .

(٢) تهذيب اللغة ٥/٢١٠ (حيث) .

(٣) النحو الوافي ٣/٧٨ .

وأمامك وهو تحتك وقبلتك ، وما أشبه ذلك » (١) . قوله وما أشبه ذلك يدخل فيه حيث، إذ نص في موضع آخر على أن حيث مكان بمنزلة قوله : هو في المكان الذي فيه زيد (٢) ، وذكرها أيضاً في موضع ثالث مع الظروف المبهمة غير المتمكنة (٣) ، كما ذكرنا من قبل ، وهذا كله يفيد أن حيث عند سيبويه ظرف لا يتصرف ولو كان متصرفاً لأنفينا لسيبوبيه نصاً فيه .

وقد أشار إلى نصب ظروف المكان والعامل فيها بقوله : « هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها ، فانتصب لأنه موقع فيها ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها » (٤) .

وجرى الخالفون (٥) على سمت ما قرره سيبويه ، فوضعها ابن مالك ضمن الظروف النادرة التصرف (٦) ، قال : « من الظروف المكانية كثير التصرف كمكان ، لا بمعنى بدل ويمين ... ونادر التصرف كحيث ووسط ، وعادم التصرف كفرق وتحت » (٧) . ووضح ذلك في الشرح فقال : « ومن الظروف المكانية ما يندر تجرده من الظرفية من ذلك حيث ، فكونه ظرفاً هو الشائع » (٨) . ورد أبو حيان رأي ابن مالك

(١) الكتاب ٤٠٤/١ .

(٢) الكتاب ٢٣٣/٤ .

(٣) الكتاب ٢٨٥/٢ .

(٤) الكتاب ٤٠٣/٢ .

(٥) انظر المقتضب ٢-٣٢٩-٣٢٤ ، والمفصل ١٦٩ ، وشرحه ٩٢/٤ ، وشرح الأشموني ٢٥٤/٢ ، والمعجم ٢١٢/١ .

(٦) الظرف إن جاز أن يُخبر عنه أو يُجرّ بغير من فمتصرف وإلا فغير متصرف . شرح التسهيل ٢٠٠/٢ .

(٧) تسهيل الفوائد ٩٦ .

(٨) شرح التسهيل ٢٢٢/٢ .

في ندرة تصرفها ، وقرر أنها لا تتصرف ، قال : « ذكر ابن مالك أنها مما ندر تصرفها وأنشد ما لاحقة فيه ، وال الصحيح أنها لا تتصرف » (١) ، وقال في موضوع آخر : « ولم تجيء فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ » (٢) .

وذهب الرضي من قبل إلى أن ظرفيتها غالبة لا لازمة (٣) . وأكد على ذلك ابن هشام بقوله : « إنها للمكان اتفاقاً ... والغالب كونها في محل نصب على الظرفية » (٤) . وأورد النحاة عدداً من المواقع التي خرجت فيها حيث عن النصب على الظرفية إلى غيرها ، وهي :

١- جرها بمن : قال ابن هشام بعد أن قرر غلبة نصبها على الظرفية : « أو خفض بِنْ » (٥) ، وذلك كقوله تعالى : « وَامْضُوا حِيثُ تُؤْمِنُونَ » (٦) ، وذكر أبو حيان أن جرها بمن كثير (٧) ، وحينئذٍ تخرج من الظرفية إلى شبه الظرفية .

٢- جرها بالباء : كقول الشاعر (٨) :

(١) الارتفاع / ٢٦٠ .

(٢) الارتفاع / ٢٦١ ، والمعنى / ٢١٢ .

(٣) شرح الكافية / ١٠٨ .

(٤) المغني / ١٧٦ .

(٥) المغني / ١٧٦ .

(٦) من الآية ٦٥ من سورة الحجر ، وانظر شرح التسهيل / ٢٣٢ .

(٧) الارتفاع / ٢٦٠ .

(٨) قائله مجهول ، والرواية في الارتفاع / ٢٦٠ .

منا بحيث يطو الإزار

وما أثبتناه من الخزانة ٩/٧ الذي صدره بالقول : قال أبو حيان في الارتفاع ، وانظر الشاهد وتخریجه في شرح أبيات المغني للبداء / ١٣٣ (الهامش) وتخریجه في الهامش ، والدروز / ١٨١ .

كانَ مِنَ بِحِيثٍ يُعَكِّي الإِزَارُ

٣- جرها بعلى : كقول مسافع بن حذيفة العبسي (١) :

سلامُ بْنِي عَمْرُو عَلَى حِيثُ هَامِكْمُ جَمَالُ النَّدِي وَالقَنَا وَالسَّنَورِ

٤- جرها بفني ، كقول الفرزدق (٢) :

فَأَصْبَحَ فِي حِيثُ التَّقِينَا شَرِيدُهُمْ طَلِيقٌ وَمَكْتُوفٌ الْيَدِينِ وَمَزْعُوفٌ

٥- جرها باليلى وبإضافة ، كقول زمير (٣) :

فَشَدَّ فَلَمْ يُفْزَعْ بِبَيْوَتًا كَثِيرَةً إِلَى حِيثُ الْقَتْ رَحْلَاهَا أُمْ قَشْفَعَ

وأورد ابن مالك والرضي وابن هشام رواية أخرى للبيت وهي (الدى حيث) ،

للأستدلال على أن حيث قد تخفض بغير من ، أي بإضافة لدى إليها (٤) .

٦- وقوعها اسمًا لأن ، كقول الشاعر (٥) :

إِنَّ حِيثُ اسْتَقَلَّ مِنْ أَنْتَ رَاعِيَهِ حِيمٌ فِيهِ عِزَّةٌ وَآمَانٌ

وقد أورده ابن مالك دليلاً على وقوع حيث اسمًا لأن ، المعنى أن مكان

(١) خزانة الأدب ٥/١٧٢، وورد صدره في الارتفاع ٢/٢٦٠، والخزانة ٧/٩، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٣/١٣٣.

(٢) ديوانه ٢/٢٩، (طبعة دار صادر) وورد صدره في الارتفاع ٢/٢٦٠، وانظر تخرجه في الماش ، والخزانة ٧/٩، والمعجم ١/٢١٢، والدرر ١/١٨١.

(٣) من مطلع زمير بن أبي سلمي ، وقد اختلفت روايته ففي شرح المعلقات السبع للزندي ٦٧ (الدى حيث) ، وورد في شرح الكافية للرضي ٢/١٠٨، وفي المغني ١٧٦، وفي المعجم ١/٢١٢، وفي الارتفاع ٢/٢٦١، والخزانة ٧/٩، وشرح أبيات المغني ٣/١٣٤، والدرر ١/١٨١ أورد أصحابها الروايتين .

(٤) شرح التسهيل ٢/٢٢٢، وشرح الكافية ٢/١٠٨، والمغني ١٧٦.

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٢٢، والمغني ١٧٧، والمعجم ١/٢١٢، والدرر ١/١٨٢.

استقرارها من أنت راعيه مكان حماية فيه عزة وأمان ، أي مكان عظيم (١) .

وقد أورد أبو علي بيتهن للاستدلال على وقوعها اسمًا مضافاً إليه :

١- الأولى : في قول الفرزدق :

فَمِنْ بِهِ عَذْبَاً رِضَابًا غَرْوَيْهُ رَقَاقُ وَأَعْلَى حِيثُ رُكْبَنَ أَعْجَفُ

قال بعد أن أورد موضع الشاهد منه ما نصه : « فاإضافة يخرج بها

المضاف إليه عن أن يكون ظرفًا فيكون اسمًا » (٢) .

وما ذكره أبو علي مبني على أن (أعلى) يراد منه : التفضيل ، في حين أنه يجوز أن يحمل معنى البيت على عدم إرادة التفضيل ، بل هو مؤول باسم فاعل ، والتقدير : العالي منها ، فيكون المعنى : سقين بالأراك عذباً رضاباً ، وأطراف الأسنان رقيقة ، والعالي منها - أي من الأسنان - في الموضع الذي ركبت فيه أعجب ، أي به ظلماً إلى هذا الرضاب العذب (٣) ، ونعرب أعلى مبتدأ خبره أعجب ، وحيث ظرف متعلق بأعلى ، وجملة رُكْبَنَ مضاف إليه ، واستعمال أفعال عارياً من التفضيل مؤولاً باسم الفاعل جائز ، قال ابن مالك : « وقد يُستعمل العاري الذي

(١) حاشية الدسوقي ١٤٣/١ .

(٢) إيضاح الشعر ٢٠٥ ، وقد ذكر المحقق أن الرواية في جمهرة أشعار العرب هي :
فَمِنْ بِهِ عَذْبَاً الثَّانِيَا ، رِضَابَاً رَقَاقُ ، وَأَعْلَى حِيثُ رُكْبَنَ أَعْجَفَا

مِنْ : سقينه بالأراك ، الثناء : الأسنان الأربع التي في مقدم الفم ، الرضاب : الريق ، رقاق : رقيقة ،
أعجب اللثة ، أي : ركبت الأسنان في لثة قليلة اللحم ، وغُزوب الأسنان : أطرافيها . وما ثبتناه هو رواية
الديوان التي ذكرها المحقق في الهاشم ، وذكرنا هذه الرواية ليقف القارئ على المعنى الذي ذكرناه .

(٣) اللسان (عجم) .

ليس معه من مجرداً عن التفضيل ممولاً باسم فاعل ، كقوله تعالى : « هو أعلم بِكُمْ إِذْ أَنْشَأْتُكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ » (١) (٢) .

٢- أما البيت الثاني فذكره أبو علي قائلًا : « وأنشد بعض البغداديين (٣) :

يَهُزُ الْهَرَانَعَ ، هَمَّ عَدُ الْخُصَى
بِأَذْلُ حِيثُ يَكُونُ مِنْ يَتَذَلَّ

فزعُم أن حيَث يَكُون اسْمًا لَأنَّ أَفْعَل لا يَضَاف إِلَى مَا هُو بعْضه ، فَإِذَا
كَانَ كَذَا فَإِنَّه يَرَاد بِه المَوْضِع وَكَانَه قَال : بِأَذْلُ مَوْضِع فَحِيث مَوْضِع ، وَلَا يَجُوز مَع
الإِضَافَة إِلَيْهَا أَن تَكُون ظَرْفًا (٤) . ثُم ذَهَب إِلَى أَن جَمْلَة يَكُون هِي صَفَة كَانَه بِأَذْلُ
مَوْضِع بِكُونِه يَكُون فِيه (٥) . ثُم عَلَّل كَوْن هَذِه الْجَمْلَة صَفَة بِقَوْلِه : « وَذَاك أَن
الإِضَافَة فِي حِيثْ كَانَت لِلتَّخْصِيص كَمَا أَن الصَّفَة كَذَلِك ، فَلَمَّا جَعَل اسْمًا لِمَمْ
يَضَف صَار لِزُوم الصَّفَة لِلتَّخْصِيص بِمَنْزَلَة لِزُوم الْمَصْلَة لِلتَّخْصِيص ، فَضَارَع
حَالُ الْوَصْف حَالَ الإِضَافَة (٦) . وَحِيثْ اسْم مَبْنَى عَلَى الْخُصْم فِي مَحْل جَر
مَضَاف إِلَيْه ، وَلَا يَمْكُن تَقْدِيرُه إِلَّا مَضَافًا إِلَيْه : لَأنَّ أَذْلُ قَد ضُبْطَ بِالْكَسْر .
وَرَدَه أَبُو حِيَان بِقَوْلِه : « هَذَا خَطَا لَأَنْ كَوْنَهَا اسْمًا لِأَنْ فَرَعَ عَنْ كَوْنَهَا تَكُون

(١) مِنَ الْآيَة ٣٢ مِن سُورَة النَّجَم .

(٢) شَرْح التَّسْهِيل ٦٠/٣ .

(٣) قَائِمَة الفَرِزِدَق ٧٢٠ طَبْعَة الصَّاوِي ، يَهْجُور جَرِيرًا ، انْظُر تَخْرِيجَه فِي هَامِشِ إِيْضَاحِ الشِّعْر ٢٠٥ ، وَالْهَرَانَع
مَفْرِدَه : هُرُون : الْقَمْل .

(٤) إِيْضَاحِ الشِّعْر ٢٠٥ بِتَصْرِيف .

(٥) إِيْضَاحِ الشِّعْر ٢٠٩ بِتَصْرِيف .

(٦) إِيْضَاحِ الشِّعْر ٢٠٩ بِتَصْرِيف .

مبتدأ ، ولم يُسمع ذلك فيها البتة ، بل اسم إن في البيت حمى ، وحيث الخبر لأنه ظرف « (١) .

وبناءً على ابن هشام قائلًا : « ولم تقع اسمًا لـ (إن) خلافاً لابن مالك ولا دليل له في قوله :

إنَّ حِيثُ اسْتَقَرَ ... (البيت)

لجواز تقدير حيث خبراً وحى اسمًا (٢) ، ثم أضاف ابن هشام متسللاً ومجيئاً : « فإن قيل : يؤدي إلى جعل المكان حالاً في المكان ؟ قلنا : هو نظير قوله : إن في مكة دار زيد ، ونظيره في الزمان : إن في يوم الجمعة ساعة الإجابة » (٣) .
ونقل الدسوقي عن الدردير مراد ابن هشام من قوله : « فإن قيل يؤدي إلى ... الخ » فقال : « وذلك لأن المعنى أن الحمى أي موضع الجماعة الذي فيه عزة وأمان كان في مكان استقرار من أنت راعيه » (٤) .

ثم شرح الدسوقي المثال : إن في مكة دار زيد فقال : « أي من جهة أن

(١) الممع ٢١٢/١ ، وفي الارتفاع ٢٦٠/٢ أشار إلى ذلك بقوله : وحيث ذكر ابن مالك أنها مما ندر تصرفها وأنشد ما لا حجة فيه وال الصحيح أنها لا تتصرف » فلعل نقل السيوطي هو من التذليل الذي لم أتمكن من الإطلاع عليه .

(٢) المغني ١٧٧ .

(٣) حديث شريف ، انظره في سنن ابن ماجه ١/٣٦٠ ، كتاب إقامة الصلاة والسنن فيها ، باب ما جاء في الساعة التي ترجى في الجمعة بلفظ : إن في الجمعة ساعة ، من رواية أبي هريرة ، وفي الأصول لابن الجوزي ٩/٢٦٧ عن أبي هريرة بلفظ إن في يوم الجمعة ساعة .

(٤) حاشية الدسوقي ١/١٤٣ .

الأصغر منذر في الأكبر والكل ظرف للجزء^(١) ، وأضاف قائلاً : « أي فهو من ظرفية الخاص في العام ، ولو كان ذلك العام كما هنا - أي في البيت - لأن مكان من هو راعيه ليس أعم من المكان الذي يحميه بحسب المفهوم^(٢) ، وأرى أن ليس ثمة ما يمنع من جعل اسم إن ضمير الشأن ، وحُمَّى مبتدأ ، وحيث متعلق بالخبر ، والجملة خبر إن ، وتقدير ضمير الشأن كثير يؤنسنا في ذلك تقديره في البيت المشهور :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يُلْقَى فِيهَا جَانِرًا وَظِباءً .

إذ إنهم قdroه لما رأوا أنَّ (من) من أدوات الصدارة ، فلا يعمل فيها ما قبلها^(٣) . أي أن الحاجة إلى تقديره أدنهم إلى تقديره كما أن الحاجة هنا أدنت إلى هذا التقدير ، وإن كان حذفه حالة كونه منصوصاً ضعيفاً ، غير أن هذا الضعف - فيما أحسب - أسهل من جعل حيث اسمًا خارجاً عن الظرفية .

وأيًّا ما كان الأمر فرد أبي حيان على ابن مالك وتأكيد ابن هشام على هذا الرد يندفع ما ذهب إليه ابن مالك من كونها في البيت اسمًا لأن : لأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال .

(١) حاشية الدسوقي ١٤٣/١ .

(٢) المرجع السابق ١٤٣/١ .

(٣) المغني ٦٥ ، وانظر : الكافية لابن الحاجب ٤٠٠ قال في الكافية : « وحذفه منصوصاً ضعيف إلا مع إن إذا خفت فإنه لازم » . وانظر شرح التسهيل ١٣/٢ إذ قال : « وحذفه - أي الاسم مع إن داخواتها - أكثر من حذف وهو غيره » وأورد أمثلة لوقوعه في النثر أيضاً .

٧- وقوعها اسمًا لـ (كأن) ، قال أبو علي : « وقد أنسد بعض البغداديين :

كأن منها حيث تلوي المِنْطَقا حِقْفَا نَقَا مَالا على حِقْفَي نَقَا

هكذا أنسدوه ، وقال : جعل حيث اسمًا » (١) .

قال البغدادي نقلًا عن أبي حيان في التذكرة : « حيث اسم كأن ، وحِقْفَا الخبر ، وهذا يؤذن بجواز استعمال حيث مبتدأ ، فيقال : حيث تجلس طيب ، وحيث تجلس حيث نقوم ، أي مكان جلوسك مكان قيامنا » (٢) .

ونقل صاحب الخزانة عن أبي حيان في تذكرة قوله الشاعر :

كأن حيث تلتقي منه المُحل من جانبيه وعلان ووعل

ثلاثة أشرفن في طود عتل

ثم قال : « أنسد هذا الشعر هشام وقال : ثلاثة خبر كأن » (٣) .

وقد ذكر ابن البارز البيت الأول وخرجه على وجه يجعل حيث ظرفًا ، قال

يجوز « أن يكون (حِقْفَا نَقَا) منصوياً على لغة بلحارث بن كعب : لأن المثنى عندهم

في حالة النصب بالألف ، فعلى هذا تكون (حيث) ظرفًا » (٤) .

وهذا كله يعني أن حيث على بابها ظرف ولا داعي للقول حينئذ بخروجها من

الظرفية وتصرفها .

(١) إيضاح الشعر ٦٠، والبيت قائله مجهول ، وهو في شرح أبيات المغني ١٣٤/٣ .

(٢) شرح أبيات المغني ١٣٥/٣ ، ولم أجد النص في التذكرة المطبوعة .

(٣) الخزانة ١٠/٧ ، وفيها كان بدل كأن ، والتصويب من شرح أبيات المغني ١٣٤/٣ ، وقائله مجهول ، ولم أقف

على هذا النص في التذكرة المطبوعة .

(٤) النهاية ١٧٨-١٧٩ .

أما الشاهد الثاني ، فليس ثمة ما يمنع من القول أيضاً إن اسم كأنَّ هو ضمير الشأن ، وثلاثة مبتدأ ، وجملة أشرفن صفة ، وحيث متعلق بالخبر ، والجملة من المبتدأ والخبر خبر كأنَّ . ومسوغ ذلك أن كأنَّ من أخوات إنَّ ، وقد رأيناهم أضمروا ضمير الشأن معها على نحو ما رأينا فيما سبق - مع ضعفه - يضاف إلى ذلك أنه قد حُذف مع كأنَّ المخفة التي هي فرع عن التقليل ، وذلك في نحو قوله تعالى : «كَانَ لَمْ تَقْنَ بِالْأَمْسِ» (١) ، فلعل ذلك كله يؤنس بقبول ما خرجناء ، وأجد نفسي مندفعاً إلى ذلك لأن قول أبي حيان بعد إيراده البيت الأول بأن هذا يؤذن بجواز استعمال حيث مبتدأ الخ ، فيه إرباك لأصلِّ نحوي معتمدٌ به ثابتٌ ، وهو أن الظروف غير المتصرفة لا تقع مبتدأ البتة . وقد استقر لدى الخالفين أن حيث من الظروف التي لا تتصرف إلا نادراً ، فال الأولى الحفاظ على ما قالوه ما دمنا نستطيع الحفاظ عليه ؛ لذا فإن تخريجنا للبيت على وجه هو في الأصل ضعيف أولى من قبول القول إن حيث متصرفة ، والأحسن كما ذكرنا مراراً طرد الباب على و蒂رة واحدة ، وتقليل الأصول أحسن من تكثيرها .

أما الأمثلة التي أوردتها أبو حيان فيمكن أن تخرج أيضاً على الوجه الذي يرتضيه جمهور النحوين ، قوله : حيثُ تجلس طيب ، يجوز أن نجعل (طيب) مبتدأ وحيث متعلق بالخبر ، وجملة تجلس في محل جر مضاف إليه ، والتقدير : مكانُ طيب الموضع الذي فيه الجلوس ، وإنما قدرت (مكان طيب) ليصح الابتداء بالنكرة ، فهي

(١) من الآية ٢٤ من سورة يونس . وقد تساهلوا مع كأنَّ المخفة فلجانزا كون الخبر مفرداً بخلاف إن فقد أوجبوا كونه جملة . انظر شرح التسهيل ٤٥/٢ .

على حذف موصوف ، وقد أجاز ابن هشام جواز الابتداء بالنكرة إن حذف الموصوف وبعض الصفة^(١) ، كالمثال الذي نحن بصددده .

أما قوله : حيث تجلس حيث تقوم ، فالمراد : مكان جلوسك مكان قيامنا ، فالحق أن حيث هنا لا يصح إلا أن تكون مبتدأ ، ولا يمكن تخرير نحو هذا المثال إلا على أوجه ضعيفة ، كأن نقول مثلاً : إن حيث الثانية زائدة ، وحينئذ يستقيم التقدير لدينا ، فتكون حيث ظرفاً متعلقاً بـتقوم ، ونحن في ذهابنا إلى ذلك نستأنس بما ذكره الدمامي عن شارح الباب ، إذ ذهب إلى جواز زيادتها أيضاً في غير هذا الموضع ، قال : « إن طالعاً مفعول ثانٍ لترى أو حال من سهيل إن جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله^(٢) :

... نَفَيْتُ عَنِي مقام الذنب ...

ولأن لم يجعل صلة يكون حالاً ، والعامل معنى الإضافة ، أي مكاناً مختصاً بـسهيل حال كونه طالعاً ، ويجوز أن يكون حيث في البيت باقياً على الظرفية ، وحذف مفعول ترى نسبياً ، كأنه قيل : أما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعاً^(٣) . وقد رد الدمامي ذلك بالقول : « جعل العامل معنى الإضافة غير مرضي عندم ، وكذا القول بزيادة حيث ، والأولى أن تجعل الحال من ضمير يعود إلى سهيل حذف

(١) أوضح المسالك ٢٠٤/١ .

(٢) قطعة من بيت للشماخ وتمام إنشاده :

ذكرت به القطا ونفيت عنه مقام الذنب كالرجل اللعين

وانظر تخرجه في الغزانتة ٦/٧ .

(٣) الغزانتة ٦/٧ .

هو وعامله للدلالة عليه ، أي تراه طالعاً »^(١)

والذي يهمنا - مع ضعف القول بزيادتها - أن ذلك كان يدور في خلد النحاة حين ضاقت بهم السبيل ، ونحن مثلكم تدفعنا الضرورة إلى ارتکاب هذا المحظور ، ولكن مما يُغرينا بذلك أن معنى المثال المذكور عندهم : مكان جلوسك مكان قيامنا . فإذا ذهبنا إلى زيادة حيث صار التقدير : الموضع الذي فيه جلوسك فيه قيامنا ، فكان حيث تضمنت معنى الظرف الثاني الذي ذهبنا إلى زيارته فكانه لم يُحذف ، وسوف يمرّنا أن الكوفيين أنفسهم قد ذهبوا إلى أن (حيث) نابت عن ظرفين وفرّعوا على هذا الفهم مسائل شائكة ، والمهم الآن أنه إن صع هذا التخريج فحيث على بابها ، والتقدير : حيث تجلس نقوم ، والمعنى على القول بزيادتها أو عدمه واحد كما يبيو من أدنى تأمل .

ويجوز أيضاً أن نجعل حيث ظرفاً متطلقاً بخبر محفوظ والتقدير : نحن حيث تجلس حيث نقوم ، والصنعة الإعرابية لا تأبى مثل هذا التقدير .

وتحمة رأي ثالث يمكن أن نقدمه في تخريج هذا المثال وهو أن هناك جملة مضافة حيث إليها ، من لفظ الجملة الثانية المذكورة ، فالتقدير : حيث نقوم تجلس ، حيث تجلس نقوم ، ومعنى كل جملة يتضمن معنى الأخرى ، وقد رأينا من قبل أن أبا علي الفارسي وابن مالك قد أجازا ذلك ، ولم يشترط أبو علي التعويض عن هذه الجملة بشيء ، وقد يُقال : إن حذف الجملة عندهم - كما مر - نادر وقد ردَّ

(١) حاشية الشمني (الهامش) ٢٧٠/١ ، والهزانة ٦-٥/٧ ، ومراده : نفيت عنه الذنب .

النحوين ذلك .

فالجواب أننا لا ننكر ندرة ذلك ، ولا ننكر رد النحوين ، ومحاولتنا هذه هي من مبدأ سد النرائع ؛ لأننا إن لم نحاول تخرير ما أوردوه على وجه يبقى حيث على ظرفيتها تكون موسعين لتصريف حيث ، والأولى كما ذكرنا سابقاً المحافظة على اطراد الأصول .

-٨- وقوعها فاعلاً : ذكر ذلك ابن جني إذ قال في باب (اقتضاء الموضع لك لفظاً وهو معك إلا أنه ليس بصاحبك) ما نصه : « ومن ذلك قولهم : يَسْعَنِي حَيْثُ يَسْعُكَ ، فالضمة في حَيْثُ ضمة بناء واقعة موقع رفع الفاعل ، فاللفظ واحد والتقدير مختلف »^(١) . والظاهر أن هذا الرأي لندرته لم يذكره أحد غير ابن جني . ويجوز تخريره على أن حيث ظرف متعلق بحال محذف ، والفاعل مستتر تقديره (هو) يعود على المصدر المتصيد من لفظ الفعل (يسعني) والتقدير يسعني هو - أي الوسع - حالة كونه يسعك ، يؤنسنا في ذلك أن بعض النحوين قد خرجوا قوله تعالى : « ولقد جاءكَ من نَبِيِّ الْمَرْسَلِينَ »^(٢) على أن (من نبأ) متعلق بحال من الفاعل المستتر ، وتقديره : هو ، يعود على المجيء^(٣) . يضاف إلى ذلك أن الكسائي

(١) الخصائص ٥٧/٢، وانظر المقتضب ٤/٤٦٠ (الهامش) .

(٢) من الآية ٣٤ من سورة الانعام

(٣) هذا مذهب الجمهور القائلين إن من لا تزداد في الإيجاب ، أما على مذهب الأخفش فنبأ المرسلين هو الفاعل ومن زائدة . انظر : البيان للأثباتي ١/٣٢٠، والبيان للعكبي ١/٤٩٢، والمعنى ٤٢٨ .

والسهيلي وابن مضاء أجازوا حذف الفاعل لدليل ، وأرى أن الدليل في مثالنا هو الفعل (يسع) فهو الذي دل على هذا المصدر الذي استتر ضميره على الفاعلية . وبينولي أيضاً أن الفاعل ضمير يعود على (مكان) وقد دل عليه الظرف (حيث) بنفسه ، يؤنسني في ذلك أن الزجاج قد قدر الفاعل لفظة (شيء) ولم يقدر من لفظ الفعل ، فالتقدير عنده : ولقد جاءك شيءٌ من نبا المرسلين (١) . وبناءً على ذلك فالتقدير في مثالنا : يسعني هو - أي المكان - حالة كونه يسعك .

والخلاصة أن لا دليل قطعياً على أن حيث في المثال الذي ذكره ابن جنى فاعل ، والأولى عدم القول بذلك لأن تصرفها نادر كما قال ابن مالك وهو ما نحاول الحفاظ عليه .

٩- وقوعها مفعولاً به : نص على ذلك أبو علي الفارسي وأورد لذلك آية وبيتين من الشعر :

أ) أما الآية فقد ذكرها بقوله : « وما جاء فيه حيث مفعولاً به قوله تعالى : « الله أعلم حيث يجعل رسالته » (٢) ، الاترى أن حيث لا تخلو أن تكون جرأ أو نصباً ، فلا يجوز أن تكون جرأ لأنه يلزم أن يضاف إليه أ فعل و (أ فعل) إنما يضاف

(١) إعراب القرآن المنسب إلى الزجاج ، القسم الأول ، ٢٩١-٢٩٠ ، والقسم الثاني ، ٤١٦ ، وقد فضل الدكتور طاهر حموده هذا الوجه لأنه أقرب في الدلالة على المعنى . انظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ١٢٣ .
 (٢) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام ، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ، وقرأ ابن كثير وعاصم بالإفراد . البحر المحيط ٤/٢١٧ ، والإتحاف ٢١٦ وقد خرجها محقق الكتاب .

إلى ما هو بعض له ، وهذا لا يجوز في هذا الموضع ، فلا يجوز أن يكون جرًا ،
وإذا لم يكنْ كان نصيًّا بشيءٍ دلَّ عليه فعلُمَ أنه مفعول به ، والمعنى : الله يعلم مكان رسالته ومهد رسالته فهو إذا اسم أيضًا ^(١) .

وبتبعه النحويون كابن يعيش ^(٢) ، وابن مالك ^(٣) ، وابن هشام ^(٤) ، والأزهري ^(٥)
والأشموني ^(٦) .

و واضحُ أن المعنى الشرعي قد أوجب أيضًا كون حيث اسمًا لا ظرفًا ؛ لأن جعلها ظرفًا يعني أن علمَ الله واقعٌ في هذا المكان ، وهو معنٌّ فاسدٌ ، وقد أشار العكبري إلى ذلك بقوله : « حيثُ هنا مفعول به ، والعامل محنوف ، والتقدير : يعلمُ موضع رسالاته ، وليس ظرفًا لأنَّه يصير التقدير : يعلم في هذا المكان كذا وكذا ، وليس المعنى عليه ^(٧) .

وعرضَ أبو حيان للآلية وما قيل فيها فذكر أنَّ الحوفي والتبريزني وغيرهما قد جعلوا حيث مفعولاً به على سعة في الظرف ، وردَّ ذلك كله بالقول : « إن ذلك تباًء قواعد النحو ؛ لأنَّ حيث من الظروف التي لا تتصرف وشذ إضافة لدى إليها ،

(١) إيضاح الشعر ٢٠٦ .

(٢) شرح المفصل ١٠٧/٦ .

(٣) شرح التسهيل ٦٩/٣ .

(٤) قطر الندى ٣٢٠ .

(٥) شرح التصريح ٣٣٩/١ .

(٦) شرح الأشموني ١٢٦/٢ .

(٧) التبيان ١/٥٣٧ ، وانتظر حاشية الصبان ١٣٦/٢ .

وَجَرْهَا بِالبَاءِ ، وَنَصُوا عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ الَّذِي يُتَوَسَّعُ فِيهِ لَا يَكُونُ إِلا مُتَصْرِفًا » (١) ، وَأَنْتَهَى إِلَى القَوْلِ : « وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي إِقْرَارٌ حِيثُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَجازِيَّةِ عَلَى أَنَّ نَضْمَنْ (أَعْلَمُ) مَعْنَى مَا يَتَعَدَّ إِلَى الظَّرْفِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : اللَّهُ أَنْفَذَ عِلْمًا حِيثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتَهُ أَيُّ هُوَ نَافِذُ الْعِلْمَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجْعَلُ فِيهِ رِسَالَتَهُ ، وَالظَّرْفِيَّةُ هَذَا مَجَانٌ » (٢) .

وَنَقْلُ ابْنِ هَشَامَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ حِيثُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِأَعْلَمِ عَلَى تَأْوِيلِهَا بِاسْمِ فَاعِلٍ بَدَلًا مِنْ تَقْدِيرِ الْفَعْلِ (يَعْلَمُ) قَالَ : « فَإِنْ أَوْلَاهُ بِهِ (عَالَمٌ) جَازَ أَنْ يَنْصُبَهُ فِي رَأْيِ بَعْضِهِمْ » (٣) .

وَتَبَعَ الدَّمَامِيُّ أَبَا حَيَانَ فِي بَقَائِهَا ظَرْفًا غَيْرَ أَنَّهُ خَالِفٌ فِي كُونِهِ قَدْ أَرَادَهَا ظَرْفًا حَقِيقِيًّا لَا مَجازِيًّا عَلَى نَحْوِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو حَيَانَ ، قَالَ الدَّمَامِيُّ : « وَلَوْ قَيْلَ بِأَنَّ الْمَرَادَ : يَعْلَمُ الْفَضْلُ الَّذِي هُوَ فِي مَحْلِ الرِّسَالَةِ لَمْ يَبْعُدْ ، وَفِيهِ إِبْقَاءٌ حِيثُ عَلَى مَا عَهِدَ مِنْ ظَرْفِيَّتِهَا ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى لَنْ يُؤْتِيَكُمْ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رَسُلُهُ مِنَ الْآيَاتِ : لَأَنَّهُ يَعْلَمُ مَا فِيهِمْ مِنَ الذَّكَاءِ وَالطَّهَارَةِ وَالْفَضْلِ وَالصَّلَاحِيَّةِ لِلِّإِرْسَالِ ، وَلَسْتُمْ كَذَلِكَ » (٤) . وَرَدَّ ذَلِكَ الشَّمْنِيُّ بِقَوْلِهِ : « وَأَقُولُ بِلْ هُوَ بَعِيدٌ لَأَنَّهُ يَقْتَضِي حَذْفُ الْمَفْعُولِ وَالْمَوْصُولِ الَّذِي هُوَ صَفَتُهُ وَبَعْضُ صَلَةِ ذَلِكَ الْمَوْصُولِ ، وَلَأَنَّ الْمَعْنَى كَمَا

(١) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٤/٢١٦ بِتَصْرِفِهِ .

(٢) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٤/٢١٦ .

(٣) الْمَغْنِي ١٧٧ .

(٤) حَاشِيَةُ الشَّمْنِيِّ (الْحَاشِيَةُ) ١/٢٦٧ .

صرح المصنف وغيره أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لا شيئاً فيه «(١)». ثم نقل بعد ذكره ما قاله أبو حيان في البحر عن الصفاقسي قوله : « ثم لا حاجة إلى تقدير ، إذ لا مانع لعمل (أعلم) في الظرف ، والذي يظهر لي أنه باقٍ على معناه من الظرفية ، والإشكال إنما يرد من حيث مفهوم الظرف ، وكم موضع تركٍ فيه المفهوم لقيام الدليل عليه ، وقد قام في هذا الموضع الدليل القاطع » (٢) .

ولست أدرى ما مراد الصفاقسي من قوله : وكم موضع ... الخ ، فهل يريد أن حيث هنا ليست ظرفاً ؟ أو هي ظرف لكن القرينة الشرعية وهي الدليل القاطع كما عبر عنه سلبت منها معنى الظرفية .. وكيف نقرر أنه ظرف ثم نفرغه من معنى الظرف مع بقائه ظرفاً ؟؟ لذا كله يبيّن أن رأي الدماميني أولى بالأخذ ، والقول بأن فيه كثرة في المحنوفات - وهو رد الشمني عليه - لا يقوض بنائه : لأن لدينا عدداً من المواقع كثرت فيها المحنوفات ، فمثلاً لحظنا أنهم أجازوا حذف كان مع اسمها الذي هو اسم موصول مع جملة الصلة أيضاً بعد (إن ولو) كما في قولنا : اشرب إن ماء - أو - ولو ماء ، والتقدير : ولو كان ما تشربه ماء ، والمسألة مشهورة في كتب النحو .

وبمقارنة ما حُذف هنا مع ما حُذف في توجيهي الدماميني نلحظ أن الخطب عند الدماميني جد سهل ، فحذف المفعول - وهو الفعل - مقبول ميسور : لأن فضلة ، ولما كان (الذي) صفة لهذه الفضلة صار كأنه فضلة ؛ لأن الصفة والموصوف

(١) حاشية الشمني ١/٢٦٧.

(٢) حاشية الشمني ١/٢٦٧.

كالشيء الواحد ، وكذلك جزء صلتها المحنوفة فهي جزء من الاسم الموصول ، ومعلوم أن الصلة والموصول كالشيء الواحد أيضاً^(١) . وهذا كله يفيد أن المحنوفات عند الدماميني متممات للفعلة في حين أن حذف كان - في المثال الذي أوريناها - مع اسمها وصلة الاسم فيه حذف لعدم ، وحذف ما له تعلق بالفضلات أسهل طريقاً من حذف ما له تعلق بالعمر ، يضاف إلى ذلك أن ابن هشام قد ذكر في المغني أنواعاً كثيرة مما يجوز حذفه حتى وصل الأمر إلى جواز حذف أكثر من جملة^(٢) .

لاشك أن كل ذلك يؤنسنا - ما دمنا في دائرة أصولهم التي رسموها - في القول إن رأي الدماميني له وجه من القبول : لأن حيث باقية على بابها ظرفاً مكانياً، وبمقتضى هذا التوجيه تتخلص من تقدير الفعل (يعلم) أيضاً ، كما تتخلص من الذهاب إلى القول إنها ظرف مجازي أو القول بأن (أعلم) مضمن معنى الفعل (أنفذ) : لأن الحمل على الحقيقة أولى ، كما أن الأصل عدم التضمين .

ب) أما البيتان الشعريان اللذان ذكرهما أبو علي للدلالة على أن حيث وقعت

مفعلاً به ، فهما :

١- قال أبو علي : « قال الشماخ^(٣) :

وحلأها عن ذي الأراكة عامرٌ أخو الخضرٌ يرمي حيث تكوى النواحرُ

(١) انظر لذلك المغني ٨٢٨-٨١٦ .

(٢) انظر المغني ٨٥٢ ، وانظر إذا شئت من الصفحة ٧٨٦ إلى الصفحة ٨٥٣ لترى ما يحذف ويتصل بالحذف من شروط .

(٣) انظر تحريره في هامش إيضاح الشعر ٢٠٤ .

القول في حيث إن موضعه نصب بأنه مفعول به؛ لأنَّه يريد أنَّه يرميه فهو مفعول به، وإذا كان مفعولاً به كان اسمًا^(١)، ويجوز أن نضمن الفعل المتعدي (يرمي) معنى الفعل اللازم يوجد فيكون المعنى يوجد منه رمي في هذا المكان الذي فيه تكوى النوازِر، وحيث حينئذ على بابها ظرف متعلق بالفعل يرمي المضمن معنى يوجد^(٢).

ومع أنَّ الأصل عدم التضمين غير أنه يُعد ميدانًا واسعًا يمكن أن يحلُّ كثيراً من المشكلات اللغوية على نحو ما نعرف عن وظيفته في حروف الجر مثلاً.

٢- ذهب أبو علي إلى أنَّ حيث في قول الراجز :

أما ترى حيث سهيل طالعاً

اسم^(٣)، وأضاف بأنه مبني، قال: «فإن قال قائل: إذا صار اسمًا فلم لا يعرب لزواله عن أن يكون ظرفاً؟ قيل: كونه اسمًا لا يوجب خروجه عن البناء، إلا ترى أنَّ منذ حرف، فإذا استعملت اسمًا في نحو: (مذ يومان) لم تخرج عن البناء»^(٤). وبين البغدادي إعراب الرجز بما يتفق مع ما ذكره أبو علي فقال: «ولا يخفى أنَّ إعراب هذا الشعر مشكل، والذي أراه أنَّ الرؤية بصرية، وأنَّ حيث مفعول به لترى، وسهيل مجرور بإضافة حيث إليه، وطالعاً حال من سهيل، ومجيء الحال من المضاف إليه وإن كان قليلاً فقد ورد منه كثير في الشعر»، قال:

(١) إيضاح الشعر ٢٠٤.

(٢) انظر التضمين في المغني ٨٩٨-٨٩٩.

(٣) إيضاح الشعر ٢٠٧.

(٤) إيضاح الشعر ٢٠٨.

سلبت سلاحي بائساً وشتمتني فيا خير مسلوب وبيا شر سالب
فبائساً حال من الباء «^(١) .

وذهب شارح اللباب فيما ذكره الدماميني إلى جواز أن يكون حيث ظرفًا ، قال : « ويجوز أن يكون حيث في البيت باقياً على الظرفية ، وحذف مفعول ترى نسياً ، كأنه قيل : أما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعاً » ^(٢) ، وذكر الصبان أن ترى بصرية ، مفعولها (طالعاً) وحيث ظرف مكان مبني ^(٣) . وبهذا يضعف مذهب أبي علي في جعلها اسمًا مفعولاً به ، إذ لحظنا أنه يجوز بقاها ظرفًا وفق ما قررت له في الأصل .

١٠- وقوعها تمييزاً : وقد أشار إليه أبو علي أيضاً حين أراد التوكيد على أن حيث تقع اسمًا لا ظرفًا ، في الشعر والنشر ، قال : « وقد حكى أحمد بن يحيى عن بعض أصحابه أنهم قالوا : هي أحسن الناس حيث نظر ناظر ، يعني الوجه ، فهذا قد جاء في الكلام » ^(٤) . ومراده أي في النثر أيضاً ، ولست أدرني لم لا يقل إن التمييز محنوف ، والتقدير : هي أحسن الناس شكلاً حيث نظر ناظر ، وبهذا التقدير يكون الحسن عاماً موجوداً في أي مكان نظر الناظر إليه ، وحيث ظرف

(١) الخزانة ٤/٧ .

(٢) حاشية الشمني ١/٢٧٠ (الهامش) وانظر الخزانة ٦-٥/٧ .

(٣) حاشية الصبان ٢/٢٥٤ .

(٤) إيضاح الشعر ٢٠٧ ، وانظر شرح الكافية للرضي ١٠٨/٢ ، والخزانة ٤/٧ . ولم أعترض على هذا القول في مجالس ثعلب .

متعلق بأحسن ، وحذف التمييز ورد عندهم على قلة^(١) ، والدليل على حذفه هو أحسن الناس ، يضاف إلى ذلك أننا بهذا التقدير نكون قد عمنا الحسن ، في حين أن قول أبي علي بعد إيراده القول (يعني الوجه) فيه تخصيص ، ولعل أبي علي جرى مع العرف بأن الحسن ينحصر في الوجه ، والمهم أننا أردنا من ذلك جعل حيث على بابها ظرفاً ، حفاظاً على ما أصلوه وقعدوه ، وتضييقاً لما ندر أو شذ .

وبهذا نكون قد انتهينا من بيان الأماكن التي تحدث عنها النحاة على أن حيث فيها قد خرجت من ظرفيتها لتقع في موقع إعرابية متعددة ، وقد حاولنا - جاهدين - أن نرد بعض هذه الموضع إلى ما أصلّوه لحيث بكونها غير متصرفة وتصرفها نادر ، طرداً للباب على وقيرة واحدة ، فلجاناً أحياناً إلى تخريجات قد يقال فيها إنها تتسم بالضعف ، وقد ذكرنا أن هذه التخريجات على ضعفها أولى من ترك ما ذكروه بلا تخريج ، فقد رأينا أن ميدان تصرفها قد اتسع حتى أوقعها مبتدأ وفاعلاً ، ناهيك عن وقوعها مفعولاً به وتمييزاً ومحورة بالحرف وبإضافة ، فلم يبق - تقريباً - موضع لم تقع فيه ، ولو لا قلة ما ورد لكننا رأينا النحاة مقررين بأنها من الظروف المتصرفة ؛ لذا فمحاولتنا ردّ ما ندر إلى دائرة (الشائع) كما قال ابن مالك أقل فوائد أنه قلل من هذا النادر ، وأحسب أن في ذلك خيراً كثيراً لنجونا الذي أنشئ لينظم كلام العرب ضمنه ..

* * *

(١) المغني . ٨٣١

وننتقل الآن إلى الحكم الأخير من أحكام حيث وهو :

٦- الحكم السادس : اتصال (ما) الحرفية بها وإفادتها الجزاء :

تتصل (ما) الحرفية بحيث فتفيد الجزاء فتجزم فعلين ، كقولنا : حينما تجلسْ
أجلسْ ، وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله في باب الجزاء : « فمما يُجازى به من
الأسماء غير الظروف : مَنْ ، وَمَا ، وَأيْهِم ... وَمَا يُجازى به من الظروف : أَيْ ، حِينْ ،
وَمَتَى ، وَأَيْنْ ، وَأَنَّى ، وَحِينَما »^(١) ، وبين شرط الجزم بها وهو اتصال (ما) بها
فقال : « لَا يَكُونُ الْجَزَاءُ فِي حِيثُ وَلَا فِي إِذْ حَتَّى يُضْمَنَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا (ما)
وَكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مَعَ مَا بِمَنْزِلَةِ حِرْفٍ وَاحِدٍ »^(٢) ، وأشار في موضع ثالث إلى علة
امتناع الجزم بها حين لا تتصل بها (ما) وعزا ذلك إلى أنها حين تتجدد من (ما)
 فهي بحاجة إلى جملة بعدها يتضح بها معناها كما ذكرنا من قبل ، قال : « وَإِنَّمَا
مُنْعِنَ حِيثُ أَنْ يُجازَى بِهَا أَنْكَ تَقُولُ : حِيثُ تَكُونُ أَكُونُ ، فَتَكُونُ وَصْلَ لَهَا ، كَانَكَ
قَلْتَ : الْمَكَانُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ أَكُونُ »^(٣) . ثُمَّ ساق ما يُفيد أن ما بعدها صلة لها من
جهة المعنى بوقوع الجملة الاسمية بعدها ، قال : « وَبَيْنَ هَذَا أَنَّهَا فِي الْخَبْرِ بِمَنْزِلَةِ
إِنَّمَا وَإِذَا أَنَّهُ ، يُبْتَدِأُ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءُ ، أَنْكَ تَقُولُ : حِيثُ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ زِيدٌ ،

(١) الكتاب ٥٦/٣ .

(٢) ٥٧-٥٦/٣ .

(٣) الكتاب ٥٨/٣ .

وأكون حيث زيد قائم ، فحيث كهذه الحروف التي تبتدأ بعدها الأسماء في الخبر ،
ولا يكون هذا من حروف الجزاء ، فإذا ضمت إليها (ما) صارت بمنزلة (إن) وما
أشبهها ، ولم يَجُزْ فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بـ (ما) وصارت بمنزلة (إما) ^(١)
ثم أكَد على أن (حيثما) صارت جازمة حينئذ فقال : « إذا قلت : حيثما تكون أكنْ
فليس بصلة لما قبله كما كانت صلة لها حين لم تتصل بها (ما) ^(٢) وجعلها في موضع
آخر حين تتصل بها (ما) بمنزلة أين في جزمها للفعلين ، قال : « صارت لمجيئها -
أي مجيئها بـ (ما) - بمنزلة أين » ^(٣) ، ووضح السيرافي ذلك بالقول : « يعني
صارت حيث لمجيء (ما) مما يُجازى به » ^(٤) .

وما قرره سيبويه حول الجزم بها حين تتصل بها (ما) تبعه فيه النحويون
كالمبرد ^(٥) ، وابن السراج ^(٦) ، والمخشري ^(٧) ، والرضي ^(٨) ، وابن مالك ^(٩) ،
وشرح تسهيله وألفيته ^(١٠) .

(١) الكتاب . ٥٨/٣ .

(٢) الكتاب . ٥٩/٣ .

(٣) الكتاب . ٢٢١/٤ .

(٤) الكتاب ٢٢١/٤ (الهامش) .

(٥) المقضب . ٥٤/٢ .

(٦) الأصول ١٥٩-١٥٦/٢ .

(٧) المفصل . ١٧ .

(٨) شرح الكافية ٢٥٤/٢ .

(٩) شرح عدة الحافظ ٢٥٢/١-٢٥٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٢/٣ .

(١٠) شرح ابن الناظم ٦٩٥ ، وشرح ابن عقيل ٤/٤ ، ٢١ ، المساعد ٣/٥٠ ، وشرح الأشموني ٤/١١ .

ووضع ابن يعيش سبب إعمالها حين تتصل بها (ما) فقال : « ولا يُجازى بحيث كما جُوزِيَّ بأخواتها من نحو : أين وأئَى ... من حيث كانت مضافَةً إلى الجملة بعدها والإضافة موضحةً مخصوصةً ، والجزاء يقتضي الإبهام ، فيتناهى عن معنى الإضافة والجزاء فلم يُجمع بينهما ، فإذا أُريد ذلك أتى معها بما يقطعها عن الإضافة ويصير الفعل بعدها مجزوماً بعد أن كان مجروراً الموضع »^(١) . ثم بين الفرق بين اتصال (ما) بها واتصالها بـ (إذ) ، فقال : « فإذا ما تصير حرفًا ، وحيثما تبقى ظرفًا بدخول (ما) عليها وذلك لقوة حيث وكثرة مواضعها وتشعب لغاتها »^(٢) .

ويتضح من هذه النصوص أن سبب اتصال (ما) بها هو للفرق بين حالة جزمها ، وعدمه^(٣) . وقد نقل الصبان عن الفارضي قوله : « زيدت (ما) عوضاً عن الجملة التي تضاف إليها إذ وحيث »^(٤) . وهذا يذكرنا بما قاله ابن مالك حين تحدث عن حذف الجملة التي تضاف حيث إليها ، وذلك في البيت :

إذا رَيْدَةً من حيثُ ما نَقَحَتْ لَه ... (البيت)

فقد ذكر أن (ما) زيدت عوضاً عن الجملة المحنوفة كما جُعلَ التنوين في حينئذ عوضاً عن جملة محنوفة ، والظاهر أن الفارضي قد اتفق مع ابن مالك في كون (ما) هي عوض عن جملة ، ثم اختلفا ، فابن مالك جعلها كتنوين إذ ، في حين أن الفارضي لم يتحدث عن النظير هذا .

(١) شرح المفصل ٩٢/٤ .

(٢) شرح المفصل ٩٢/٤ ، وانظر شرح الكافية ٢٥٤/٢ .

(٣) حاشية الصبان ١٢/٤ .

(٤) حاشية الصبان ١٢/٤ .

والحق أن رأي ابن مالك إن صح على البيت فلا يصح قاعدة عامة تبين سبب اتصال (ما) بـ(حيث)؛ لأن الجملة المحنوفة التي عوض عنها بتنوين (إذ) دل عليها دليل، فمثلاً قوله تعالى : «وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ»^(١) ، قالوا : التقدير : وأنتم حين إذ بلفت الروح الحلقوم ، وهذه الآية مذكورة قبل الآية التي قدرنا فيها تلك الجملة ، وإذا كان ثمة دليل على حذف الجملة في البيت الذي استشهد به ابن مالك على ندرة حذف الجملة بعد حيث فإنه لا ينسحب على كل موضع اتصلت (ما) بـ(حيث) فما الجملة المحنوفة في البيت^(٢) :

حيثما تستقم يُقدّر لك اللّهُ نجاحاً في غابر الأزمان

لا شك أن من الصعب جداً تقدير جملة محنوفة والقول إن (ما) عوض عنها ؛ لذا فما ذكره النحاة السابقون من لدن سيبويه إلى ابن مالك حول (ما) هذه، هو الأولى بالقبول، وخلاصته كما قال الصبان أنها قد اتصلت بـ(حيث) للفرق بين حالة جزمها لفعلين وعدمها^(٣) ، فمتى رأها المرء حكم عليها بأنها الجازمة ، ومتى سقطت حكم عليها بأنها الظرفية .

أما سبب بنائتها حينئذ فقد أشار إليه ابن هشام بقوله : «إذا اتصلت بها (ما) الكافية ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين ، كقوله :

(١) الآياتان ٨٢-٨٣ من سورة الواقعة .

(٢) المغني ١٧٨ ، والبيت شاهد مشهور في كتب النحو .

(٣) حاشية الصبان ٤/١٣ .

حيثما تستقم (البيت) «^(١) .

وذهب الفراء من الكوفيين إلى جواز الجزم بها من غير أن تتصل بها (ما) ، قال السيوطي : « ولا يجزم بحيث وإن مجردين من (ما) ، وأجازه الفراء قياساً على أين وأخواتها ، وردّ بأنه لم يُسمع فيهما إلا مقرونين بما بخلافها » ^(٢) . وبهذا كله ارتضى جمهور النحويين الحكم على أن (حيثما) تجزم فعلن تسرى عليهما شروط الجملة الشرطية .

وأخيراً ، فإن الحديث عن الفراء يجرنا إلى الحديث عن الآراء الكوفية التي

تتصل بحيث ، وهي :

- ١- أن الكسائي أجاز خروج حيث من الظرفية إلى الاسمية ، قال أبو حيان : وأجاز الكسائي أن يكون اسمًا ^(٣) . وسوف نرى - بعد - أن لهذا الرأي أثراً في توجيه بعض التراكيب اللغوية التي عرضها الكوفيون للتمرين على استعمال حيث .
- ٢- أنهم جعلوا حيث تقوم مقام صفتين (ظرفين) ، فقد نقل ابن منظور عن ابن كيسان قوله : « حيث حرف ^(٤) مبني على الضم وما بعده صلة له ، يرتفع الاسم بعده على الابتداء كقولك : قمت حيث زيد قائم » ^(٥) ، ورأى ابن كيسان هنا يتحقق مع

(١) الممع، وشرح الأشموني ١٢/٤ .

(٢) الممع ٢١٢/١ .

(٣) الارتشاف ٢٦٢/٢ .

(٤) مراده أنها كلمة ، وكذا استعملها سيبويه في كتابه ٢٨٥/٣ بعد أن عدد الظروف المبهمة غير المتمكنة ، قال : « فهذه الحروف »

(٥) اللسان (حيث) .

رأي البصريين حول حيث . ثم دلف إلى رأي الكوفيين فقال : « وأهل الكوفة يجيزون حذف قائم ، ويرفعون زيداً بحث ، وهو صلة لها ، فإن أظهروا قائماً بعد زيد أجازوا فيه الوجهين : الرفع والنصب ، فيرفعون الاسم أيضاً ، وليس بصلة لها ، وينصيرون خبره ويرفعونه ، فيقولون : قامت مقام صفتين ، والمعنى : زيد في موضع فيه عمرو ، فعمرو مرتفع بفتحه ، وهو صلة للموضع ، وزيد مرتفع بفتحه الأولى ، وهي خبره وليس بصلة لشيء » (١) .

ويبدو من هذا النص ما يأتي :

- أنهم أجازوا حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها في مثل : قمت حيث زيد ، وقوله : « ويرفعون زيداً بحث » ، يتحمل أن زيداً فاعل بمتعلق حيث ، أو هو مبتدأ وحيث خبره ، أو العكس ، أي حيث مبتدأ وزيد خبره (٢) ، وفي كونهما مبتدأ وخبراً أو العكس هما يتراوغان وفق مذهبهم الكوفي (٣) .

وظاهر أن الاحتمال الأول وهو كون زيد فاعلاً لم تتحقق حيث يحمل في طياته أن حيث لم تُضف لا إلى مفرد ولا إلى جملة ، وهذا غريب ، ولو لا ذكر (زيد) بعدها لكان بوسعنا الادعاء أن ثمة جملة محنوفة بعد حيث على نحو ما ذكر أبو علي وابن مالك

(١) اللسان (حيث) .

(٢) الظرف والمجرد إذا اعتمدَا على نفي ، أو استئهام ، أو موصوف ، أو موصول ، أو صاحب خبر ، أو حال رقعاً ما بعدهما فاعلاً ، قيل وجوباً ، وقيل هو راجح ، ويجوز كونه مبتدأ مؤخراً ، والظرف خبر مقدم ، فإن لم يعتمدَا على شيء مما ذكر نحو : في الدار أو عندك زيد ، فالابتدائية واجبة خلافاً للأخفش والkovfien فـإنهم أجازوا الوجهين والاعتماد عندهم ليس بشرط . انظر المغني ٥٧٨، والهمع ١٠٧/٢ .

(٣) الهمع ٩٤/١

كما مر معنا ، غير أن نُكِرْ زيد بعدها على أنه فاعل لها يمنع مثل هذا الادعاء ،
الأمر الذي يدفعنا إلى القول إن مرادهم هو الاحتمال الثاني ، وهو أن (زيد) مبتدأ ،
وحيث متعلقة بالخبر ، والتقدير : زيد كائنٌ في موضع قمت فيه ، والظاهر أنهم
يريدون أن (حيث) هنا تضمنت معنى الطرفين - كما سيأتي بعد - الأول ظرف
قيامي ، والثاني ظرف استقرار زيد . وفي هذا الوجه ضعف كسابقه يتمثل في
عدم إضافة حيث إلى جملة .

أما الاحتمال الثالث ، وهو كونها مبتدأ وزيد خبرها ، فقد مر معنا أن أباً على
أجاز وقوعها اسمًا لأن ولِكَانَ ، أي أجاز أن تقع مبتدأ ، وقد حاولنا أن نوجه كثيراً
من الشواهد التي أوردها بعض النحاة للدلالة على ذلك بما يتفق ورأي أكثر
النحوين ، ومؤدي ذلك كله أنه لا يُستبعد أن يكون مرادهم من المثال الذي نحن
بصدده جعل حيث مبتدأ وزيد خبره ، وأرى أن ليس شمة معنئٍ واضح يمكن أن نقدر
بناءً على هذا التوجيه ؛ لأن حيث إذا كانت بمعنى (مكان) حين تخرج عن الظرفية ،
كيف يكون التقدير هنا ؟ هل هو قمتُ المكان زيد ؟ لا شك أن هذا معنئٌ فاسدٌ .

فلم يبق أمامنا إلا القول بما قاله أكثر النحوين ، وهو أن حيث متعلق بالفعل
قمت ، وزيد مبتدأ حذف خبره ، وبتقديره : موجود ، وقد قال الدماميني : « وحذفُ
خبر المبتدأ بعد حيث غير عزيز » ^(١) ، وتكون الجملة من المبتدأ والخبر في محل جر
 مضاف إليه ، وحيث على هذا التوجيه في بابها ، والمعنى في غاية الوضوح ، ولعل

(١) حاشية الشمني ١/٣٦٩ (الهامش) .

ال Kovfien يريدون ذلك .

٣- أنهم أجازوا ذكر (قائم) مرفوعاً أو منصوباً ، فيقولون : قمت حيث زيد
قائم أو قائماً ، ووجه الرفع واضح لا غموض فيه ، فحيث متعلق بالفعل قمت ، وزيد
قائم جملة اسمية في محل جر مضارف إليه .

أما وجه النصب فيمكن تخرجه - وإن كنا لم نقف على إعراب الكوفيين له -
على أن قائماً حال ، وحيث متعلقة بالفعل قمت ، وزيد مبتدأ ، خبره محنوف تقديره
موجود .

وأضاف ابن كيسان بعد ذلك قائلاً : « فيقولون : قامت مقام صفتين ...
الخ » (١) وقوله هذا لا يكاد يتضح إذا نظر إليه على أنه امتداد للأمثلة التي ساقها
قبل ، والظاهر أن مراده - إن لم يك في النص سقط - هو المثال التخييل الآتي :
حيث زيد عمرو ، نزعم ذلك لأن ما ذكره ينطبق تماماً على هذا المثال ، قال :
« والمعنى : زيد في موضع فيه عمرو ، فعمرو مرتفع بفيه ، وهو صلة للموضع ، وزيد
مرتفع بفي الأولى ، وهي خبره وليس بصلة لشيء » (٢) .

وكان إعراب هذا المثال عندهم هو أن حيث متعلق بخبر مقدم ، وزيد مبتدأ
مؤخر وعمرو مبتدأ ثانٍ مؤخر أيضاً ، فكان حيث كما قال ابن كيسان « قامت مقام
ظرفين » ، ولذا فهي في حكم الخبر لعمرو (٢) ، ومما يؤنس بأن افتراضنا للمثال
الذي ذكرناه صحيح أن أبا حيان نقل عن هشام الضرير ما أشبهه ، قال أبو حيان :

(١) اللسان (حيث) .

(٢) اللسان (حيث) .

« وقال هشام : يقال حيث زيد عمرو ، بفتح الثاء برفع زيد وعمرو ، وحيث زيد عمرو ، بفتح الثاء وخفض زيد »^(١) . وضَعَفَ وجه فتح الثاء مع رفع زيد بقوله هو : « مفارق للقياس يجري مجرى قول من يقول : حيث زيد عمرو ، فيضم ويُخْفَضُ بها زيداً ، قال :

أَمَا ترَى حِيثَ سَهِيلٌ طَالِعاً

وقد حكوا عن العرب حيث سهيل ، بضم الثاء وخفض سهيل ، وهو فاسد العلة لأن ضم الثاء يوجب رفع سهيل كما أن فتح الثاء يوجب به خفض سهيل ولا ينبغي أن يُبَنَّ إِلَّا عَلَى الْأَكْثَرِ وَالْأَعْرَفِ وَالْأَصْحِ عَلَةً »^(٢) .

ويذهبى أن ما ذكر حول روایة ضم الثاء مع خفض سهيل لا ينبع لأن الروايتين وردتا ، وقد رأينا من قبل جواز الوجهين . والذى يهمنا من هذا النص هو مقدمته التي تشير إلى أن مثالنا المتخيل له وجه من الصحة ، ولعل ما ذكرناه من إعراب يتفق وما أراده الكوفيون من كلامهم الذى يتسم بالغموض كما لا يخفى على أي متأمل .

وعرض ابن منظور أخيراً ما يوضح قولهم إن حيث قامت مقام صفتين ، فذكر عن أبي الهيثم قوله : حيث ظرف من الظروف يحتاج إلى اسم وخبر ، وهي تجمع معنى ظرفين كقولك : حيث عبدالله قاعد ، زيد قائم ، المعنى : الموضع الذي

(١) انظر الصفحة ١٠٦ من هذا البحث لتفى على تحرير إعرابي لهذا المثال . وخلصته أن حيث متصلة بخبر للمبتدأ زيد ، وعمرو مبتدأ ، خبره محنف ، أي عمرو موجود .

(٢) الغزاتة ١١٧.

فيه عبدالله قاعد ، زيدٌ قائمٌ »^(١) .

وإذا تقرر لدينا أن حيث عندهم قد جمعت معنى الطرفين ، فمن أين استقى الكوفيون وأبو الهيثم هذا المعنى لحيث ؟ أحسب أنهم استقوه من قول سيبويه حين بين معنى حيث ، فقد قال : « وأما حيث فمكان بمنزلة قولك : هو في المكان الذي فيه زيد »^(٢) ، ومن قوله أيضاً حين تحدث عن سبب وجوب إضافة حيث إلى جملة بعدها ، وعن اتصال (ما) بها حين يراد بها الجزاء ، فقد قال : « وإنما من حيث أن يُجازى بها أنك تقول : حيث تكون أكون ، فتكون وصل لها ، كإنك قلت : المكان الذي تكون فيه أكون »^(٣) . وبيان ذلك أنت حين نقول مثلاً : زيدٌ حيث عمرو قائم ، فالتقدير المعنوي هو : زيد في المكان الذي فيه عمرو قائم ، فكأن (حيث) بهذا المعنى قد جمعت - حقاً - بين الطرفين : لأن قولنا : في المكان ، دالٌّ عليها ، وقولنا فيه ، دالٌّ عليها أيضاً : لأن الضمير في (فيه) راجع إلى المكان أيضاً ، ومثل ذلك المثال الثاني الذي فسره سيبويه ، فالمكان الذي يكون فيه المخاطب ، فيه يكون المتكلم ، وأحسب أن هذا المعنى للظرف (حيث) ينطبق عليها في كل تركيب يحتوي على حدفين لذاتين ، كالأمثلة التي ذكرناها .

ومما ينبغي التنبيه إليه أن هذا التقدير معنوي لا صناعي نحوبي : لأن الظرف حيث لو كان يجمع بين ظرفين لجاز أن نلقيه في أن واحد بحدفين ، وهذا لا يصح ،

(١) الغزالة ١١٧.

(٢) اللسان (حيث) .

(٣) الكتاب ٤/٢٣٢ .

إذ لا يعقل أن يكون الكلمة موضعان من الإعراب ، والظاهر أن الكوفيين قد توسعوا في هذا الجانب فجعلوا هذا التقدير المعنوي صناعياً ، وقد أشار أبو حيان إلى ذلك بقوله : « وقد فرَّعَ الكوفيون على حيث »^(١) ، ونسب بعضها إلى الكسائي وهشام الضرير ، وأورد بإيجاز شديد نماذج لا نكاد نستبين منها مراده لو لا أن البغدادي قد نقل عن تذكرته^(٢) هذه النماذج متلوة ببعض التفاصيل ، وقد صدر البغدادي نقله عن أبي حيان بالقول : « إن حيث تقع اسمًا لكان ، وتقع مبتدأ » ، وأضاف قائلاً : « وأورد - أي أبو حيان في التذكرة - مسائل تمرين لحيث »^(٣) ، ولا يخفى أن قوله : مسائل تمرين يذكرنا بمسائل التمرين التي عقدوها للإخبار عن الذي ، وفي ذلك إشارة إلى صعوبتها - فيما يبدو - ولعل من الفائدة أن نذكر كل تركيب مفرداً لنرى ما فيه :

١- إذا قيل : حيث ثلتقي طيب ، حكم على حيث حيث بالرفع لأنه اسم المكان الذي خبره طيب ، وهو نائب عن موضعين أسبقهما محدود خبره طيب ، وأخرهما مجرور
ناصبه ثلتقي تلخيصه : الموضع الذي ثلتقي فيه طيب^(٤) .
ولقد ذكرت فيما سبق^(٥) تحريراً لهذا المثال على رأي جمهور النحوين

(١) الارشاف ٢٦٢/٢ ، والخزانة ١٢/٧ .

(٢) ذكر البغدادي في الخزانة ١٠/٧ أنها في التذكرة ولم أجدها في الكتاب المطبوع ما عدا مثلاً واحداً سنائي على ذكره .

(٣) الخزانة ١٠/٧ .

(٤) الارشاف ٢٦٢/٢ ، والخزانة ١٠/٧ والنقل منها .

(٥) في الصفحة ٨١ .

خلالصته أن حيث متعلق بخبر محنوف ، وطيب مبتدأ مؤخر .

- قال الشاعر :

كأنَّ حيَثُ تلتقي ... الخ

« أنسد هذا الشعر هشام وقال : ثلاثة خبر كأنَّ » (١) .

وخرجناه من قبل (٢) على أن اسمها هو ضمير الشأن ، وثلاثة مبتدأ خبره

حيث ..

- إذا قيل : إنَّ حيَثُ زيدُ ضربت عمرًا ، ففيها وجهان : رفع زيد ، ونصب
عمره ، ونصب زيد وعمره ، فعلى الأول أبطل إنَّ في ظاهر الكلام ونصب عمرًا
بضربت ، ورفع زيدًا بحيث لنيابة زيد عن محلين أسبقهما يطلب الضرب ، وأخرهما
يرفع زيدًا ، وتقديرها : إنَّ في المكان الذي فيه زيد ضربت زيدًا (٣) ، ثم أورد رأي
الكسائي فقال : « والكسائي يقول : ليس لأنَّ اسم ولا خبر : لأنَّها مُبْطَلَةٌ عن
ضربت ، إذ لم تكون من عوامل الأفعال ، والبصريون يضمرون الهاء مع إنَّ ويجعلون
الجملة الخبر » (٤) . ثم نقل عن الفراء قوله : « ضربت سدًّا مسدًّا ضاربًا أنا » (٥) .
و واضح أن ما ذكره البصريون لهذا المثال فيه يُسر ووضوح ، أما رأي
الكسائي وكذا الفراء فلا قرائن تدلنا على المراد منه تماماً ، إذ كيف تكون إنَّ غير

(١) الخزانة ١٠/٧-١١.

(٢) في الصفحة ٨٠.

(٣) الخزانة ١١/٧.

(٤) الخزانة ١١/٧.

(٥) الخزانة ١١/٧.

عاملة، ولمْ نفترضُ أنها غير عاملة ، ونفرّغُ على عدم إعمالها تراكيب يأبها النون
العربي - فيما أحسب - ثم لمْ يسدُ الفعل ضربت مسد ضارياً أنا ؟ والمعهود لدينا
أن اسم الفاعل والفعل المضارع هما اللذان يتقاربان التقدير والعمل للتشابه
المشهور بينهما ، أما الماضي مع اسم الفاعل فلم نعهده ، ولم نقف على نظيره
- فيما أعلم - وهل يريد الفراء أنه لما كان بمعنى (ضارياً) فهو اسم إن ، وجملة
حيث زيد خبرها ، ولا شك إن كان مراده كذلك فقد أبعد النجعة ، والمراح قريب ،
وهو رأي البصريين الذي ذكره .

ويجوز في التركيب الأول : إنَّ حيث زيدٌ ضربت عمرًا ، أن نعرب عمرًا اسمًا
لإنَّ ; وجملة ضربت خبرها ، وحذف مفعوله ، والتقدير : ضربته ، وحيث ظرف متعلق
بـ(ضربت) وزيد مبتدأ خبره محنوف تقديره : موجود . وأحسب أن ليس ثمة مانع
معنوي أو صناعي يبطل هذا الوجه .

أما التركيب الثاني ، وهو : إنَّ حيث زيدًا ضربت عمرًا ، أي بمنصب زيد
وعمره فيمكن تخریجه على أن زيدًا اسم إنَّ وحيث متعلق بخبر إنَّ ، وجملة ضربت
عمرًا في محل جر مضaf إليه .

وبهذين التخريجين نكون قد تخلصنا من الوجوه التي ذكرها الكوفيون وجعلوا
حيث اسمًا لإنَّ ، وأبطلوا عملها تارة أخرى .

٤- قال هشام : يقال : حيث زيدٌ عمرٌ ، بفتح الثاء ودفع زيد وعمر ، وحيث
زيدٌ وعمرٌ ، بفتح الثاء وخفض زيد . ثم قال : « وأما الفتح مع رفع زيد فمقارن

للقیاس یجري مجری قول من يقول : حيث زید عمرٰو، فیضم الثاء ویخضـ بها زیداً » ، ثم أورد الرجز :

اما ترى حيث سهيل طالعاً

ونذكر روايتها الضم والفتح^(١) .

والحق أن هذا المثال : حيث زید عمرٰو فيه من الفموض ما فيه ، ولعل المراد زید في موضع فيه عمرٰو ، وقد سبق أن ذكرنا ذلك^(٢) ، فزید مبتدأ ، وحيث خبره ، وعمرٰو أيضاً مبتدأ ، وكأن خبره عندهم هو متعلق حيث أيضاً لأنها ثابتة عن ظروفين ، ولا شك أن الأمر - إن كان كذلك - فهو غلط كما ذكرنا من قبل : لأنه لا يصح أن يتعلق الظرف بحدثين في وقت واحد ، وهذا يفيد من جانب آخر أن له موضعين من الإعراب ، وهذا لا يجوز أيضاً ، ولذا أرى أنه يصح أن تكون حيث ظرفًا مبنياً على الفتح ، وهو لغة في حيث المضمومة متعلق بخبر مقدم ، وزید مبتدأ مؤخر ، وعمرٰو مبتدأ خبره محنوف تقديره : موجود ، والجملة في محل جر مضاف إليه . وأحسب أن لا مانع يمنع من هذا التخريج .

٥- إذا قيل : إنَّ حيث أبوك كان أخوك ، رفع الآخ بـكان وحيث خبرـ كان ، والأب رفع بحيث لنيابتها عن محلين أحدهما خبرـ كان ، والآخر رافع الأب وإن مبطلة عملـ كان ، والتقدير : إن في المكان الذي فيه أبوك كان أخوك^(٣) .

وبدلاً من أن تبطل عملـ إنَّ يجوز أن نقول : إن اسمـها هو ضمير الشأن

(١) الخزانة ١٢/٧.

(٢) انظر الصفحة ١٠٠.

(٣) الخزانة ١٢/٧.

وحيث متعلقة بخبر كان ، وأبوك مبتدأ ، خبره محنوف تقديره موجود ، والجملة من المبتدأ والخبر مضافة إلى حيث ، وجملة كان مع اسمها وخبرها في محل رفع خبر لأنَّ .

٦- وهو من متعلقات المثال السابق ، قال : « ويجوز : إنَّ حيث أبوك كان أخاك ، فأخاك اسم إنَّ ، وحيث خبر إنَّ وأبوك رفع بالراجع من كان ، وحيث خبر كان ، والتقدير : إنَّ أخاك في المكان الذي فيه أبوك » (١) .

ويجوز أن نجعل كان تامة ، وأخاك اسم إنَّ ، وحيث متعلقة بخبر إنَّ ، وأبوك مبتدأ ، خبره جملة كان ، والجملة مضافة إلى حيث ، والتقدير : إنَّ أخاك كائنٌ في الموضع الذي وُجد فيه أبوك .

ويجوز جعل كان زائدة بين ما أصله المبتدأ والخبر ، أي بين اسم إن وخبرها ، وحيث متعلقة بخبر إنَّ ، وأبوك مبتدأ خبره محنوف ، تقديره : موجود ، والجملة مضافة إلى حيث ، والتقدير : إنَّ أخاك في الموضع الذي فيه أبوك موجود . وبهذين التقديرتين تكون حيث على بابها متعلقة بحدث واحد .

٧- ويتضمن عددًا من الأمثلة :

(١) إنَّ حيث أبوك قائم أخاك جالس ، نصب الأخ بابن ، وجالس خبر إنَّ ، ورفع قائم بالأب ، وحيث نائبة عن محلين : أحدهما صلة الجالس ، وهو الأسبق ، وأخرهما صلة قائم (٢) . ويمكن تخريره على أنَّ أخاك اسم إنَّ ، وجالس خبرها ، وحيث متعلقة بجالس ، وأبوك مبتدأ وقائم خبره ، والجملة مضافة إلى حيث ..

(١) الخزانة ١٢٧.

(٢) الخزانة ١٢٧.

ب) ويجوز : إنَّ حِيثُ أَبُوك قَانِمًا ، أَخَاك جَالِسٌ ، الْأَخ وَجَالِسٌ عَلَى مَا كَانَ
عَلَيْهِ ، وَالجَوابُ الْأَوَّلُ ، وَقَانِمًا نُصِبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ أَبِيكَ ، وَحِيثُ مَتَضْمِنَةٌ لِمُحْلِينَ
أَوْلَاهُمَا صَلَةُ الْجَالِسِ ، وَآخِرَهُمَا رَفْعٌ لِلْأَبِ (١) .

ويجوز توجيهه على وفق المثال السابق ، فحيث متعلقة بـجالِسٌ ، وأَبُوك مبتدأ
خبره محنوف تقديره موجود ، والجملة مضافة إلى حيث ، وقانِمًا حال من الضمير
في الخبر .

ج) ويجوز : إنَّ حِيثُ أَبُوك قَانِمًا ، أَخَاك جَالِسٌ ، أَخَاك اسْمُ إِنْ ، وَحِيثُ خَبْرُ
إِنْ ، وَهِيَ رَافِعُ الْأَبِ ، وَقَانِمًا حَالُ الْأَبِ ، وَجَالِسًا حَالُ الْأَخِ (٢) .
وتوجيهه ظَاهِرٌ فَهُوَ كَالْوَجْهِ السَّابِقِ .

د) ويجوز : إنَّ حِيثُ أَبُوك قَائِمٌ ، أَخَاك جَالِسٌ ، أَخَاك اسْمُ إِنْ ، وَحِيثُ
مَتَضْمِنَ مُحْلِينَ أَوْلَاهُمَا خَبْرُ إِنْ ، وَآخِرَهُمَا صَلَةُ قَائِمٍ ، وَقَائِمٌ رَفْعٌ بِأَبِيكَ (٣) ، وَجَالِسًا
نُصِبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ أَخِيكَ (٤) .

وهذا الوجه من الإعراب يتفق ورأي أكثر النحويين على أنه متعلق بـخبر إِنْ
فقط ، وجملة أَبُوك قَائِمٌ مضافة إلى حيث .

هـ) قال : « وإن فتحت ثاء حيث وأضيئت قبل : إنَّ حِيثُ أَبِيكَ قَانِمًا أَخَاك

(١) الخزانة ١٢/٧ .

(٢) الخزانة ١٢/٧ .

(٣) لعل مراده أنهما مبتدأ وخبر ، وهما يتراوغان وفق مذهب الكوفيين كما ذكرنا قبل .

(٤) الخزانة ١٢/٧ .

جالسٌ، وجالساً، على التفسير المتقدم^(١).

وإعرابه كإعراب المثالين الواردتين في (ب) و(ج)، غير أن حيث هنا ظرف مبني على الفتح في محل نصب ، فإن رفعنا جالس على أنه خبر لإن ، فيجوز أن تتعلق به ، وإن نصبتاه على أنه حال فتتعلق بخبر إن ، وأبيك مضاف إليه - وقد أضيفت هنا إلى المفرد - وقائماً حال من أبيك ، وجالساً حال من أخاك أيضاً كما ذكرنا .

وبهذه التمارين والتخريجات نكون قد انتهينا مما ألفيناها في الخزانة منها ، وقد أورد أبو حيان في التذكرة مثلاً واحداً - وهو بصدق حديثه عن الحال السادس مسد الخبر - نسبة إلى الكسانى وهشام ، وتكمن فائدته بأن أبو حيان رفض كل هذه الأمثلة المبنية على أن حيث قامت مقام ظرفين ، قال أبو حيان : « وما ذهبا إليه - أي الكسانى وهشام - من أن قولنا : زيد حيث عمرو ، حيث فيه رافعة لزيد وعمرو ؛ لأن معناه زيد في مكان فيه عمرو ، فقد نابت حيث مناب ظرفين مما : في مكان ، وفيه ، في المعنى ، فرفعت الأسمين اللذين كانا يرتفعان بهما ، لا وجه له »^(٢) ، ثم راح يبين السبب فقال : « لأن هذا شيء لا نظير له في كلام العرب ، ولأنه يلزم أن تكون كذلك إذا قلت : زيد حيث جلس عمرو ، إذ المعنى زيد في مكان جلس فيه عمرو ، ولو كانت كذلك وجب أن تكون مرفوعة منصوبة لأنها نابت مناب ظرفين

(١) الخزانة ١٢٧.

(٢) التذكرة ٦٤٤.

أحد هما مرفوع ، والأخر منصوب ، ف تكون عمدة من جهة الرفع ، وفضلة من جهة
النصب ، وفي هذا مافيه «^(١)» .

وهكذا يقرر أبو حيان تهافت هذه التمارين التي لا نظير لها في كلام العرب
كمثال .

وبهذه الرحلة مع هذه التمارين التي ولدتها الكوفيون من أمثلة سيبويه - فيما
أحسب - نكون قد وصلنا إلى نهاية ما أردناه من الكشف على حيث في الدرس
النحوى ، فعلينا وفقنا ، والحمد لله على ما أuan ويسر .



(١) التنكرة ٦٤٤

الخاتمة

- بعد هذه الرحلة مع ما قدمه اللغويون عن حيث ، وأراء النحويين حول تراكيبيها اللغوية يحسن أن نقدم أهم النتائج التي انتهى إليها البحث ، وهي :
- ١- أن ثمة اتزاناً سلكته حيث في استعمالها عند العرب ، إذ ورد للبائية ثلاثة لغات :
ضم الثناء وفتحها وكسرها ، ومثلها للواوية أيضاً .
 - ٢- أن (حيث) هي اللغة العالية ، وحوث فرع منها ، والقول إن حوث هي الأصل لم ينهض رأياً قوياً .
 - ٣- أن حيث ، وحوث ، وحاث ، لها دلالة مكانية عامة ، ثم اختصت حيث وحوث بالظرف المكاني الاصطلاحي ، في حين أبقى الاستعمال اللغوي حاث ذات دلالة لغوية عامة دالة على المكان .
 - ٤- أن ما أورده النحاة من أسباب لبناء حيث - سواء كانت ظرفاً أم اسمًا - ينسحب على لغاتها كلها ما عدا لغة فقوعس التي أعربت حيث .
 - ٥- أن الأولى كسر همزة إنْ بعد حيث ، والاحسن تخریج ما ورد من المفتوح الهمزة على أن المصدر المؤول مبتدأ ، والخبر محذف ، وبذلك يطرد الباب على وتيرة واحدة .
 - ٦- أن الكوفيين وأبا علي الفارسي قد توسعوا كثيراً في تصرف حيث ، فأوقعوها

موقع إعرابية كثيرة حتى باتت كأنها متصرفة ، وجهدنا في عدد من المواقع
أن نعود بها ظرفية مكانية .

- ٧- أن إيراد ما يضعف القول بوجوب إضافتها إلى الجملة لا يتجه ، ومذهب
الجمهور في ذلك هو الظاهر .
- ٨- أن زعم الكوفيين بتضمن حيز معنى ظرفين حيث لا يتجه في الصنعة النحوية ؛ إذ لا
يصح جعل موضعين إعرابيين للكلمة في أن واحد ، وإن كان المعنى يحتمله .
- ٩- أن الرأي القائل إن حيث اسم موصول لا ينهض ، ولعل مراد صاحبه أنه يشبه
الاسم الموصول في الإبهام والاحتياج إلى جملة بعده .
- ١٠- أن الدرس النحواني العربي لغة يُعدُّ درساً رائعاً تميّز بالقدرة على التحليل
والدقة ، مع الاستيعاب والشمول ، ولعلي لا أجافي الحقيقة إن قلت إن هذا
الدرس قلًّا أن نجد له نظيراً عند أية أمة درست لغتها .

* * *

المصادر والمراجع

أولاً : المطبوعات :

- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار المطبوعات العربية ، بيروت ، لبنان .
- الأشباء والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، ج ١ تحقيق عبدالإله نبهان ، ج ٢ تحقيق غازي طليمات ، مطبوعات مجمع اللغة العربي بدمشق ١٩٨٥ م .
- أمالی ابن الشجري ، تحقيق د. محمود الطناхи ، نشر مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج ، تحقيق د. الفتلي ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، للشيخ أحمد الدمياطي ، تصحيح على محمد الضباع ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، لبنان (مصورة عن مطبعة عبدالحميد حنفي بمصر) .
- الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطى ، وفيه إعجاز القرآن للباقلانى ، توزيع دار الباز ، مكة المكرمة .

- ارتشف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. مصطفى د. أحمد النمس ، ط١ ، مطبعة المدنى بمصر ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبن الأنباري ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية بمصر .
- الإيضاح في شرح المفصل ، لأبن الحاجب ، تحقيق د. العليلي ، مطبعة العانى ، بغداد ، نشر وزارة الأوقاف العراقية ، ١٩٨٢ م .
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، نشر مطابع النصر الحديثة ، الرياض .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لأبن أبي الربيع ، تحقيق د. عياد الشبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، ط١٤٠٧هـ / ١٩٨٦ م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م ، دار الفكر .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ، ج٥ ، تحقيق مصطفى حجازي ، وراجعه عبدالستار فراج ، الكويت ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩ م ، وزارة الإرشاد والأنباء .
- تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .
- التبصرة والتذكرة ، للصimirي ، تحقيق د. فتحى أحمد على الدين ، منشورات مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، ط١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .
- التبيان في إعراب القرآن ، للعكّري ، تحقيق محمد علي الباجاوي ، نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- تذكرة النهاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، ط ١٤٠٦ ، ١٩٨٦هـ / ١٤٠٦ م.
- تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، وزارة الثقافة ، مصر ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧ م.
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهري جه ، تحقيق عبدالله درويش ، مراجعة محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- جامع الأصول من أحاديث الرسول ، لابن الأثير الجزري ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م.
- جمهرة أشعار العرب ، لأبي زيد القرشي ، تحقيق د. محمد علي الهاشمي ، الرياض ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م.
- حاشية الدسوقي (مصطفى محمد) على متن مغني اللبيب ، نشر مكتبة المشهد الحسيني .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد (المقاصد النحوية) للعيني (ضمن مجلد واحد) ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- حاشية الشمني تقي الدين أحمد بن محمد ، وبها مشها شرح الدمامي محمد بن أبي بكر على مغني اللبيب ، المطبعة البهية بمصر .
- حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح مع شرح التصريح للأزهري (ضمن مجلد واحد) ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي على قطر الندى ، (مجيب الندا) ،
 (ضمن مجلد واحد) ط ٢ ، عيسى البابي الحلبي ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق عبد السالم
 هارون ، الهيئة المصرية للكتاب ، ج ٦ ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م ، ج ٧
 ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- الخصائص ، لابن جني ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، دار اكتب
 المصرية .
- الدر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، دار المعرفة
 للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
- ديوان طرفة بن العبد ، نشر كرم البستانى ، دار صادر ، ١٣٨٠هـ .
- ديوان الفرزدق ، تحقيق عبدالله الصاوي ، القاهرة ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م . وطبعه
 أخرى ١٩٨٠م ، نشر دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م .
- سنن ابن ماجه ، محمد بن يزيد القرزوني ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار
 الفكر .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر) ، لأبي علي الفارسي ،
 تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، ودارة العلوم والثقافة ، ط ١ ،
 ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبدالقادر البغدادي ، ج ٣ ، تحقيق عبد العزيز رياح
 وأحمد يوسف الدقاد ، منشورات دار المؤمن للتراث ، ط ١ ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .

- شرح الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه (انظر حاشية الصبان) .
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تحقيق د. عبدالحميد السيد ، دار الجيل ، بيروت .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بلوى المختون مكتبة هجر للطباعة والنشر ، ط١٠ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠ م .
- شرح التصريح على التوضيح ، للزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه (انظر حاشية الشيخ ياسين) .
- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف العراقية ، ط١٠ ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .
- شرح شنور الذهب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محبي الدين عبدالحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- شرح الشواهد للعيني (انظر حاشية الصبان) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محبي الدين عبدالحميد ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط٢٠ ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، تحقيق عبد المنعم هريدي ، ط١ .
- شرح عيون كتاب سيبويه ، للمجريطي ، تحقيق عبدربه عبد اللطيف عبدربه ، ط١ ، مكتبة حسان ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محبي

- الدين عبدالحميد ، دار الفكر العربي .
- شرح الكافية ، للرضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق د. عبد المنعم هريدي ، منشورات مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، ط١٤٠٢ ، ١٩٨٢هـ .
- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، بهامش الكتاب ، طبعة بولاق ، ١٣١٦هـ .
- شرح المعلقات السبع ، للزوذني الحسين بن أحمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
- شرح الواقية نظم الكافية ، لابن الحاجب ، تحقيق موسى العليلي ، مطبعة الآداب ، النجف .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسيلي ، تحقيق د. عبدالله الحسيني ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط١٤٠٦ ، ١٩٨٦هـ .
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، د. طاهر حمودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية .
- القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، ط٢ ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م .
- الكافية في النحو (ضمن مجموع مهام المتون) ط١٤١٣ ، ١٩٩٣م ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .
- الكتاب ، لسيبوبيه ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،

- ج ١٩٧٧ م، ج ٢/١٩٧٩ م، ج ٣/١٩٧٣ م، ج ٤/١٩٧٥ م.
- كتاب الأمثال ، لأبي عبيد ، تحقيق د. عبدالمجيد قطامش ، دار المأمون للتراث ، ط ١٤٠٠ هـ / ١٤٨٠ م.
- كشف الظنون عن أسماني الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
- لدن ولدى بين الثانية والثلاثية وأحكامهما النحوية ، د. رياض الخوام ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
- لسان العرب ، لابن منظور ، تحقيق عبد الله علي الكبير وزملائه ، دار المعارف بمصر .
- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ، شرح وتحقيق عبدالسلام هارون ، ط ٤ ، دار المعارف ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- مجمع الأمثال ، للميداني ، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ، عيسى البابي الطبي .
- مجتبى الندا (انظر حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي) .
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، لابن سيده ، تحقيق مصطفى السقا وأخرين ، ط ١ ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م ، معهد المخطوطات .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، منشورات مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، دار الفكر بدمشق ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.

- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق د. عبدالجليل شلبي ، منشورات المكتبة
العصرية ، صيدا ، لبنان .
- المعجم العربي نشأته وتطوره ، د. حسن نصار ، دار مصر للطباعة ، ط٢ ، ١٩٦٨م.
- مغني اللبيب ، لابن هشام الانصاري ، تحقيق د. مازن المبارك وزميليه ، طه ،
دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٩م .
- المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، ط٢ ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان .
- مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط٢ ، مطبعة البابي
الحلبي .
- المقتصب ، للمبرد ، تحقيق الشيخ عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ،
مطبعة العاني ، بغداد ، ط١ ، ١٣٩١هـ/١٩٧١م .
- النحو الوافي ، لعباس حسن ، طه ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨٠م .
- همع الهوامع شرح جمع الجواجم في علم العربية ، للسيوطى ، دار المعرفة
للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

ثانياً : المخطوطات :

- أدوات الغاية في النحو العربي ، الطالبة إيمان النجار ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .
- شرح المنحة في اختصار الملحمة ، لابن جابر الأندلسي (محمد بن أحمد) ، تحقيق فاطمة عبدالله أحمد الكحلاني ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- النهاية في شرح الكفاية ، لابن الخباز ، تحقيق عبدالله عمر حاج إبراهيم ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .



المحتوى

٣	- مقدمة
٤	- الفصل الأول : لغات حيث
١٨	- الفصل الثاني : حيث بين البناء والإعراب
٢٤	- الفصل الثالث : تعليل النحاة لحركة ثاء حيث
٣٢	- الفصل الرابع : إعراب حيث
٣٧	- الفصل الخامس : الأحكام النحوية لـ (حيث)
٣٧	١- وجوب إضافتها إلى الجملة
٤٧	٢- ندرة إضافتها إلى المفرد
٦٢	٣- ندرة حذف الجملة بعدها
٦٨	٤- استعمالها للزمان
٧٢	٥- جواز تصرفها وعدمه
٩٣	٦- اتصال (ما) الحرفية بها وإفادتها الجزاء
١١١	- الخاتمة
١١٣	- المصادر والمراجع
	- المحتوى